النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 24 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 7 يونيو 2010 العدد (239) Mon. 24/6/1431 - 7 June 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**

آمنة النصيري:
لا توجد نخبة في اليمن والاقتصاديون محدثو نعمة

مصرع نجل مدير مديرية سفيان ومصير غامض لعدد من المشائخ
أحدث أشكال أزمة صعدة: الحوثيون في مواجهة ميليشيات محلية قبلية ودينية (زيدية) موالية للسلطة

سلسلة صراعات متفاقمة في صعدة وحرف سفيان تملأ فراغ هدوء الجبهة الأم بين الحكومة والحوثيين، المتوقفة منذ أشهر.

والسبت؛ أدت معارك بين جماعة الحوثي ومجاميع قبلية مناهضة لهم في حرف سفيان، إلى مقتل اثنين من الجماعة، ومصير غير معروف لعدد من مسلحي المجاميع. وفي مديرية حيدان بمحافظة صعدة يستمر التأزم العنيف بين الحوثيين وبين جماعة مناوئة لهم يقودها حوثي آخر، ذو ثارات قديمة -جديدة مع أولاد بدر الدين الحوثي مؤسسي جماعة الشباب المؤمن.

ووقع اشتباك الأمس الأول إثر ما يقول القبائل إنه كمين نصبه الحوثيون لأمين محلي سفيان الشيخ محسن معقل ومشائخ آخرين، وأدى إلى تبادل لإطلاق النار سقط فيه اثنان من الحوثيين و7 من مسلحي القبائل، بينهم نجل مدير مديرية حرف سفيان وعدد من مرافقيه، فيما لم يتبين بعد مصير الشيخ معقل وبقية المشائخ حتى وقت متأخر من صباح أمس الأحد.

وساد التوتر بين الحوثيين وقبائل سفيان إثر إقدام الأخيرين على اغتيال القيادي الحوثي أبو حيدر، الأسبوع الماضي، في منطقة العمشية، إضافة إلى تنامي دور الشيخ عزيز صغير عضو مجلس النواب عن دائرة سفيان، في مواجهة الحوثيين الذين اتهموه مؤخرا بقطع طريق صعدة -صنعاء لمدة 5 أيام، قام خلالها بنصب كمائن وتوجيه مقاتلين إلى مناطق برط وأطراف الجوف لملاحقة عناصرهم.

وتقول البيانات الصادرة عن المكتب الإعلامي لعبدالملك الحوثي إن الشيخ صغير يقود ميليشيات مسلحة ممولة من السلطة، وإن اللجنة المكلفة بالإشراف على تنفيذ اتفاق وقف الحرب، تحافظ على الصمت حيال ما تقول البيانات إنها اعتداءات من قبل أتباع صغير يتعرض لها الحوثيون.

وفي صعدة يستمر التوتر بين جماعة عبدالملك الحوثي وأطراف قبلية ودينية منضوية تحت قيادة أحد علماء صعدة المعروفين، ويدعى محمد عبدالعظيم الحوثي، والذي تربطه علاقة خصومة مع جماعة عبدالملك ووالده بدر الدين، منذ منتصف التسعينيات، حين كانت جماعة الحوثيين تعرف بـ"الشباب المؤمن"، حيث اشتهرت كثير من فتاواه التي يكفر فيها حسين بدر الدين الحوثي وإخوانه وبقية قيادات وأعضاء "الشباب المؤمن".

وعقد محمد عبدالعظيم، الشهر

التتمة في الصفحة 4

المحكمة ترفض طلب استئناف الحكم الصادر بحق "النداء" والمحمدي يعتبره غير قانوني

رفضت محكمة استئناف الأمانة طلب قيد استئناف الحكم الصادر من محكمة الصحافة والمطبوعات بحق 4 من محرري صحيفة "النداء" والكاتب ميفع عبدالرحمن.

وكان محامي الدفاع نبيل المحمدي تقدم لدى المحكمة بطلب تقرير طعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي الذي قضى بالسجن 3 أشهر مع وقف التنفيذ لرئيس التحرير و3 من المحررين والكاتب ميفع عبدالرحمن، بتهمة المساس بالوحدة وإثارة المناطقية.

وأمر رئيس محكمة الاستئناف، السبت الفائت، رئيس محكمة الصحافة والمطبوعات بقيد الاستئناف بالقضية طبقا للقانون "إذا كان صدر فيها حكم"، لكنه عاد وتراجع عن ذلك بعد اتصال هاتفي مع رئيس محكمة الصحافة القاضي منصور شائع، بحسب إفادة مكتب المحامي المحمدي.

ومعلوم أن محكمة الصحافة والمطبوعات كانت عقدت جلسة غير معلنة بتاريخ 24 مايو الماضي، وأصدرت حكما قضى بإدانة الزملاء: سامي غالب، عبدالعزيز المجيدي، شفيع العبد، ميفع عبدالرحمن، وفؤاد مسعد، بتهم إثارة النعرات المناطقية والمساس بالوحدة،

● المحمدي

بعد تأجيل النطق بالحكم في القضية 3 مرات.

وجاء صدور الحكم بعد إعلان قرار رئاسي بالعفو عن الصحفيين المعتقلين في السجون وإسقاط القضايا المنظورة في المحاكم بدعوى الحق العام غداة الاحتفال بالذكرى الـ20 لتحقيق الوحدة.

وكان الزملاء غالب والمجيدي والعبد

التتمة في الصفحة 4

نقابة الصحفيين تخصص يوم الصحافة اليمني لتكريم الرئيس واللواء العليمي يلقي كلمة بالمناسبة

علمت "النداء" أن نقابة الصحفيين تحضر للاحتفاء بيوم الصحافة اليمني الذي يصادف الأربعاء المقبل، بتكريم رئيس الجمهورية بدرع النقابة، بالإضافة إلى عدد من الصحفيين.

وأثار القرار انقساما بين أعضاء مجلس قيادة النقابة في اجتماع وصف بالعاصف عقد السبت لمناقشة هذه الترتيبات، وأدى إلى انسحاب بعض الأعضاء من الاجتماع.

وقالت مصادر نقابية إن بعض أعضاء المجلس طرحوا فكرة التكريم وإقامة الفعالية للنقاش بصورة مفاجئة، وتبين لاحقا أن القرار قد اتخذ وأن الترتيبات قد تمت بما في ذلك التعاقد لتصميم درع سيقدم بالمناسبة لرئيس الجمهورية باعتباره "راعي الحريات الصحفية".

ويأتي قرار تكريم الرئيس بدرع النقابة بعد أقل من شهر على صدور تقرير لمنظمة مراسلون بلا حدود الدولية، وضع الرئيس ضمن 40 رئيسا حول العالم مسؤولون عن الانتهاكات التي تتعرض لها الصحافة في بلدانهم، ووصفهم بـ"صائدي الحريات الصحفية".

التتمة في الصفحة 4

مصادر: القبائل قد تطلب "اليمين" من 40 مسؤولاً لإثبات عدم "تدبير" مقتل الشبواني
اغتيال أركان حرب اللواء 315 في أول عملية للقاعدة منذ بداية الأزمة مع عبيدة

قُتل قائد عسكري وجنديان، فيما أصيب آخرون، السبت، في مأرب، خلال استهدافهم بعملية يُعتقد أن تنظيم القاعدة يقف وراءها.

وقضى اللواء محمد صالح الشائف، أركان حرب اللواء 315 في مدينة مأرب، واثنان من مرافقيه حين نفذت عناصر مسلحة يعتقد أنهم من القاعدة، هجوما عليهم بينما كانوا في طريقهم إلى منطقة صافر.

وأدى الهجوم أيضا إلى إصابة المقدم فيصل القعود، ركن استخبارات اللواء 315، بجروح خطيرة، كما جرح جنديان آخران من الجنود المرافقين للواء الشائف.

وقال مسؤول محلي في مأرب لوكالة فرانس برس إنه يعتقد أن المجموعة المهاجمة كانت بقيادة حسن عبدالله صالح العقيلي (28 سنة)، وهو من عناصر القاعدة المعروفين في المنطقة، وعلى رأس قائمة المطلوبين في اليمن. وأضاف المصدر القبلي أن قائد المنطقة العسكرية في مأرب كان ضمن القافلة، غير أنه لم يصب بأذى.

وهذه العملية هي الأولى للقاعدة منذ توتر الأوضاع في مأرب إثر مقتل نائب المحافظ الشيخ جابر الشبواني بالخطأ في غارة جوية كانت تستهدف عناصر القاعدة، الأسبوع قبل الماضي.

في هذا السياق لا تزال الحكومة تنتظر الحكم الذي سيصدر من قبيلة الشبواني (عبيدة) بشأن العملية التي أودت بحياة أبرز مشائخها، وذلك بعد أن قبل مشائخ آل الشبواني التحكيم القبلي الذي طلبه منها وسطاء الحكومة.

وقالت لـ"النداء" مصادر مطلعة، إن التشاور داخل قبائل عبيدة لا يزال جارياً وأنه من المتوقع أن يتضمن منطوق حكمهم ضد السلطات طلب 40 "حلاف" من مسؤولي الحكومة لأخذ اليمين منهم بأن مقتل الشبواني لم يكن مقصودا أو مخططا له من السلطة.

مؤتمر دولي تشاوري لمناقشة آخر مستجدات الأحداث في اليمن يسبق مؤتمراً وزارياً في نيويورك للمانحين

لا أموال أو مساعدات إضافية من "أصدقاء اليمن" ووزير الدولة الألماني يدعو إلى مناقشة أسباب النزاعات الداخلية في البلاد

قال وزير الدولة في الخارجية الألمانية فيرنر هوير إن "المساعدات المالية لن تساهم كثيرا في استقرار اليمن إذا لم يتم العمل على إحلال العدالة الاجتماعية بين جميع سكانه"، محذرا من استمرار الاضطرابات التي تضرب البلاد جراء الأزمات السياسية المتعددة.

وكان المسؤول الألماني يتحدث في افتتاح أعمال اجتماع "أصدقاء اليمن" الذي عقد في برلين يومي الجمعة والسبت، ونظمته ألمانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار مبادرات إقليمية ودولية لتدارس كيفية مواجهة التحديات المتنامية في اليمن.

وجاء انعقاد المؤتمر الدولي الذي شارك فيه ممثلون عن المؤسسات المالية الدولية ودول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي وأمريكا، ضمن مقررات مؤتمر لندن الذي عقد نهاية يناير الماضي، على خلفية تنامي التهديدات الأمنية لتنظيم القاعدة في اليمن، أعقبه مؤتمر أبوظبي نهاية مارس الماضي بهذا الخصوص.

وحذر هوير من أن عدم استقرار اليمن يمكن أن ينعكس سلبا على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط والعالم، لكنه قال إن المحافظة على الاستقرار تتطلب "تضامناً قوياً بين الدول العربية والأوروبية والدول التي يهمها أمن اليمن، والبحث عن أسباب النزاع الداخلية التي أثارت النعرات الانفصالية".

وتتولى ألمانيا الاتحادية ودولة الإمارات العربية المتحدة رئاسة مجموعة أصدقاء اليمن التي تدير نقاشا موسعا بشأن التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها اليمن، وعلى الأخص منها ما يتعلق بالتحديات السياسية في المحافظات الجنوبية وصعدة.

التتمة في الصفحة 4

لجنة الحوار تدعو لرفع الحصار عن الضالع وردفان واستكمال الإفراج عن المعتقلين السياسيين كشرط لبدء الحوار

دانت اللجنة التحضيرية للحوار الوطني ما وصفتها بالممارسات "القمعية الخارجة عن القانون التي تقوم بها السلطة ضد الحراك السلمي الجنوبي"، داعية إلى رفع الحصار العسكري المضروب حول الضالع وردفان ويافع، والسماح بوصول الإمدادات الدوائية والغذائية إلى هذه المناطق، وإيقاف سياسات التصعيد والتوتير للأوضاع في المحافظات الجنوبية.

جاء ذلك في البيان الختامي لأعمال الدورة الاعتيادية للجنة التي انعقدت في صنعاء الأربعاء الماضي، والذي شدد أيضا على أن تهيئة الظروف لانطلاق الحوار بين الحكومة والمعارضة تتطلب "مصداقية حقيقية" أولا، مع ترحيب اللجنة، في هذا السياق، بالقرار الرئاسي بإطلاق سراح السجناء السياسيين، والذي قالت إنه يشكل نافذة أمل لـ"تهيئة الظروف الملائمة للسير نحو حوار وطني شامل"، مجددة دعوة السلطة إلى الوفاء بقرارها باستكمال الإفراج عن "كافة المعتقلين السياسيين بدون تلكؤ، وإبعاد عملية تهيئة الظروف الملائمة للحوار الوطني عن التلاعب والابتزاز السياسي".

وشهدت أعمال الدورة التي أطلق عليها "دورة رائد التغيير بن شملان" حضورا مكثفا، وألقيت خلالها كلمات عن الرئيس علي ناصر محمد، وعن الحوثيين ومجلس التضامن الوطني، وأعلن خلالها الشيخ حميد الأحمر، أمين عام اللجنة، عن انضمام شخصيات حكومية جديدة إلى عضوية اللجنة، بينها العقيد محمد صالح سميع وعبدالوهاب الروحاني.

وفي ذات السياق، قدم النائب أحمد سيف حاشد ونقيب الصحفيين الأسبق عبدالباري طاهر، بشكل مفاجئ، استقالتهما من العضوية لأسباب سردها في رسالة موقعة منهما.

ونفيا وجود خصومة شخصية لهما مع أحد، موضحين أن الاستقالة احتجاج منهما على عمل اللجنة وآلية إدارتها واتخاذ القرار فيها، وحدوث ما كانا يخشيانه من تحول اللجنة التحضيرية للحوار الوطني إلى كيان بديل يقام على أنقاض الأحزاب السياسية وفي مقدمتها أحزاب اللقاء المشترك، وكذا كافة المكونات المدنية الأخرى، مسفرة عن مشروع شخصي صغير وكيان خليط غير مدني وغير سياسي، طبقا لتعبيرهما.

وأضافا: "لقد خابت كل التوقعات في مساهمة اللجنة التحضيرية للحوار الوطني في عمل حراك وانتفاضة شعبية حقيقية لإيقاف الانهيار وفرض أجندة الإصلاح السياسي على الحاكم، غير أنها على الصعيد العملي لم تفعل شيئا، وبقدر ما تحولت إلى ظاهرة صوتية إعلامية اكتفت بعقد الندوات وإصدار البيانات، فإنها تحولت كذلك إلى ملهاة وكابحة لنضالات مكونات اللجنة من أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات اجتماعية وعامة".

وتابعا: "إن اللجنة لا تعير انتباهاً لكافة المبادئ والمعايير الديمقراطية التي يتعين مراعاتها في التنظيمات والتحالفات السياسية، من تدوير دوري للمناصب وتداول حر لرئاسة اللجنة ولجانها وأمانتها العامة".

مجلس النواب يطلب من البرلمان الدولي تأجيل زيارة بعثته القادمة للتحقيق في شكاوى أعضائه

● حاشد

● الخبجي

● الشنفرة

يبحث البرلمان الدولي طلب الأمين العام لمجلس النواب عبدالله صوفان تأجيل موعد زيارة وفدهم إلى اليمن، وتحديد موعد آخر لتنفيذ الزيارة.

وقالت لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين في اتحاد البرلمان الدولي، إن صوفان علل طلبه "بانشغال المسؤولين الحكوميين وأعضاء مجلس النواب باحتفالات العيد الوطني الـ22 من مايو".

وكانت اللجنة قررت إرسال بعثة من اتحاد البرلمان الدولي -برئاسة الأمين العام- إلى اليمن للالتقاء بمسؤولين برلمانيين وحكوميين وممثلي منظمات مجتمع مدني، منتصف مايو المنصرم، للتحقيق في قضايا تتعلق بالنائب المستقل أحمد سيف حاشد والنواب الاشتراكيين ناصر الخبجي، صلاح الشنفرة، عيدروس النقيب، وسلطان السامعي، علاوة على النائب المؤتمري يحيى بدر الدين الحوثي، الذي يقيم في برلين كلاجئ سياسي منذ فترة.

وكان من المقرر أن تصل البعثة إلى صنعاء في 22 مايو الفائت، لتلتقي برئيس مجلس النواب يحيى الراعي، ورئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان الشيخ محمد بن ناجي الشايف، إضافة إلى اللقاء بوزراء الخارجية، والدفاع، والعدل، والداخلية، وحقوق الإنسان، ناهيك عن النائب العام، ورئيس مصلحة السجون، فضلاً عن الالتقاء بالنواب المستهدفين من الزيارة وأسرهم باستثناء النائب يحيى الحوثي لعدم وجوده داخل اليمن، إضافة إلى اللقاء بممثلي منظمات مجتمع مدني.

البرلمان يكلف اللجنة الدستورية بمتابعة قضية حاشد ولجنة الأمن لاحتجاز جدبان

■ حميد دبوان - "نيوز يمن":

عبر أعضاء مجلس النواب عن إدانتهم لأية انتهاكات تطال أي عضو برلماني، معتبرين رسالة النيابة للأمن القومي بالتجسس على النائب أحمد سيف حاشد، وقيام شرطة النجدة الأسبوع الماضي باحتجاز النائب عبدالكريم جدبان، بأنها مخالفة دستورية.

وتقدم النائب حاشد للبرلمان في جلسة السبت، بما ورد في محضر النيابة الجزائية المتخصصة من اتهامه بالتعامل مع إيران، ومطالبتها لجهاز الأمن القومي بتحرير ما ورد على لسان المتهمين بالتخابر مع إيران بشأن أحمد سيف حاشد، وتحرير مذكرة للنيابة الجزائية بشأنها للقيام بواجبها.

واعتبر حاشد ما ورد في محضر النيابة بأنه محاولة لتلفيق تهمة له بالتخابر مع إيران، والسماح لجهاز الأمن القومي بالتجسس عليه، نظير نشاطه الحقوقي في متابعة بعض المعتقلين لدى الأمن السياسي منذ سنوات، دون إحالتهم للقضاء، أو توجيه تهمة جنائية لهم.

وكان النائب حاشد طالب قبل شهرين من مجلس النواب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في قضية أشخاص ذكر أسماءهم وقال إنهم مسجونون لدى الأمن السياسي بدون تهم، كما يعد عضواً في لجنة الحقوق والحريات في المجلس ومن أبرز ناشطيها.

وقد أقر مجلس النواب أمس الأول تكليف اللجنة الدستورية بمتابعة ما ورد في محضر النيابة بشأن حاشد.

ووافق البرلمان على تكليف رئيس لجنة الدفاع والأمن بمتابعة قيام شرطة نجدة التحرير، الأسبوع الماضي، باحتجاز النائب عبدالكريم جدبان.

وبحسب جدبان، فإن شرطة النجدة قامت بإيقافه، وطلبت منه أوراق ثبوت السيارة، وبعد إعطائها ذلك وتعريفها بأنه عضو برلماني، طلبت من أحد أفراد طقمها مرافقته، وحين رفض دخول الشرطي إلى سيارته على اعتبار أن له حصانة، وقفت النجدة في طريقه وطلبت منه الذهاب إلى القسم.

وقد عبر رئيس المجلس يحيى الراعي عن رفضه لأية انتهاكات تطال الأعضاء، معتبرا ذلك مخالفة دستورية.

كما شن عدد من النواب هجوما على تصرفات الأمن مع الأعضاء، حيث اعتبر النائب صخر الوجيه أن حصانة الأعضاء تقدر بعدد سيارات المرافقين خلف النائب وليس ببطاقة النائب البرلمانية.

بن يحيى يشكر كل من وقف مع المعتقلين

أكد لـ"النداء" الناشط السياسي حسين زيد بن يحيى، المفرج عنه من سجن الأمن السياسي بصنعاء، أن السجن لن يثنيه وزملاءه عن مواصلة النضال السلمي والتطلع إلى تحقيق الأهداف التي يؤمنون بها.

وأضاف: "فترة السجن كانت عصيبة جداً، لكنها لم ترهبنا ولم تؤثر في معنوياتنا، حتى الأحكام الصادرة ضدنا اعتبرناها كأن لم تكن، وكنا مؤمنين بأننا سنخرج ذات يوم ونعود لممارسة حياتنا ونضالنا".

وتقدم بن يحيى بالشكر الجزيل لكل من سأل عنه أو تضامن معه وزملائه أثناء اعتقالهم، وخص بالذكر نقابة الصحفيين وصحيفة "النداء" ورئيس تحريرها والصحفيين عبدالباري طاهر، عبدالكريم الخيواني، ومحمد الغباري.

وقال بن يحيى: "كما لا أنسى حزبنا الكبير "الحزب الاشتراكي اليمني" بقواعده وقياداته، وعلى رأسهم الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب، وما قاموا بها من أدوار رائعة ومواقف مشرفة تجاهنا، فلهم منا كل الشكر والعرفان والإجلال".

وشكر بن يحيى من أسماهم القيادات التاريخية للجنوب "علي ناصر محمد، علي سالم البيض، حيدر أبو بكر العطاس، محمد علي أحمد، وأحمد عبدالله الحسني".

ولم ينس أن يشكر أبناء الجنوب كافة الذين خصصوا يوماً للمعتقلين وتضامنهم معهم والمطالبات المستمرة بالإفراج عنهم.

الاتحاد العربي لعمال البلديات والسياحة يأسف لما تعرض له المرزوقي من ممارسات تعسفية

الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية ضد رئيس النقابة العامة لعمال وموظفي البلديات والإسكان محمد المرزوقي، من مطاردة ومحاولات اعتقال وتفتيش منزله، وصفها محمد العرادة، رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد العربي لعمال البلديات والسياحة، بأنها إجراءات لا تستند لأي سند قانوني، وبنيت على تهم باطلة وجائرة تخالف كل القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والمواثيق والأعراف النقابية.

ما تعرض له المرزوقي الذي يشغل أيضاً نائب رئيس الاتحاد العربي، من قبل الأجهزة الأمنية، جاء على خلفية الإضراب السلمي الذي نظمه الاتحاد العام لنقابات الجمهورية، للمطالبة بحقوقهم.

وبخصوص التضامن والوقوف إلى جانب المرزوقي، قال محمد العرادة إن الاتحاد العربي يسخر كافة إمكانيته مع نقابة عمال البلديات في اليمن ورئيسها، كما أنه قام بمخاطبة رؤساء النقابات والجامعات أعضاء الاتحاد لتقديم الدعم والمساندة والتضامن.

وطالب رئيس الاتحاد العربي في رسالة وجهها لسفير اليمن في الكويت، السلطات اليمنية بالوقف الفوري، ودون شرط أو قيد، لمحاولات اعتقال ومطاردة المرزوقي.

حمى الضنك يواصل اجتياح عدن ووزير الصحة يعلنه مرضاً مستوطناً

■ عدن – "النداء":

لا تزال عدن ترزح تحت وطأة وباء الضنك الذي داهمها مطلع شهر مارس الماضي. وعلى الرغم من التعتيم الذي تفرضه الجهات المختصة حول الإحصاءات المتعلقة بضحايا المرض الذي أودى بحياة ما يناهز 20 مواطنا، إلا أن تزايد أعداد المصابين الذين يتوافدون على المستشفيات الخاصة والعامة يكشف عن خفايا المرض الذي أصاب المئات في مختلف مديريات عدن، كما طال محافظتي لحج وأبين المجاورتين لعدن.

أمس الأول تخلف الشاب وهبي الصبيحي (24 عاما) عن عمله، وحين سأل عنه زملاؤه فوجئوا أن حمى الضنك وراء غياب زميلهم الذي يرقد حاليا في مستشفى صابر، بينما أدخل قبله ببومين شاب آخر يدعى طارق، العناية المركزة لإصابته بذات المرض، فيما تواصل المستشفيات استقبال المصابين بالضنك على مدار الساعة.

الأسبوع الماضي تناقلت وسائل إعلام محلية نبأ إصابة نحو 100 شخص من العاملين في مشروع الصالح السكني. ونقلت صحيفة "الأمناء" الصادرة في عدن عن عمال تأكيدهم أن الإدارة العامة لصحة البيئة بمحافظة عدن وبعض الجهات الأمنية تم إبلاغها بحالات الإصابة في المشروع. وكانت إدارة صحة البيئة باشرت معاينة الموقع الذي يحوي خزانات مفتوحة لمياه الشرب، واعتبرتها أهم أسباب انتشار المرض، بالإضافة لعدد من البؤر المستدامة التي تعد بيئة ملائمة لانتشار البعوض الناقل للمرض.

وذكرت لـ"النداء" مصادر محلية أن حملات الرش التي دشنت في أبريل الماضي، تحوي مواد من شأنها إكساب المناعة للبعوض الناقل للمرض، وبالتالي لم تعط حملة الرش ثمارها المرجوة. وخلال الشهرين الماضيين تنامت نبرات السخط والاستياء تجاه السلطة المحلية في عدن جراء الانتشار السريع للمرض وتقاعس الجهات المعنية عن القيام بدورها باستثناء التصريحات الرسمية التي كانت تقلل من انتشار الوباء وتحاول التخفيف من حدة الاستياء المتزايد في أوساط المواطنين.

والخميس الماضي كان وزير الصحة ومحافظ عدن يتقاسمان الإشادة بـ"جهود العاملين في القطاع الصحي التي أثمرت خلال السنوات المنصرمة احتواء وباء شلل الأطفال والانتقال باليمن من مرحلة مكافحة الحصبة إلى مرحلة التخلص منها والسير باتجاه الإعلان عن خلو اليمن قريباً من فيروس الحصبة، فضلا عن الجهود التي بذلت لاحتواء جائحة أنفلونزا الخنازير، وكذلك جهود العاملين في مجال مكافحة الملاريا والبلهارسيا لما حققوه من نجاحات أدت إلى انخفاض الملاريا من مليون و500 ألف حالة سنوياً إلى 256 ألف حالة، ومعالجة مليونين و800 ألف حالة من مرض البلهارسيا".

وفي ورشة العمل التي أقيمت الأسبوع الماضي بعدن حول مكافحة حمى الضنك، استعرض وزير الصحة جهود وزارته في "التصدي للأمراض والأوبئة المحلية والعابرة بين الدول، وما حققته الوزارة خلال السنوات الماضية في مجال بناء القدرات الوطنية للترصد الوبائي على المستوى المركزي والمحافظات والمديريات، إضافة إلى تعزيز القدرات الفنية". بينما كان المحافظ يشيد بجهود الوزارة ويصف عملها بـ"الجبار" في مكافحة المرض الذي قال الوزير إنه غدا من الأمراض المستوطنة.

وحين لم يفت المحافظ الجفري التأكيد على الدور الفاعل من قبل وزارة الصحة في توفير الظروف الملائمة في مستشفيات محافظة عدن والمراكز الصحية التي قال المحافظ إنها استقبلت عدداً من الحالات المرضية وتقديم العلاجات اللازمة لهم، فقد سارع وزير الصحة لشكر قيادة المحافظة على "متابعتها المستمرة وإشرافها المباشر على مختلف الأجهزة الصحية والتي كان لها دور في عملية أداء الأجهزة الصحية بالمحافظة".

وزير الصحة الذي افتتح الورشة قال في كلمته: الحمد لله هو (يقصد حمى الضنك) تحت السيطرة، وتم احتواء كثير من الحالات. وأضاف: "يجب أن نتعامل بمسؤولية وبعيداً عن المزايدات، فحمى الضنك منتشرة في أكثر من 100 دولة، وهو ينتقل بسبب الارتباط البيئي وتزايد الأمطار الذي يؤدي إلى انتشار البعوض".

وذكرت بعض المصادر أن الوزير أثناء لقائه بمدراء المستشفيات الخاصة بعدن، أبدى استغرابه مما وصفها بالإحصائيات الخاطئة المتعلقة بحمى الضنك في محافظة عدن، ونشرها في صحف ومواقع الكترونية إخبارية محلية وخارجية، دون الرجوع إلى وزارة الصحة في ذلك. كما نقل عنه موقع حياة عدن الاليكتروني في ذات اللقاء القول إن الوزارة ستقوم بإغلاق أي مستشفى يدلي بأي تصريحات كاذبة حول هذا المرض أو أمراض أخرى.

وبحسب الموقع ذاته فقد أشار الوزير إلى أن الوزارة لن تمنع إدارات المستشفيات الخاصة من الإدلاء بتصريحات خاصة حول أي مرض، ولكن بعد رفع كشوفات صحيحة ومعتمدة عن الحالات المصابة والمتوفاة خاصة بالأمراض الوبائية الخطيرة التي ليس لها علاج، إلى قيادة الوزارة من أجل إعطاء الموافقة. وحمل إدارة مكتب الصحة مسؤولية أية زوبعة سيقوم بها مستشفى خاص بالمحافظة من أجل كسب المال أو لأغراض مخفية.

وأضاف الوزير قائلا: "إن المرض لا يستدعي ما يثار حوله من تهويلات ومبالغات، وكل ما يحتاجه هو زيادة الوعي على مستوى الكادر الطبي والصحي، وعلى مستوى الوعي العام للسلطات المحلية والمواطنين، وهذا الوعي كفيل بالتعاون مع الحالات حين حدوثها والعمل من أجل إنقاذها من مضاعفات المرض، وكفيل بالاستعداد لاكتشاف عوامل خطرة وإمكانية تزايد توالد البعوض وإمكانية حدوث وضع وبائي" حسب قوله.

وفي إطار الجهود الخاصة التي تبذل للحد من انتشار المرض، نظمت جمعيات وفعاليات خيرية عددا من الحملات والدورات التوعوية حول حمى الضنك، ومنها الحملة التي دشنت الثلاثاء الفائت في المركز الطبي الجامعي من قبل رجل الأعمال عيدروس الهاشمي. وتشمل الحملة التي تستمر شهرا كاملا إجراء فحوصات طبية مجانية، وتقديم مساعدة طبية للمصابين بالمرض. ولوحظ أن المركز يشهد إقبالا واسعا من المواطنين ومن مختلف الأعمار خلال فترتي الصباح والمساء، ما يشير إلى أن المرض لا يزال يفتك بقوة غير مكترث لتهديدات الدكتور راصع ومسؤولي وزارته.

هنا رودس فاقفز هنا*

المُعضلة اليمنية وأزمة الثقة

سامي أمين عطا
Sami_atta68@yahoo.com

■ إلى صديقي عبدالباري الناشري مصدر إلهامي، مناقشاتي معه تسفر عادةً مواضيع كتاباتي، له كل التحية والامتنان.

استهلال أول:

يستطيع المرء –بواسطة القبح– أن يصل إلى السلطات، لكنه لن يصل عن طريقها إلى المجد.
(نيتشه)

لا زال عدد من الكتاب والمثقفين يعيشون "أزمة فولتير" أو "أزمة التنويريين"، حيث كان فولتير في مرحلة من حياته يأمل، أن يأتي التغيير من فوق، أي أن يتم التغيير بإرادة عليا، بإرادة من الحاكم، كما كان ديدرو يعيش هذا الوهم كغيره من مفكري التنوير، الذي أعتقد أن التقدم الاجتماعي يمكن أن يكون إصلاحياً يبدأ من أعلى، وأنه يتوجب على المصلحين أن يضفروا برضا الملك. لكن فولتير وديدرو أيقنا بعد مناقشات الأخير –مع ملكة روسيا كاثرين الثانية (1729 – 1796)– خطل فكرة كهذه؛ إذ قال حينها "يبدو لي، أن مصدر كل سلطة سياسية ومدنية، لا يمكن أن يكون سوى رضا الأمة.. فليست هناك سيادة حقيقية إلا سيادة الأمة، وليس ثمة مشرع حقيقي سوى الشعب... وسوف تكون القوانين عقيمة لا فائدة منها إذا كان هناك عضو واحد في المجتمع له الحصانة في انتهاكها.. الخط الأول في التصور السليم للقانون هو أنه ينبغي أن يكون ملزما للسيادة". إنّ إقحام الوهم على واقع حال، نية حسنة تفضي إلى جهنم، ويغدو تغيير الحال من المحال.

إذا أردنا تفكيك الأزمة السياسية الراهنة؛ فإنها أزمة في المقام الأول بين فسطاطين: القوى التقليدية (المحافظة)، التي استأثرت بمقدرات الوطن، وهي قوى موجودة في السلطة، كما أنها موجودة في المعارضة، وقوى الحداثة (الليبرالية) دعاة التغيير والإصلاح، الذين يمثلون قوى التغيير، وهي قوى موجودة في السلطة، كما أنها موجودة في المعارضة أيضا. لقد حولت أكاذيب النخبة المسيطرة على مقاليد الحكم في هذا البلد، الممارسة السياسية إلى ثقوب سوداء تتمتع بقدرة فائقة على التهام وتدمير كل شيء.

ودعونا نخالف ما قاله بيتر كمب من "أن الإنسان ينتج الشر مثلما ينتج النحل العسل"، فالإنسان بطبعه ليس شريراً، بل يجد نفسه ينضح بالشر مصادفةً. ينضح بالشر عندما يجد أناساً لهم من السذاجة ما يكفي لكي يصدقوه ولا يجدون من يوقف نزعة الشر لديه؛ فيقول لأشباهه من البشر "حذار أن تصغوا إلى هذا الدجال، فإنكم لهالكون إنْ أنتم نسيتم أنّ الثمار للجميع، وأن الأرض ليست ملكاً لأحد!" (جان جاك روسو، خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر)؛ فإذا كان التغيير سُنة طبيعية لا يمكن أن يوقفه كائن من كان "من يقاوم التغيير يشجع الانحدار (السقوط)، المكان الوحيد الذي يرفض التغير هو المقبرة" (هارولد ويلسون، رئيس وزراء بريطاني سابق). فإنه يحدث بطرائق مختلفة، إما أن يكون تغييراً إصلاحياً سلساً وسلمياً أو يكون تغييراً ثورياً محفوفاً بالمخاطر والمآسي.

هناك نموذجان للتغيير: النموذج الفرنسي والروسي، الذي أحدث التغيير عن طريق الثورة، والنموذج البريطاني، الذي أحدث التغيير عن طريق الإصلاح المتأني. لكن لكلا النموذجين شرطيهما. سئل الفيلسوف الإنجليزي برتراند راسل في أحد حواراته مع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) عام 1959××، عن سر أن بريطانيا، على الرغم من أنها شهدت احتقانات عديدة، إلاّ أنها لم تشهد ثورة دموية كتلك التي شهدتها فرنسا وروسيا؛ في إجابة راسل على قدرة الإنجليز على الوفاق، قال: "قد تكون فضيلتنا الكبرى، لكننا لم نكن نمتلكها في القرن السابع عشر، وكان علينا أن نكابد الكثير من الاضطرابات بسبب ذلك. لكننا في سنة 1688 (يقصد الثورة التي أطاحت بالملك وقطع رأسه)، قرّرنا أن نضع حدا لتلك الاضطرابات، وهكذا تبنينا خطة التوفيق الدائم التي كان لها مفعول جيد. فعلى سبيل المثال عندما جاءت الثورة الفرنسية وُضع الأرستقراطيون الفرنسيون أمام خيار: "أتقبلون بالتخلي عن امتيازاتكم، أم تقطع رؤوسكم؟"، وكان جوابهم "بل تقطع رؤوسنا"، وذلك ما حصل. بينما في إنكلترا تضمن قانون الإصلاح الذي عُرض على البرلمان سنة 1832، مسألة التنازل عن امتيازات الأرستقراطية. وكان جدي، وهو أرستقراطي عريق، هو الذي قدم العريضة، وسعى إلى إجازتها أمام البرلمان... وأعتقد أنني مدين له بكونه أنقذ رأسه ورأس السلالة".

إن التغيير قادم قادم لا محالة، ينبغي أن تقف السلطة ملياً أمام اختيارها، فإما أن تختار طريق الثورة، طريق العنف والصلف، طريق البالدوزر (بالدوزر حسن حنفي)، بالدوزر يكنس هذا الركام والأوساخ، أو تختار طريق الإصلاح وتقديم التنازلات، طريق الحكمة والعقل، ولا يمكن أن يحدث التغيير بالوسيلة الثانية إلاّ عندما تشعر الطبقة المسيطرة على مقاليد الحكم بالخطر المحدق. وهذا الأمر يتطلب قدراً من الشعور بالمسؤولية، الغائب الأكبر في الأزمة اليمنية.

من أين يبدأ التغيير؟

استهلال ثانٍ:

"لا يمكننا أن نطلق صفة الفضيلة على من يقتل مواطنيه ويتنكر لعهوده".
(نيتشه)

تتحمل السلطة الحاكمة وزر ما صنعت أيديها، عجزت أخيراً عن معالجة مشكلات المجتمع، انشغلت بإفساد المجتمع في ممارستها السياسية إفساداً منظماً، أفسدت معظم مفاصله، أفسدت معظم نخبه السياسية في السلطة، كما في المعارضة، كما أنها مارست سياسة إفساد منظم للحياة السياسية وتعطيل مفاعيل السياسة بما هي علم إدارة مصالح الناس المتعارضة؛ فأضحت السياسة بنسختها اليمنية وسيلة الحفاظ على مصالح الحاكم وبعض منتفعيه. ولقد كان المفكر أبو بكر السقاف محقا عندما عرف نمط الحكم في اليمن، بأنه نمط إنتاج الفساد (مقالة في صحيفة "صوت العمال" عدد 1119، 22 يوليو عام 93).

جري التعامل مع مشكلات الواقع اليمني وفقاً إلى سيكولوجية العاهرة (تتمنى العاهرة أن تكون كل النساء عاهرات) على قاعدة تعميم الرذيلة: ما فيش حد أحسن من حد. والنخبة اليمنية الحاكمة في أكثر من مناسبة تحاول أن تدفع عن نفسها تهمة الفساد، تلجأ إلى وصم خصومها ومعارضيها بالفساد، إن درء فسادها لا يتم باجتراح نقيضها، أي الفضيلة، بل من خلال جر الخصوم والمعارضين إلى مستنقع الفساد، ومَن لم تستطع معه فعلاً تكتفي ولو بالتمني. حتى بات الفساد ابن الزنا وخصم عفة المجتمع وطهارته، ابناً شرعياً يجري الدفاع عنه.

ما لم تدركه النخب السياسية، أن السياسة ميدان تُرتكب فيه الأخطاء، كما أن الأخطاء فيها على نوعين: نوع بسيط، يمكن إصلاحه بواسطة النقد والتصويب المستمر للإجراءات المتخذة، وآخر معقد، يصعب إصلاحه، يحتاج إلى إجراءات تناسبه ومن جنسه. وفي الحالة اليمنية تأسست الممارسة السياسية على باطل –وما بني على باطل فهو باطل–، إذ أوكلت مهمة بناء الحداثة إلى القوى التقليدية، وتوارت قوى الحداثة إلى الصفوف الخلفية، لذا لم يكن أمام هذه القوى التقليدية إلاّ أن تقود البلد بواسطة وقود الإفساد حتى تضمن بقاءها؛ فاتخذت مشروع الإفساد برنامج عملها، وواظبت على تنفيذه، وأضحى حقل الممارسة السياسية مرتعاً لاستزراع الرذيلة وتعميمها، ذلك أفضى إلى "رجس الخراب" هذا (رجس الخراب تعبير استخدمه المسيح بوصفه علامة قرب دمار أورشليم. ويستخدم الآن للإشارة إلى أي شيء بغيض وممقوت).

هذا نظامٌ، أسس مجتمع الرذيلة، شرعنها وكرسها في الواقع والممارسة؛ حتى غابت أو تم تغييب مجتمع الفضيلة. إنها نزعة كلبية وبامتياز، ذات مسحة دينية "من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر". نظام أفسد كل شيء بدءاً بالقوى السياسية ونخبها (قادة أحزاب، ومنظمات ونقابات واتحادات ومؤسسات)، مروراً برجال المال والاقتصاد عبر منحهم صفقات غير مشروعة مقابل سكوتهم ورضاهم، وانتهاءً بإفساد المنظمات والهيئات الدولية العاملة في البلد. إنه يعمم الرذيلة ويستمرئها.

نظام يبني قوته على تخريب المجتمع وزرع الشقاق والخصومة في مفاصله، ينبش ماضي الناس ويذكرهم بمآسيهم؛ حتى يواصل سياساته القديمة: العيش على فرقتهم وتناحرهم، وكلما اتجه المجتمع إلى إطفاء حرائقه، من خلال إشاعة مبدأ التصالح والتسامح، فإن النظام يذهب باتجاه إذكاء الحرائق وإضرام نيران الفتن. ولا يدرك أنه بذلك يحفر قبره بيده ويسير عكس التيار. "ذلك الذي ينفخ في نار النزاعات ليس من حقه الشكوى إذا تطاير الشرر في وجهه..." (بنيامين فرانكلين).

إن أس وجذر المشكلة اليمنية أزمة الثقة المستفحلة بين أطراف العمل السياسي: أزمة زرعتها السلطة والنظام السياسي بممارساتها غير المسؤولة، وتتحمل معظم وزره، لأنها أدارت الشأن السياسي بميكيافلية لا تخفى على أحد، لذا هي تحصد ما زرعته يداها، ولا مخرج من هذه المشكلة بنظري إلا بوجود طرف ثالث أو أطراف ترعى حواراً جاداً ومسؤولاً، وتكون شاهداً على تنفيذه. لقد استمرأت السلطة الكذب والخداع وترحيل الأزمات كثيراً، ولم تدرك أن حبال الكذب قصيرة؛ فأزمة الثقة أضحت جداراً سميكاً يصعب تحطيمه، إلا بمزيد من الإجراءات من قبلها؛ فلا يمكن تعزيز الثقة إلاّ بعدد من الاستحقاقات، لعل أولها تقديم التنازلات، والمعضلة، هنا، أن هناك أطرافاً في السلطة لن يرضيها أية مبادرات، وليست مستعدة إلى تقديم تنازلات تأتي على حساب مصالحها، كما أن هناك أطرافاً في المعارضة سترفض الدخول أو التعامل مع مثل هذه المبادرة، لأنها لا تلبي مصالحها.

باتت المعضلة اليوم، أكبر من أي حلول ممكنة، إن المجتمع اليوم لن يقبل بأنصاف الحلول، ولن يقبل بأقل من التغيير. إن السلطة بيدها مقاليد الأمور، تستطيع أن تجعل التغيير إصلاحياً، لكنها أمام استحقاقات كبيرة، تتطلب منها تضحيات جسيمة، أو أن الأمور ستزداد سوءاً وتعقيداً؛ فسيأتي التغيير على الطريقة الفرنسية والروسية.

كما ينبغي التنويه إلى مسألة جوهرية: إذا كان النظام دفع بمبادرته لا استشعاراً بحجم المخاطر الماثلة، بل بنفس العقلية الميكيافلية المواربة المداهنة والمخاتلة؛ فإن عدم حلحلتها سيعني في نهاية المطاف فوضى عارمة، لن يستطيع أحد أن يحلها بعد ذلك أبداً. ولأجل حل المعضلة اليمنية، لابد أولاً من إحداث قطيعة مع الذهنية الميكيافلية، وأن تبتعد السلطة والنظام عن الدوران حول رأس النظام، بل ينبغي أن يدور الجميع حول مشكلات الواقع، ويستشعروا كمها الهائل، حتى لو أفضت إلى تغيير النظام برمته، إذا فقد الفاعلون السياسيون إمكانية التعاطي مع حلول ممكنة تلبي شروط اعتمالات الواقع؛ بعقل مفتوح وخطاب سياسي جديد، يضع في المقدمة المصالح العليا للمجتمع؛ فإن رجس الخراب قادم لا محالة؛ لذا يجب التفكير في مصلحة 23 مليون إنسان، لا بمصير ثلة أو جماعة بيدها مقاليد الأمور اليوم، فهؤلاء لن يكتووا بنار أعمالهم، فهم في نهاية المطاف سيتركون البلد والناس مع أقرب فرصة، ويرحلون كما رحل سابقوهم.

كفوا عن التفكير بأنانية مفرطة!

* **هذه الكلمات من حكاية لايسوب حول أن متبجحاً ادعى أنه يستطيع الإتيان بشاهد ليثبت أنه قام بقفزة عظيمة في رودس، فكان الجواب: "لماذا تأتي بشاهد إن كنت قفزت حقاً. ها هي رودس فاقفز هنا"، وبمعنى آخر: "أظهر لنا تماماً ما تستطيع فعله". "رودس" باليونانية تعني الوردة.**

** **انظر برتراند راسل، الفلسفة وقضايا الحياة، سلسلة حوارات أجراها وودرو ويات، ترجمة علي مصباح، دار المعرفة للنشر تونس، ط1، 2004، حوارات تلفزيونية سنة 1959، ص104 – 105).**

كأول مصنع في اليمن لإنتاج الشعيرية سريعة التحضير

افتتاح مصنع جديد (نوودي) بشركة الصناعات المتنوعة

تزامنا مع تدشين البرنامج الوطني لدعم الصناعة الوطنية "صنع في اليمن" افتتح الأحد قبل الماضي مصنع (نوودي) المتخصص في صناعة الشعيرية سريعة التحضير في شركة الصناعات المتنوعة ومواد التعبئة. وتبلغ مساحة البناء المصنع 12.500 متر مربع من مساحة الموقع الإجمالية التي تبلغ 48.000 متر مربع حيث صمم المصنع ليستوعب 5 خطوط انتاجية.

وفي تصريح صحفي. لمدير عام الشركة فائز سعيد عبده سعيد أشار فيه إلى أن افتتاح المصنع الذي يأتي متزامنا مع احتفالات شعبنا اليمني بالذكرى العشرين للوحدة اليمنية المباركة وإضافة نوعية في مسيرة للصناعة الوطنية كونه يعد الأول من نوعه في اليمن كما يمثل رافدا مهما للاقتصاد الوطني. وقال أن هذا المصنع النوعي جاء متسقا مع رؤية الشركة ورسالتها الداعية إلى الابتكار والتجديد النابعين من فهم متطلبات المستهلك ودراستها وتحليلها وتوفير المنتج المثالي الذي يتناسب مع رغبات الجمهور من حيث النوع والنكهة والمذاق بصورة تؤكد اهتمام فريق شركة الصناعات المتنوعة بأدق التفاصيل والإلتزام بمفهوم العميل أولا.

قام بافتتاح المصنع يحيى بن يحيى المتوكل. وزير الصناعة والتجارة بمعية عبد الواسع هائل سعيد. رئيس جمعية الصناعيين اليمنيين وعبد الجبار هائل سعيد. الرئيس التنفيذي للمجموعة وعدد من المسئولين وقيادات المجموعة.

بنك سبأ يوزع أعلى نسبة أرباح للمودعين وزيادة إيرادات بنسبة 40% وموجودات بنسبة 18%

عقدت الجمعية العمومية لبنك سبأ الإسلامي نهاية الأسبوع الماضي، اجتماعها لمناقشة وإقرار تقرير أداء البنك للعام المالي 2009، وأقر المشاركون التقرير الذي قدمه مجلس الإدارة.

وفي مقدمة التقرير الذي تلاه نائب رئيس مجلس الإدارة عبدالكريم الروحاني نيابة عن رئيس المجلس، أكد على أن البنك ورغم الظروف الصعبة التي مرت بها الاقتصاديات العالمية في العام الماضي 2009، تمكن من تجاوز الآثار السلبية لتلك الأزمة وحقق نتائج طيبة عززت من حصته السوقية ومن دوره التنموي في البلاد.

وبالتفصيل سرد تقرير مجلس الإدارة الإنجازات التي حققها البنك بالأرقام، حيث أوضح أن الحصة السوقية للبنك ارتفعت من 8.9% من موجودات القطاع المصرفي اليمني نهاية العام 2008، إلى 9.4 نهاية عام 2009، وبذلك يكون قد احتل المركز الرابع بين البنوك العاملة في السوق المصرفية اليمنية، والمركز الثالث بين البنوك الوطنية، بعد أن كان يحتل المركزين الخامس والرابع على التوالي عام 2008.

وفي جانب الاستثمارات أكد التقرير أن أرصدة الاستثمارات الداخلية والخارجية بلغت نهاية العام 2009، مبلغاً وقدره 101.190.823.000 ريال، وبزيادة تفوق 21 مليار ريال عن العام 2008. وحقق البنك بذلك قدرة تشغيلية بلغت 65%، وبذلك يكون البنك قد احتل المرتبة الثانية في القطاع المصرفي من حيث رصيد التمويل والإقراض خلال العام 2009.

كما بلغ رصيد المخصص المحتجز من الأرباح السنوية لتعزيز مواقف البنك في مواجهة مخاطر الائتمان والالتزامات العرضية في نهاية 2009، قرابة 3 مليارات ريال.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نهاية العام الماضي 2009، 155.800.310.000 ريال، وبنسبة نمو مقدارها 18%، وبذلك يكون البنك قد احتل المرتبة الثالثة على مستوى البنوك الوطنية من حيث الموجودات.

وأشار التقرير إلى أن رأس المال والاحتياطيات بلغت في نهاية العام الماضي 2009، 7.430.881.000 ريال، وبنسبة زيادة قدرها 12% عن العام السابق.

وكشف التقرير عن تحقيق البنك زيادة عالية في الإيرادات بنسبة 40% عن العام السابق، حيث بلغ إجمالي الإيرادات نهاية 2009، مبلغاً وقدره 9.482.131.000 ريال.

وقال إنه تم تخصيص 4.011.540.000 ريال لتوزيعها على أصحاب الودائع الاستثمارية نهاية العام 2009، وبنسبة نمو قدرها 26% كنتيجة لزيادة الودائع الاستثمارية.

وبلغت صافي الأرباح القابلة للتوزيع 567.613.000 ريال، ووزع منه على المساهمين مبلغ 454.090.400 ريال، بعد احتجاز البنك المركزي مبلغ 56.761.300 ريال كاحتياطي قانوني بواقع 10% من صافي الأرباح، واحتجاز 10% أخرى كاحتياطي عام. وبلغت الأرباح التي وزعها البنك 6.5% للودائع بالعملات الأجنبية، بينما حصل أصحاب الودائع الاستثمارية بالعملات المحلية 14%، وبذلك يكون البنك قد وزع على مودعيه أعلى نسبة أرباح على مستوى القطاع المصرفي اليمني.

وفي جانب التطوير أكد التقرير حرص إدارة البنك على ترسيخ العمل المؤسسي المنظم، حيث وقع اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية IFC التابعة للبنك الدولي لإعداد وتطوير اللوائح والسياسات المنظمة لأعمال البنك، وبما يتناسب مع أفضل الممارسات الدولية.

مبروك مراد

في أجواء مليئة بالفرح والسرور
احتفل الأسبوع الماضي الشاب الخلوق
مراد فيصل سعيد فارع
بالخطوبة في مدينة تعز
ألف ألف مبروك وعقبى الفرحة الكبرى
المهنئون:
والداك وأشقاؤك
وكافة الأهل والأصدقاء

تهانينا طارق

اجمل التهاني والتبريكات للاخ
طارق السقاف
بمناسبة دخوله القفص الذهبي
تمنياتنا له ولعروسة حياة زوجية هانئة
أسرة «النداء»

أحدث...

الماضي، مؤتمرا دعا إليه قبائل من صعدة وخارجها، وأعلن فيه بيانا يدين إقدام جماعة عبدالملك على قتل بعض من أتباع "العلماء"، ومعطيا إياه مهلة لتسليم الجناة إلى العلماء أو "فليتحمل المسؤولية".

ويقود عبدالعظيم جماعة العلماء في واحد من أسوأ الانقسامات المتوقعة في صعدة وأكثرها دموية حال استمرارها، وطبقا لمعلومات مؤكدة فإن نشاط عبدالعظيم المفاجئ، وبعد محافظته على الحياد خلال صراع الحوثيين والحكومة منذ 2004، جاء بعد أن قضى أياما خلال الشهر الماضي، في صنعاء، والتقى خلالها بعدد من المسؤولين العسكريين والمدنيين.

المحكمة...

ومسعد، طلبوا إلى محامي الدفاع استئناف الحكم، باعتبار أن الأصل في القضية هو براءتهم من التهم الموجهة إليهم، وهو ما يعني أنهم غير معنيين بالعفو الذي ينحصر دستوريا في القضايا التي صدرت فيها أحكام نهائية وباتة.

واكتفى نبيل المحمدي في تصريح مقتضب لـ"النداء" بالقول إن رفض المحكمة قيد الاستئناف "غير قانوني".

نقابة...

وتفيد المعلومات بأن النقابة حصلت على 4 ملايين ريال مؤخرا لهذه الفعالية، حيث سيتم تكريم عدد من الصحفيين لم يتم الإعلان عن أسمائهم، في حين تسعى للحصول على دعم من الرئاسة لصالح ما تقول إنه مشروع صندوق لرعاية الصحفيين تعتزم إطلاقه لاحقا.

ومن المقرر أن تقام الفعالية في بيت الثقافة في العاصمة، ويحضرها نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن د. رشاد العليمي، الذي سيلقي كلمة بالمناسبة، بعدها ستتوجه قيادة النقابة إلى رئاسة الجمهورية لتقديم الدرع للرئيس.

وحاولت "النداء" التواصل مع بعض القيادات المعنية في النقابة بشأن هذا الأمر، لكن هواتفهم كانت مغلقة.

مؤتمر...

وتقرر عقد مؤتمر وزراي لأصدقاء اليمن في وقت لاحق من هذا العام، ويتوقع أن يكون على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، في سبتمبر المقبل، لكن خالد الغيث مساعد وزير الخارجية الإماراتي للشؤون الاقتصادية، اقترح أن يسبق المؤتمر الوزاري مؤتمر تشاوري "من أجل وضع صيغ مرضية تخرج اليمن من الحالة السائدة فيه".

وقال إن مهمة المؤتمر التشاوري "مناقشة آخر التطورات التي تشهدها اليمن"، مؤكدا حرص الإمارات ودول المنطقة برمتها على استقرار ووحدة اليمن، مضيفا أن الإمارات من أكثر الدول التي تسخر جهودها السياسية والمعنوية لاستقرار اليمن.

ويتجنب "أصدقاء اليمن" إطلاق أي وعود من شأنها رفع توقعات الحكومة اليمنية التي تسعى للحصول على مساعدات مالية من المانحين، بل إن المسؤول الألماني ألمح إلى أن الأزمة المالية التي تعصف ببعض دول الاتحاد الأوروبي لن تسمح بتقديم المزيد من المساعدات المالية واستمرارها "الأمر الذي يستدعي وجود تضامن سياسي ومعنوي واستراتيجي أكثر منه اقتصادياً للحفاظ على استقرار اليمن".

وقال هوير إن مؤتمر برلين "لن يكون مؤتمرا لتقديم مساعدات مالية وإنما مؤتمر للمناقشات ووضع خطط لاستمرار تقديم المساعدات السياسية والمعنوية لليمن".

وأكد نائب وزير الشؤون الخارجية اليمني أمام مؤتمر للدول المانحة في برلين الجمعة حاجة اليمن إلى سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لضمان تحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

وقال محيي الدين الضبي إن "المشكلات في اليمن كبيرة وعميقة، ويتعين أن نغير آراءنا".

وأرجع الضبي أسباب الصراعات القائمة في اليمن إلى "التعصب القبلي"، نافيا في الوقت نفسه انعدام العدالة الاجتماعية، إلا أنه قال إن "هناك جهودا تبذل لتطبيقها بشكل صارم".

وقال إن اجتماع برلين "يعطي اليمن الفرصة لإظهار خطورة مشكلاته أمام المجتمع الدولي".

وتضغط حكومات غربية وعربية على الحكومة اليمنية للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية عميقة، لمواجهة أزماتها المتداخلة، لكن الاستجابة الحكومية محدودة وتقتصر على بعض الإصلاحات المرتبطة بسياسة رفع الدعم عن بعض السلع الرئيسية.

وكانت الحكومة قررت زيادة في أسعار المشتقات النفطية عقب مؤتمر لندن بصورة متدرجة، لكي تتجنب أي سخط شعبي، وفي برلين واجهت المزيد من المطالب.

وقال مندوب صندوق النقد الدولي لدى المجموعة أمام المؤتمر إن اليمن سيتعين عليه خفض الدعم الحكومي إذا كان يرغب في التغلب بشكل جاد على عجز الميزانية.

وأضاف حسن الأطرش ممثل الصندوق "خفض الإنفاق بشكل كبير أمر حتمي".

وذكر الأطرش أن اليمن اتفق مع الصندوق على فرض ضرائب عامة على المبيعات ورفع الإيرادات بحلول الأول من يوليو عام 2010، وإلغاء ضريبة الدخل بحلول سبتمبر.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

تصدع الوحدة واستحالة الانفصال*

بقلم:
عبدالباري طاهر

قامت الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر في وطن مدجج بالقبائل والأمية والسلاح، بلد طبقته الوسطى عماد الثورة والتحديث والديمقراطية ضعيفة ومنقسمة ومفتقرة إلى ما يسميه ماركس "الوعي بالذات".

انقسام القوى التقليدية مع نفسها جمهوريين وملكيين، النجدة القومية المصرية حمت الثورة والجمهورية، نقلت صراعاتها الداخلية إلى بيئة شديدة التخلف والتعقيد، وزعت السلاح على القبائل ودفعت بالمشائخ إلى "مجلس أعلى للقبائل" بدرجة وزير، وتنافست مع العربية السعودية وبريطانيا على شراء الولاء بالمال.

في الشمال استمرت الحرب 7 أعوام انتهت بهزيمة الملكيين وانتصار الجمهورية، ولكن الحرب نفسها التي انتصرت للثورة انتصرت أيضاً على معانيها العظيمة في الحرية والديمقراطية والعدالة والتحديث، حاربت قوى الثورة الآتية أو المنحدرة من الطبقة الوسطى: عمال، فلاحين، طلاب ومدكنين، مدنيين وعسكريين، ضد أعلى قوى الثورة المضادة. انتصار الثورة بالسلاح "خلق شرعية القوة"، وعاد بالقوة إلى منبعها الأصلي القبيلة. كان انقلاب الخامس من نوفمبر 1967 عودة بالقوة إلى نبعها (القبيلة)، سلمت قوى الجديد بالأمر لأنها منقسمة على نفسها، ولأن القبيلة مالت للتصالح مع نفسها مسنودة بالجوار (العربية السعودية) ومؤزرة بالهزيمة القومية لمصر وسوريا في 1967/6/5.

اختزلت شرعية الثورة التي كانت تعني الأهداف الستة، لتعني فقط شرعية الغلبة بجذرها المحافظ والتقليدي.

في الجنوب قادت الجبهة القومية الكفاح المسلح لتنتصر في الـ30 من نوفمبر 1967، أي بعد انتصار القوى التقليدية في الشمال بـ26 يوماً. انتهجت الثورة في الجنوب خطاً مغايراً يهتم بالعدالة الاجتماعية على حساب الحريات السياسية والديمقراطية التي قطع جنوب الوطن فيها شوطاً.

الواقع أن عدن منذ الأربعينيات قد أصبحت العاصمة الاقتصادية والفكرية والسياسية وحتى الأدبية لليمن كلها، وأبعد من ذلك. فقد نشأت الحركة العمالية فيها، وكانت تجارة اليمن كلها عبر موانئها، كما ازدهرت الصحافة والمجلات الفكرية والمطابع والأندية الأدبية والثقافية والسياسية، وتكونت فيها الأحزاب السياسية التقليدية: الأحرار (1944)، والجمعية العدنية والرابطة (1950)، والحديثة والليبرالية المؤتمر الشعبي في ما بعد والوطني الاتحادي وكلاهما امتداد للجمعية العدنية (1950)، وحركة القوميين العرب (1958)، والبعث في الجنوب (1956)، وفي الشمال (1958)، والتيار الماركسي (22 أكتوبر 1961).

كانت عدن في صحافتها ورجالها ونسائها خلفية انقلاب 1948، أو بالأحرى الحركة الدستورية، وجاء قادة الانقلاب من عدن إلى صنعاء مع بعض الفدائيين. أما عقب ثورة سبتمبر فإن الحرس الوطني الذي دافع عن الثورة والجمهورية قد جاء معظمهم من عدن ولحج والضالع وردفان، ومثلوا خط الدفاع الأول عن الثورة.

هؤلاء المقاتلون هم من أبناء المزارعين من مختلف مناطق اليمن، والعمال في الميناء والمصافي والمرافق الخدمية والتجارية في عدن.

قلل الكفاح المسلح، أو بالأحرى حرب المدن، وهو حق تكفله الشرائع السماوية والوضعية وقرارات الأمم المتحدة.. قلل أو أدى في ما بعد إلى الاستهانة بالنضالات السلمية والديمقراطية التي وفرت الأرضية الصالحة للمقاومة المسلحة.

لم يفرق الثوريون القوميون بين مقاومة المستعمر والصراعات الداخلية التي لا يمكن حسمها أو الاحتكام فيها إلى السلاح.

كانت قوة الجديد تتجلى في الحجة والمنطق وفي ديمقراطيته ورؤيتها للمستقبل، بينما كان ضعف القديم امتلاك السلاح والسلاح وحده بدون رؤية للآتي، انجرار قوى الحداثة والتجديد إلى لغة القوة والاحتراب أضعف حجته ومنطقه، ودفع به إلى مواجهة غير متكافئة ومن ثم مع نفسه، وهو ما أدى إلى الهزيمة في أحداث أغسطس في الشمال 1968، وفي الصراع بين الشمال والجنوب وداخل كل شطر على حدة.

الإنجازات الثورية التي تحققت في الجنوب

لا ينبغي أن تحجب عن أبصارنا الأخطاء الفادحة التي وقعت فيها القيادة الثورية التي حققت الاستقلال، فغياب الأفق الديمقراطي ورفض مشاركة الآخر والقبول بالمختلف، والإجراءات الاقتصادية القاسية والمتطرفة وغير العلمية أو المدروسة قد دفعت بالتجار وأصحاب المهن والحرف والطاقات والكوادر الفنية والإدارية والسياسية والمالية إلى هجر الجنوب إلى الشمال ودول الجوار، وتركت الطرف المنتصر وحده في مواجهة مع الآخر، وبالتالي في مواجهة مع النفس.

استطاع التنظيم السياسي فرض الحوار والاندماج على فصائل اليسار في الجنوب.

الطليعة الشعبية واتحاد الشعب الديمقراطي كخطوة أولى، ثم فرض الصيغة على فصائل اليسار في الشمال طبقا لرؤية التوحيد لإدارة الثورة اليمنية.

الوحدة قاسم أعظم بين الاتجاهات السياسية

لم تكن "الوحدة" مطلباً ملحاً للأحرار والرابطة أو الأحزاب الخارجة من رحم الجمعية العدنية أو الجمعية الإسلامية الكبرى، وإنما طرحت الوحدة من قبل الحركة العمالية والأحزاب الحديثة القومية واليسارية.

كانت الوحدة عنواناً بارزاً في نضال الحركة العمالية والطلاب، وكان العام 1955 محطة مهمة في بروز هذا العنوان. فقد تأسست الجبهة الوطنية المتحدة كرد فعل على انتخابات المجلس التشريعي ومشاركة رابطة أبناء الجنوب فيها وحرمان أبناء الشمال من المشاركة في هذه الانتخابات. وقد تمكنت الجبهة من إفشال هذه الانتخابات لتصبح قضية الوحدة حقيقة سياسية في الحركة النقابية العمالية وفي الشارع السياسي في عدن، وبالتالي في التكوينات السياسية الحديثة: المؤتمر العمالي مارس 1956، وحزب الشعب الاشتراكي 1962، واتحاد الشعب الديمقراطي 1961، وحركة القوميين العرب 1959، وحزب البعث العربي الاشتراكي.

وأصدرت اللجنة التنفيذية لمؤتمر طلبة اليمن الدائم بمصر في 23 يوليو 1956، بياناً يربط بين النضال ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب وضد الإمامة في الشمال، كأقوى تأكيد على الوحدة اليمنية. وقد نص البند الأول على:

1 – يؤكد المؤتمرون ويتمسكون بأن اليمن الطبيعية كيان واحد لا يتجزأ، وقضيتها قضية واحدة ذات كفاح واحد في سبيل التحرر الوطني، والوحدة الوطنية الشاملة.

واللافت أن العمال والطلاب من أهم مكونات وروافد الحياة الفكرية والسياسية في اليمن، ولهم دور كبير في تأسيس الأحزاب والحركات السياسية الحديثة.

كانت برامج وشعارات ومطالب الأحزاب الحديثة والحركة النقابية والطلابية في الغالب الأعم سلمية.

ويشكل كتيب "الوحدة اليمنية" الصادر عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، وثيقة مهمة لتحديد مواقف الأحزاب السياسية والشخصيات العامة في قضية الوحدة، وجل خلافاتها يرتكز من حول الأولويات.

كان موقف الطليعة واتحاد الشعب والعمل يتوسل بين مطلب الديمقراطية وتوسيع المشاركة وتحقيق مكاسب وإنجازات مادية في الجنوب، وتصعيد النضال ضد النظام الرجعي في الشمال.

كان النظام في الشمال حريصاً على إسقاط النظام في الجنوب أو على الأقل دفعه للتطرف والمواجهة المستمرة، بينما كان النظام في الجنوب هو الآخر، أو بالأحرى أطراف نافذة فيه مسكونة بهاجس وحدة أداء الثورة كخطوة أولى لإسقاط النظام في صنعاء.

كان الصراع بين النظامين في الشمال والجنوب يعبر حقيقة عن التنازل عن شرعية واحدة رغم اعتراف كل منهما بالآخر. بل كان الصراع بينهما يتضمن صراعاً خبيئاً داخل كل شطر، فالتفاؤل على الحدود الشطرية يعكس صراعاً محتدماً ما بين أقطاب النظام داخل الشطرين.

فقد أسهم الصراع بين الشمال والجنوب في إطاحة قحطان الشعبي في 22 يونيو 69، كما أدى الصدام المسلح عام 72 إلى إطاحة القاضي عبدالرحمن الإرياني والمجيء بالمقدم إبراهيم الحمدي، وكان مقتل الحمدي وسيلة لقتل أحمد الغشمي الذي استغل مقتله للإطاحة بسالم ربيع علي، وكانت حرب 1979 الطريق الأقصر للإطاحة بعبدالفتاح إسماعيل، وكان استمرار الصراع الدامي في المنطقة الوسطى جانباً من الأرضية الخصبة لتفجير كارثة 13 يناير 1986.

إن الرئيس علي عبدالله صالح مدين بوصوله إلى الرئاسة لهذا الصراع الدامي بين الشمال والجنوب، أكثر من انتخابه في مجلس الشورى في 17 يوليو 1978. اللوحة الكالحة للصراع شاهد ترابط أحداث الشطرين واستحالة الفصل بينهما، وشاهد مأزق "الشرعية الثورية".

الوحدة وجه آخر للصراع!

بعد أكثر من 20 عاماً أدرك النظامان استحالة إسقاط كل منهما الآخر بالقوة، فكانت اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس 1972 وأعمال لجان الوحدة في ما بعد هي المخرج من مأزق حربين وصراعات دامية في المنطقة الوسطى استمرت قرابة عقدين.

كان التوجه السلمي والديمقراطي إنجازاً وطنياً وقومياً مهماً. وكانت الوحدة البداية الأهم للانتقال إلى الشرعية الدستورية بعد أن استنفد النظامان الشرعية الثورية، وحولاها إلى شرعية غلبة خالصة!

بسرعة غير معهودة صدر بيان الـ30 من نوفمبر 1989 في عدن، وإنزال الدستور للشعب. وبدأ التحضير للوحدة التي أعلنت في الـ22 من مايو 90. كان مجد الوحدة مقترناً أو مشروطاً ومتزامناً مع التحول للشرعية الدستورية وإعلان التعددية السياسية والحزبية وإطلاق الحريات العامة والديمقراطية وكفالة حرية الرأي والتعبير والحريات الصحفية التي كفلها الدستور والقانون.

عجز النظامان الشطريان عن التحول إلى الشرعية الدستورية، وقد جرت في الجنوب محاولات متأخرة لإصلاح سياسي واقتصادي وديمقراطي، والانفتاح على الرأي الآخر تحت تأثير البروسترويكا في روسيا، واستجابة لتململ داخلي يرفض الاستمرار في نهج سيطرة الحزب الواحد، ولكنها خطوة ظلت محدودة. وقدم الشهيد جار الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، دراسة مهمة تتبنى رؤية جديدة للتعددية السياسية والحزبية، قوبلت بنقد شديد وتحفظ أيضاً من نافذين في الحزب، وإن أقرت بعد ذلك بصورة أوضح. أما في الشمال فإن القبول بالتعددية السياسية والحزبية والحريات الصحفية بقي موضع شك وريبة بل رفض في السلوك والممارسة.

والحقيقة أن الشرعية الثورية وخيار القوة ظل قائماً بين الشريكين: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، على تفاوت. ففي حين جنح المؤتمر الشعبي العام إلى بناء القوة العسكرية خصوصاً في الجنوب، وأقام تحالفات أمتن وأقوى مع المجتمع الأهلي (القبلي) وتيار الإسلام السياسي بما فيه التيار السلفي الجهادي ومجموعات عديدة من أهمها جماعة بن لادن، فإن الحزب الاشتراكي وإن حافظ على "قوته العسكرية" بدون تطوير أو توسيع أو تحديث، فقد راهن أكثر على الأحزاب الحديثة والقوى الجديدة، وإن لم يتخل نهائياً عن قوته العسكرية الخارجة من أنقاض 13 يناير الكارثية.

التحالف مع زعماء القبائل والتيارات الجهادية وبدء موجة الاغتيالات السياسية كان نقطة الانطلاق للاحتكام إلى خيار القوة، وكان رد الطرف الآخر (الاشتراكي) العودة للبحث عن إعادة بناء قوته المنهكة والمفككة، ودعم مؤتمرات قبلية لا تسمن ولا تغني.

جاءت انتخابات أبريل 93 لتؤكد بروز التحالف بين المؤتمر والإصلاح في مواجهة الاشتراكي، ورغم المظهر الديمقراطي للانتخابات إلا أنها جاءت في سياق التوافق على الاقتسام القديم –الجديد. ففي حين جرى اقتسام السلطة وفق الشرعية الثورية فإن الانتخابات قد عكست توافقاً على اقتسام جديد بين الشمال وبين الجنوب، أو بالأحرى بين المؤتمر والاشتراكي بانتخابات متوافق عليها. بمعنى أن الانتخابات "التشطيرية" لم تسهم في بناء الشرعية الجديدة "الشرعية الدستورية". كان الطرف الأقوى يتعجل التسريع بالمواجهة، ويدفع الطرف الأضعف لها، وبرعونة كبيرة استجاب رأس الحزب الاشتراكي للمواجهة.

حرب 94 كانت انقلاباً شاملاً على الوحدة الطوعية والسلمية، وهي –أي الوحدة– وإن لم يتشارك فيها كل الأطراف السياسية، إلا أنها قد مثلت نواة صالحة للبناء الديمقراطي وللانتقال للشرعية الجديدة.

ومثلت الحرب القطع مع سياق التحول الديمقراطي لتعود اليمن إلى نهج القوة والغلبة، و"شرعية القوة بدلاً من الشرعية الثورية" التي تحمل قدراً من القبول ونكوصاً عن "الشرعية الدستورية".

العودة لنهج الغلبة هي الخطيئة الكبرى لأنها تهدم المدماك الأساس الذي قام عليه بناء دولة الوحدة، وتعجز في الوقت نفسه عن الاحتفاظ بأي قدر من شرعية الثورة اليمنية: سبتمبر وأكتوبر، ذات الأفق القومي التقدمي.

ومن هنا نلاحظ أن الحرب قد ضمت كل القوى التي خاضت صراعاً ضد أو مع الثورة والجمهورية في الماضي ومع الوحدة والتحول الديمقراطي والتحديث في الحاضر، تحالف العسكر مع زعماء العشائر والتيارات الجهادية التي تقاطرت إلى اليمن من مختلف أقطار العالم الإسلامي، هي الصانع الحقيقي لكارثة حرب 94، وهي بداية الأزمة الشاملة التي نشهد فصولها الدامية.

ولا مخرج غير التخلي وإلى الأبد عن نهج الغلبة والقوة سواء بالنسبة للحكم أو المعارضة أو أي طرف، والبدء في حوار جدي وشامل لا يستثني أحداً، ولا يستخدم تكتيكياً لأي نوع من الاقتسام أو للعبور إلى انتخابات تؤكد على تفرد طرف واحد ووحيد بالحكم، وتبقي على جذور الأزمة مشتعلة تحت الرماد أو فوقه.

المضي قدماً في خيار القوة طريق الدمار الشامل، وليس من خيار أمام الجميع في الحكم والمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات، غير التحاور والتشارك بدلاً من الإلغاء والإقصاء والتهميش، ولا خيار سوى القبول بالتعدد والاختلاف والتنوع في حياتنا العامة.

* ورقة عمل قدمت لندوة «عشرون عاماً على تحقيق الوحدة اليمنية» – صنعاء – 6–7 يونيو 2010.

قال البركاني: إذا كان الوزير قد اعترف بأن المحاكم المتخصصة غير دستورية فعليه أن يلغي المحكمة الجزائية المتخصصة، وأضاف الهجري: اعتراف الوزير قطع علينا مرحلة نضال طويلة الأمد، والوجيه: أنشأتم المحكمة المتخصصة لمحاكمة السياسيين أمثال بامعلم والعاقل، ومحكمة الصحافة لمحاكمة الصحفيين، واليوم ترفضون إنشاء محكمة متخصصة لمحاكمة ناهبي أراضي أبناء الحديدة

اللعب على الثغرات القانونية في توصيات لأراضي الحديدة

■ هلال الجمرة

لفّ أركان القاعة صمت عام خلال حديث وزير العدل غازي الأغبري إلى النواب عن تقرير ناهبي أراضي الحديدة. وعندما وصل إلى منتصف كلمته ارتفعت 3 أيدٍ وسط قاعة البرلمان فجأة، كانت أيدي النواب عبدالرزاق الهجري وصخر الوجيه وعبدالله المقطري. وكانوا يريدون أن يذكّروا الوزير بأن وزارته "أنشأت محكمتين متخصصتين سابقاً وهو يقول الآن إن القانون لا يجيز لهم إنشاء محكمة متخصصة للنظر في قضايا الأراضي".

الأغبري رجل قانون، ويمكنه أن يدمّر تقريرهم بثغرات قانونية، لذا فقد كانوا حذرين يترقبون ما ينطق به علهم يصطادون ممسكاً ضده. لم يخطر للباقين سبب ارتفاع أيديهم فبقوا في حالهم. نائب آخر تنبّه أيضاً لما قاله وزير العدل بشأن المحاكم المتخصصة، هو رئيس كتلة المؤتمر سلطان البركاني. وكان الراعي يهدئ الهجري وصخر والمقطري: بعدما يكمل أدي لك الكلمة.

ولأن البركاني ذو نفوذ لدى الراعي باعتباره المرشد السامي له في القضايا الهامة، فقد أعطاه الراعي الكلمة تحت مسمى "اتكلم يا سلطان أنت رفعت نقطة نظام"، وهي في الحقيقة مداخلة. وقد قدّمه على الهجري والمقطري والوجيه، وكلهم كانوا رافعين نقطة نظام من قبل.

تحدث البركاني بشأن كلام الأغبري أن إنشاء محاكم متخصصة لا يجوز وفقاً لقانون المرافعات: إذا كان الوزير يعترف بأن المحاكم المتخصصة غير دستورية، فعليه أن يلغي المحكمة الجزائية المتخصصة.

وبشأن طلب الوزير من المواطنين المتضررين أن يلجأوا للمحاكم العادية للنظر في قضاياهم، علّق البركاني: نحن نتحدث عن مسؤولي الدولة الناهبين، أمّا المواطنون العاديون نحيلهم إلى المحاكم. لكن كيف سيواجه الموطن العادي مسؤولي الدولة النافذين، وكيف ستنظر المحاكم العادية في قضاياهم. واستغرب من قول وزير العدل إن قانون محاكمة شاغلي الوظائف العليا لا ينطبق على حالة ناهبي الأراضي، متسائلاً: هل من نهبوا الأراضي في الحديدة لا تنطبق عليهم نصوص قانون محاكمة شاغلي الوظائف العليا؟

وخاطب الحكومة ووزير العدل وهيئة الرئاسة: قولوا لنا إن هذا التقرير لا يراد تنفيذه، قولوا إن هيئة الرئاسة والحكومة لا تريد أن ينفذ هذا التقرير، حتى إنها تقول إنه مخالف للدستور دون أن تحدد ما هي المخالفات بالضبط.

الهجري الذي انتظر إشارة الراعي له بلهفة ليرد على وزير العدل حول عدم جواز إنشاء محاكم متخصصة، علّق قائلاً: "الوزير قال اليوم لا يجوز تشكيل محاكم متخصصة". وأضاف مخاطباً الوزير: "شكراً لقد قطعت علينا مرحلة كبيرة، نناضل من أجلها منذ فترة، وهي الاعتراف بأن المحاكم المتخصصة: مثل محكمة الصحافة والمحكمة الجزائية المتخصصة، غير قانونية"، والتفت إلى المجلس: "وبهذا أطلب من خلال المجلس إلغاء المحكمتين المتخصصتين حالاً". مشدداً على المجلس ضرورة تحديد زمن "لمحاكم الحديدة خلال 3 أشهر".

● الاغبري

صخر الوجيه طالب بإلغاء المحكمتين المتخصصتين. وعاتب الوزير: أنتم شكلتم محاكم خاصة لمحاكمة السياسيين أمثال بامعلم وحسين العاقل، وأنشئت محكمة الصحافة لمحاكمة الصحفيين، وأبناء الحديدة الذين تنهب أراضيهم تقول إن محكمة متخصصة للنظر في قضايا أراضيهم لا تجوز، لماذا؟ وعقّب على ما قاله الوزير بشأن إدانة أشخاص بنهب الأراضي، قائلاً: أعتقد أن الوزير لم يقرأ التقرير، لأن اللجنة أوردت الأسماء على أنها أسماء المشكو بهم، ولم تصدر أي أحكام على هؤلاء. أم لأنها ذكرت أسماء من العيار الثقيل؟".

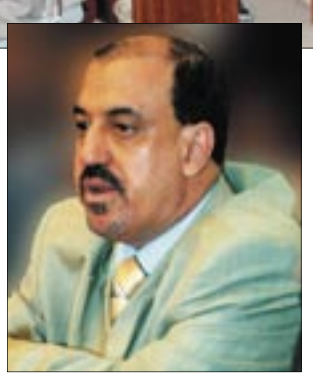

● البركاني

وأكد الوجيه على أن قانون محاكمة شاغلي الوظائف العامة يجوز استخدامه في هذه الحالة، على العكس مما قاله الوزير، لكن ذلك يتطلب "تصويت ثلثي أعضاء المجلس لإحالة شاغلي الوظائف العليا إلى المحاكمة، وهو ما لن يحدث مطلقاً لأن الأغلبية بيد الحزب الحاكم".

● الهجري

وصوّت المجلس على مقترح البركاني أن تشكّل لجنة من نائب رئيس مجلس النواب أكرم عطيّة، أحد أعضاء كتلة الحديدة (المنهوبة أراضي أبناؤها)، ورؤساء الكتل، علاوة على اللجنة البرلمانية التي أعدت التقرير.

وقد تزايدت مطالبات النواب بـ"إنشاء محاكم مختصّة للنظر في قضايا الأراضي"، بعد أن طرحها النائبان علي عشال وسلطان العتواني، الأسبوع الماضي، على الحكومة، بحماس شديد.

العليمي يلتزم بتوصيات البرلمان بشأن ناهبي الأراضي باستثناء ما اعتبرها الأغبري مخالفة للقانون

استجابت الحكومة للطلب البرلماني الثالث، الأربعاء الماضي. فأرسلت نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن رشاد العليمي، للتبرُّم من الرد على تفاصيل العمليات الأمنية، ووزير العدل لإحراج النواب باستعراض الثغرات القانونية التي تؤخذ على اللجنة البرلمانية في تقرير نهب أراضي الحديدة، إضافة إلى 5 وزراء آخرين. وغاب رئيس الحكومة علي محمد مجور و24 وزيراً دون تقديم أي عذر، خلافاً لما أقرّه البرلمان من حضور الحكومة بجميع أعضائها.

نهاية جلسة الأربعاء، صعد رشاد العليمي إلى المنصة، والتزم عن الحكومة بتنفيذ توصيات التقرير البرلماني بشأن نهب الأراضي في محافظة الحديدة، مستثنياً منها "توصيات أبدى وزير العدل تحفظه عليها".

وزير العدل غازي الأغبري، سبق العليمي إلى الحديث أمام النواب عن التقرير. فلفت إلى "وجود مخالفات قانونية في بعض التوصيات البرلمانية لتقرير نهب الأراضي في الحديدة". مبدياً اعتراضه على توصيات بعينها وإمكانية تنفيذ الباقية.

وإذ استند الأغبري على ما طرحه النائب سلطان العتواني بشأن "وجود أسماء متهمين لديهم وثائق شراء رسمية" لتدعيم رأيه في "كون اللجنة ليس من حقّها أن توزع صكوك هذا ناهب وهذا بريء". معتبراً أن اللجنة "تسرّعت في الحكم على الأشخاص الواردين ضمن التقرير رغم امتلاكهم عقود شراء معمدة".

● العليمي

وعلّق على ما أثاره النائب عبدالله المقطري "محاكمة شاغلي الوظائف العليا وفقاً لقانون بهذا الشأن"، قائلاً: "المقطري استخدم قانون محاكمة شاغلي الوظائف العليا في الزمن والموضوع الخطأ، وليت هذا القانون استخدم ولو مرّة واحدة في المكان المناسب والوضع المناسب".

ودخل على تشريح التوصيات وفرز ما اعتبره مخالفاً للقانون عن التوصيات التي يمكن للحكومة الالتزام بها. وقال: "أنا ألتزم بمتابعة القضاة والمحاكم في محافظة الحديدة، ورفد النيابات والمحاكم هناك بالقضاة والكادر اللازم حتى يتمكنوا من سرعة الفصل في نزاعات الأراضي خلال فترة وجيزة". ووجّه للنواب سؤالاً: "هل تريدون محاكم خاصّة؟". وأجاب على سؤاله: "قانون المرافعات لا يجيز لنا إنشاء محاكم خاصّة. وإذا أصررتم فلابد من تعديل قانون المرافعات". مؤكداً على أن مسألة الاختصاص المكاني للمحاكم في قضايا العقار مشترطة أن يقع في نطاقها العقار، وأن المحاكم الابتدائية "ليس لها أي عمل آخر غير النظر في قضايا نزاعات العقار".

والتزم الأغبري بأن تنفّذ وزارته من التوصيات "تفعيل هيئة التفتيش القضائي، في متابعة المحاكم والنيابات في الحديدة بسرعة الفصل في قضايا نهب الأراضي المرفوعة لديها". مواصلاً: "ما يهمنا هو كيف نفعّل المحاكم، لا كيف ننشئ محاكم خاصة لأنه لا وجود لمبرر قانوني لإنشاء محاكم متخصصة".

توصي اللجنة البرلمانية في التوصية الـ15 بتشكيل لجنة قضائية شرعية لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة والنافذة في الأراضي محل النزاع بين الدولة ومن يدعون الملكية من الموطنين والقبائل المحيطة بالحديدة والمشترين منهم. لكن وزير العدل أعلن تحفظه على تلك التوصية لأنه "لا يستطيع أن يحدد من هم الناهبون ومن هم المجرمون".

واعترض الأغبري على التوصية رقم 19، التي تشدّد على إزالة التعارض بين أحكام قانون التوثيق وقانون السجل العقاري، بما يكفل اعتبار قانون السجل العقاري هو الإجراء القانوني الوحيد لتسجيل الملكية وإثباتها، مؤكداً على عدم قانونية التوثيق في جهة واحدة.

العليمي: نأسف لمقتل الشبواني بالخطأ أثناء مطاردة إرهابيين

يجيد نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن رشاد العليمي استعمال لعبته المفضلة مع النواب: التبرم في الرد على استفساراتهم. لذلك تفضل الحكومة إرساله لتمثيلها لديهم في المواقف الأمنية الصعبة. يستعرض بصورة بهلوانية مواضيع هامشية ليعفي نفسه من الرد على الاستفسارات الأساسية، التي استدعي بشأنها. مستنداً على "لباقته في الحديث" لإطفاء حماس النواب.

في جلسة الأربعاء الماضي، حضر العليمي بناءً على استدعاء المجلس للحكومة لمعرفة تفاصيل الضربة الجوية التي راح ضحيتها أمين عام المجلس المحلي بمأرب جابر الشبواني. لكنه لم يذكر أي تفاصيل. وأعاد مغازلة النواب بنفس الردّ السابق، في 23 نوفمبر الماضي، لدى استدعائه لتوضيح تفاصيل حادثة المعجلة بمحافظة أبين، فقال إن "التحقيقات مازالت جارية، وإن وزير الداخلية سيوافي المجلس بالنتائج عند الانتهاء من التحقيقات".

إنها عملية مشابهة إلى حد ما، لذا فقد جاء ردّ العليمي مشابهاً أيضاً. ومن المؤكد أن نتائج التحقيقات لن تطلع إلى السطح مطلقاً، كما جرى في حادثة المعجلة.

العليمي لم يقل أمام النواب هاتين الكلمتين ويصمت -أي أن التحقيقات مستمرة- بل استعرض نقاطاً عن دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب في اليمن، وتعميمها للمواطنين المتواجدين في أماكن يسكنها عناصر قاعدية "أن يطردوا عناصر القاعدة ويبلغوا الأجهزة الأمنية عن أماكن تواجدهم". إضافة إلى المراحل التي مرت بها الحكومة لمكافحة الإرهاب والإستراتيجية التي اتخذتها وعرضتها على البرلمان عام 2000.

وقال إن حكمة الرئيس واتخاذ الحكومة عدداً من الإجراءات بعد أحداث الـ11من سبتمبر، حالتا دون ترشيح اليمن "لأن تكون الدولة الثالثة بعد أفغانستان وباكستان في احتضانها للإرهاب". مبيناً أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة تمثلت في "إنشاء المحاكم، والوحدات الأمنية لمكافحة الإرهاب، ومنها ما كان متعلقاً بالإستراتيجية الحكومية لمكافحة الإرهاب، التي اتخذتها الحكومة ووافق عليها البرلمان، وتضمنت متابعة العناصر المتورطة بأعمال إرهابية سواء داخل اليمن أو خارجه، وإحالتها للنيابة". لافتاً إلى أن الحكومة حققت نجاحاً في "توعية المجتمع اليمني بمخاطر الإرهاب".

وأكد على أن الحكومة وقعت على عدد من العلاقات والاتفاقيات الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي، ناهيك عن قرارات الأمم المتحدة التي ألزمت جميع الدول بالدخول في العهد الدولي لمكافحة الإرهاب. "كما عملنا على عقد اتفاقيات ثنائية مع كثير من الدول في ظل الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب". مشيراً إلى أن مساندة تلك الاتفاقيات للحكومة "قد أحبطت الكثير من العمليات الإرهابية".

بعدئذ، دخل العليمي في الموضوع، بالسؤال: "ماذا حدث في مأرب؟". كان موفقاً في الافتتاح، لكنه لم يجب على سؤاله، وكأنه كان ينتظر الرد من النواب. قال: "نأسف لما حدث للشهيد جابر الشبواني، وقد أصدرت اللجنة الأمنية بياناً أسفت فيه لما حدث من خطأ".

وأضاف: لقد استشهد عن طريق الخطأ أثناء ملاحقة العناصر الإرهابية. مشيراً إلى أن اللجنة "أصدرت أكثر من بلاغ وتعميم للمواطنين أن يطردوا العناصر الإرهابية من قراهم أو إبلاغ السلطات الأمنية بأماكن تواجدهم وذلك تفاديا لتكرار حادثة المعجلة في أبين". موضحاً أن رئيس الجمهورية وجّه بتشكيل لجنة للتحقيق في الأمر، هذه اللجنة برئاسة وزير الداخلية، قد عادت من مأرب، وهي بصدد إنجاز تحقيقها حول الحادث".

طلب الراعي من النواب التصويت على مقترحه: على الحكومة أن تأتينا بتقرير مفصّل أمنياً واختلالياً وكل ما يدور خلال 15 يوماً، فصوّتوا

... فعلق صخر: الطائرات العسكرية لا تطارد بل تقتل

أقرّ مجلس النوّاب بشأن حادثة الضربة الجوية التي استهدفت أمين عام المجلس المحلي بمحافظة مأرب جابر الشبواني، المقترح الذي طرحه الراعي ومفادهِ "على الحكومة أن تأتينا بتقرير مفصّل أمنياً واختلالياً وكل ما يدور خلال 15 يوماً".

وطالب النائب المأربي علي عبد ربه القاضي الحكومة بـ"إيقاف الضرب العشوائي على إخوانهم اليمنيين وأبنائهم". وقال إنه لم يكن يعتقد "أن الحكومة ستكرر ما حدث في المعجلة ويقتلوا اليوم في مأرب ويقولوا عن طريق الخطأ". وفي جلسة الأربعاء الماضي، شكك القاضي في ما قاله العليمي من كون البلاغ الأمني قد قال إن القتل حدث عن طريق الخطأ.

واتهم الحكومة "بممارسة الإرهاب وقتل مواطنيها بطريقة عشوائية"، وفيما عبّر عن اعتراضه على أن تكون اللجنة المحققة من وزارة الداخلية، وأن الأحقية في التحقيق يفترض أن تكون لمجلس النواب، خاطب العليمي باستغراب: "كيف يصلح: أنتم من تأمرون بالقتل وأنتم من تحققون الآن في مقتل الشبواني". وبشأن تفجير الخطوط قال: "أنا ضد أن تفجر الخطوط، لكن بالله عليكم هل يصح أن تسرجوا لمأرب مدنكم دون أن تسرجوا لمأرب شمعة واحدة".

وقال النائب عبدالرزاق الهجري إن "العليمي زاد الأمور غموضاً" في قضية مقتل الشبواني في مأرب. وأضاف: كانت لدينا صورة شبه واضحة، لكن العليمي أعمى الصورة وزادها غموضا.

وتساءل ما هو المبرر في قتل أي مشتبه دون محاكمة؟ وإذ استغرب أن توجّه الحكومة مدافعها صوب أي شخص بتهمة القاعدة أو الإرهاب دون أن يعرف الناس عن أسماء المطلوبين، تساءل كيف يقول العليمي إنهم يحذرون المواطنون من السكن في المناطق التي يسكنها أفراد تنظيم القاعدة ويطالبون الناس بإبلاغ الأجهزة الأمنية عن أماكن تواجدهم: "لماذا لا تنشرون أسماء وصور المطلوبين أمنيا قبل أن تطالبوا الناس بأن يحذروا من التعامل معهم". مطالباً بتحويل طلبه إلى استجواب تمهيداً لسحب الثقة عن الحكومة.

واستهل صخر الوجيه مداخلته ببيت شعر للبردوني: "أتدرين يا صنعاء من المستعمر السري...". وقال إن "العليمي حام حول الموضوع، وهذا ما قاله سابقاً في حادثة المعجلة". وأضاف: نحن لا ندعم الحكومة بقتل المواطنين بالطائرات، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته.

وتساءل الوجيه: هل المطاردات بالطائرات عسكرية أم بالأرجل؟ واستدرك: لا بد أنها بالطائرات العسكرية. وهو ما يعني أن كلام العليمي غير صحيح عندما قال إن الشبواني قتل بالخطأ أثناء مطاردة إرهابيين. وزاد: هل يطارد الإرهابيون بالطائرات؟ الطائرات هي للقتل وليس للملاحقة. متسائلاً عن من يملك الحق في قتل المواطنين.

وذكّر الحكومة بتوصيات المجلس السابقة في حادثة المعجلة، وهي "ألا تكرر الحكومة القتل خارج الدستور والقانون. مؤكداً أنه سيشكر أجهزة الأمن عندما يأتون بقتلة مدير أمن قسم 14 أكتوبر، وقتلة الدكتور القدسي، وقتلة أبناء القبيطة.. أما قتل الناس فلا شكر لهم".

وفي ما يتعلق بالتنسيق الأمني بين اليمن وأمريكا، قال صخر الوجيه إن الرئيس الأمريكي أمر بقتل أنور العولقي بعد أن وصل إلى الأراضي اليمنية رغم أنه كان مسجونا لديهم في أمريكا، متسائلاً "لماذا لم تستدع الحكومة السفير الأمريكي؟". مؤكداً أن السبب في الأمر بقتل العولقي في اليمن هي الحكومة لأنها تسمح بقتل مواطنيها على أراضيها كما حدث مع الحارثي. واختتم حديثه: نحن لن نشرّع لقتل المواطنين، قاعدة أو غيرها، دون حكم.

رئيس المجلس يحيى الراعي عقّب عليه: "أديت لنا الحلول كلها، لكن ما قلت لنا شي كيف نتعامل مع ذي لابس المفخخ وكيف نقبضه".

وصوّت المجلس على مقترح الراعي وهو: "على الحكومة أن تأتينا بتقرير مفصّل أمنياً واختلالياً وكل ما يدور خلال 15 يوماً".

● الوجيه

● القاضي

خرافة برلمانية

خلال مناقشة البرلمان تقرير ناهبي أراضي الحديدة الأسبوع الماضي، حاول رئيس المجلس يحيى الراعي، وهو أحد المتهمين الذين شملهم التقرير، أن يتولى دوراً رادعاً لشفافية النواب في النقاش، بإطلاق تعليقاته الساخرة بكثافة، سأعرض هنا نماذج منها:

عندما يصبح القصوص بردونياً وشاعر رقم 1

افتتح النائب عبدالملك القصوص مداخلته خلال مناقشة تقرير ناهبي أراضي الحديدة، بنصّ شعري ينتقد فيه الوضع المأساوي لأبناء الحديدة، وكيف صار حالهم مقارنة بحال الناهبين. ثم استغرب أن يكون الناهبون هم قادة في الجيش ومسؤولين كباراً في الدولة، ويستندون على وظائفهم. وعندما أنهى كلامه علّق الراعي على شعره طالباً الأعضاء: "اسمحوا لي بأن أقول بأن عبدالملك القصوص (أصبح) من اليوم البردوني. باقي لنا تقرير مثل حق الحديدة وانه شاعر رقم واحد".

الأول من الناهبين؟

تحدّث رئيس كتلة الحديدة النائب محمد البرعي عن مصير أراضي محافظته بحسرة وألم. وخاطب رئيس المجلس لدى نقاش تقرير اللجنة البرلمانية، بالقول: القادة العسكريون جاؤوا نهبوا أراضي الحديدة وبسطوا على آلاف الكيلومترات والمعادات، دون وجه حق، وأنت الأول"، فقاطعه الراعي مستوضحاً: "الأول من الناهبين؟". استأنف البرعي حديثه مستدركاً: "أنت الأول المسؤول أمام الله، فأنا أحملكم المسؤولية كاملة أمام الله أن تقفوا أمام هذا التقرير بصدق"، موضّحاً أن "وزارة العدل لا تستطيع أن تأتي بأي واحد من هؤلاء المسؤولين والقادة العسكريين الذين شملهم التقرير".

عقّب الراعي على البرعي قائلاً: "الحجة عندنا.. قد كنتاه ضمن محافظة ريمة.. وإحنا رديناك الحديدة". وبحسب مصدر برلماني مطلع فإن الراعي توسّط لمحمد البرعي "إعادة منطقة برع لتكون تابعة لمحافظة الحديدة مالياً وإدارياً بعد إنشاء محافظة ريمة".

بدوي يطفي الكهرباء ويقدم سؤالاً، لكنه ليس متهماً بالبسط على أراضي الحديدة

يبدو يحيى الراعي أحياناً، كمفصّل ماهر في قياس التعليقات، فيختار لفريسته تعليقاً مناسباً. ولدى توجيه سهامه صوب النائب المأربي جعبل طعيمان، الأسبوع الماضي، كان الثاني يتذمر من عدم تعجيل الراعي بالسماح له بتقديم سؤال إلى رئيس الحكومة. وكرر الراعي منحه وعوداً بأن يكون دوره التالي، دون التزام، ما اضطر جعبل إلى أن يرفع صوته ويظهر سخطه. وحاول الراعي تهدئته وسمح له بالحديث معلقاً "خلي البدوي يتكلم... يطفي الكهرباء.. ويجي المجلس ويشتي يقدم سؤال". فردّ جعبل طعيمان على الراعي: "والله أنا ما فيش معي أرضية في الحديدة ولا متهم بالبسط على أراضي الحديدة، وأنت تقول إن المتهم بريء حتى تثبت إدانته". وشرع في قراءة السؤال، فيما تجنّب الراعي الاصطدام به واتقاء شرّه.

الراعي: اجلس غطيت على الصف الأخير

يحافظ الراعي على نظام القاعة بطريقته، فيسخر من نواب ويهاجم البعض وينبّه البعض ويدع آخرين في سبيلهم. ففي جلسة الاثنين الماضي، علّق على وقوف النائب شوقي شمسان للحديث مع زملائه في الصف التالي. ولأن شوقي يتمتع بقامة طويلة وجسم ممتلئ، فقد بادره الراعي قائلاً: "يبيه... يا شوقي اجلس، ما بلا بتقوم وتغطي على الصف الأخير كله"، وزاد: "بيتخايل لك انك صغير".

"لا تجرح مشاعر أحد... لا تغلط.."

أفرز تقرير نهب الأراضي في الحديدة حساسية مفرطة لدى غالبية المتهمين، برزت بشكل أوضح خلال إدارة رئيس المجلس يحيى الراعي عند نقاش التقرير البرلماني، في جلسة الأحد قبل الماضي، وطوّع كل حواسه في متابعة حديث النواب، والتعقيب عليهم. فبينما كان النائب سعيد دومان يمهّد لمداخلته بالإثناء على التقرير، ويؤكد على أن الوضع الوظيفي للباسطين على الأراضي في الحديدة مماثل لوضع الناهبين في كل المحافظات، ومبيناً أنهم "ميليشيات تابعة لوزارة الدفاع وقيادات تابعة للجيش والأمن"، قاطعه الراعي: "لا تجرح مشاعر أحد ولا تتهم أحد وتغلط عليه لأنهم مازالوا متهمين والمتهم بريء حتى تثبت إدانته".

وسمح لدومان بمواصلة الحديث. فواصل دومان: "هؤلاء المحترمون المتازون الذين يأخذون أراضي الناس -يقصد ناهبي الأراضي- يفترض أن يوقفوا من أعمالهم أولاً ثم يحالوا إلى المحاكم، لأنهم الآن يستغلون مواقعهم الوظيفية".

حذرهم من التسرب من الجلسة وإبقائه منفرداً مع الصحفيين

يستخدم الراعي مبدأ العتاب واللوم للنواب الغائبين أو الذين يتسربون من الجلسات عوضاً عن النصوص اللائحية التي تحدد الإجراءات التي يحق لهيئة الرئاسة والمجلس اتخاذها في حال غياب النواب عن الجلسات، حتى إن استبداله لتطبيق اللائحة باللوم نادراً ما يحدث. الأسبوع الماضي، نبّه النواب في جلسة هم حريصون على البقاء فيها، إلى عدم مغادرة القاعة. وقال: "بعدين كل واحد بيمسك شنطته وخرج، وبعدين أبقى وحدي ما عد ندري مع من نفعل التوصيات، مع الصحفيين في الشرفة، ما عد بيبقوا معي إلا هم". في هذه الجلسة خصوصاً، لم يكن النواب بحاجة إلى تحذيراته لأنهم يحرصون على البقاء لمطالبة الحكومة بتنفيذ التوصيات، ومنها محاسبة من ثبت تورطهم في نهب الأراضي، واسم الراعي ضمن قائمة المتهمين. والراجح، أنه كان يريدهم أن يتسربوا في تلك الجلسة فعلاً، طبقاً لتعليق أحد الأعضاء.

الأغبري في مواجهة شركة الأدوية الحكومية.. صدر الحكم الابتدائي بتعويضه وإعادته لعمله في الشركة منتصف 97، وفشلت إجراءات التنفيذ.. وبعد 13 عاماً من الدوران في المحاكم والنيابات أقرت الاستئناف والعليا بالحكم الأول.. ولا زال التنفيذ مستعصياً

قضاء بحاجة إلى إنصاف ورد اعتبار

■ "النداء"

في الـ25 من مايو الماضي، وجه قاضي التنفيذ بمحكمة غرب الأمانة إبراهيم الضبيبي الشرطة القضائية بأمر قبض قهري على مدير عام الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية -التابعة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية- وإحضاره إلى المحكمة قهراً وإيداعه الحجز حتى يذعن لتنفيذ حكم ضل التنفيذ منذ صدوره في يونيو 1997، بيد أن قضية الحكم أنهكت من الدوران في حلقة مفرغة في أروقة المحاكم والنيابات بمستوياتها المختلفة.

للوهلة الأولى تبدو مواجهة حضارية طالما أنها سلكت أروقة المحاكم لترجيح كفة طرف ضد آخر، يفترض أنهما متكافئان في هذه الساحة، بيد أنهما ليسا كذلك في الواقع. صاحب الدعوى مواطن يدعى طلال عبدالمجيد الأغبري، سلم "النداء" كتاباً كبيراً يستغرق مسيرة قضائية مضنية وبائسة بعمر 17 عاماً، ويوثق كل الأوامر والأحكام والتوجيهات المتعلقة بقضيته، والمدعى عليه هي الدولة، وتمثلها الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية، ووجه الدعوى إقالة المواطن من عمله لدى الدولة دون مسوغ قانوني، قبل بضعة أيام من اندلاع حرب صيف 94.. لكن بإمعان النظر في القضية يتضح أن القضية تأخذ بعداً أكثر إيلاماً ليس للأغبري صاحب الدعوى، بل للدولة ذاتها المدعى عليها، وهي التي يكفل دستورها وقوانينها استقلالية القضاء، فالقضية تكشف عن هشاشة القضاء وضعف أحكامه، وعجزه عن إعادة الحق لصاحبه ضداً على الشعارات البراقة. إن القضية تكشف أن الدولة تعبث بأهم مكوناتها: القضاء الحاضن للنظام والقانون وحفظ الحقوق وتنظيم خلافات الناس مع بعضهم أو مع الدولة بعيدا عن الفوضى والعنف.

ذلك الأمر لم ينفذ رغم أنه حُمل على الشرطة القضائية الموجهة بتنفيذه، وفي ملف القضية وخلف نسخة من ورقة أمر القبض القهري، سجل مدير أمن شركة الأدوية رده بالقول: المدير العام مسافر في الخارج. وبناء عليه رفع أفراد الشرطة القضائية ردهم موضحين أنهم ترددوا أكثر من مرة على الشركة، إلا أن أمن الشركة ينكرون وجود المدير. ويبدو أن الأمر توقف هنا.. وربما لن يتجاوز مجرد الاستفسار عن وجود مدير عام الشركة طالما أن الشرطة القضائية لا تملك القوة الكافية لتنفيذ قرار كهذا ضد الدولة، أو لا تستطيع أن تفعل شيئاً في ظل كثير من الاعتبارات التي تضع عديداً من الحواجز لصالح مراكز القوى على حساب القضاء وأصحاب الحق.

وما هو أقرب إلى الواقع أن القبض القهري على مدير عام الشركة اليمنية للأدوية يبدو أكثر استحالة، فالشركة التي ترفض تنفيذ الحكم بإعادة موظف فُصل تعسفيا من عمله، وتعويضه، لن تسمح بتسليم مديرها العام المطلوب للقضاء قهرياً لامتناعه عن تنفيذ حكم قضائي بات، وفقاً لنص مادة قانونية تكشف عن إجراءات بحق من يعرقل أو يمتنع عن تنفيذ الأوامر والقرارات والأحكام الصادرة ضد الدولة.

وفي قضية كهذه أكملت فصولها 16 عاماً، تكشف الوثائق عن بطء كبير في سير إجراءات التقاضي، وحتى تاريخ تنفيذ الحكم، فضلا عن أتعاب التقاضي.

كان من الطبيعي أن يطالب الأغبري بالتنفيذ، وفشلت محاولة تنفيذ ودية، 1997/11/10، تلاها صدور قرار تنفيذ إجباري في 1998/10/18، وهو القرار الذي تم توقيفه من قبل المحكمة بعد أن تقدمت قيادة الشركة حينها ببلاغ إلى نيابة الأموال العامة تتهم فيه الأغبري بالإضرار بمصالح الشركة العليا واختلاس أموال الدولة! حينها زُج به في السجن 25 يوما لدى النيابة، كما يروي.. ويضيف أن القضية ظلت هناك تراوح مكانها، ليتضح في نهاية المطاف أنها لم تكن سوى مجرد دعوى كيدية كانت تهدف فقط إلى عرقلة تنفيذ الحكم.

ويصل في نهاية المطاف إلى أحكام غير قابلة للتنفيذ بحكم المزاج وليس القضاء.

تم الاستغناء عن طلال الأغبري بتاريخ 1994/4/28، حيث كان يعمل مديراً للإدارة الإدارية بالإدارة العامة للشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية، ويومها كان مسكناً في المجموعة الوظيفية ج المرتبة 12، حسب إفادته.

لم يسلّم الرجل في خضم أزمة سياسية أدخلت البلاد في أتون حرب أهلية بعد ذلك التاريخ، الذي كان هو جزءاً من حساباته التصفوية المزاجية، كما يفيد، وأيا كانت الأسباب، فقد سلك الرجل طريق القضاء للفصل في تظلمه، وصدر عن محكمة غرب الأمانة الابتدائية حكم بتاريخ 1997/6/25، قضى ببطلان قرار الاستغناء على طلال الأغبري، واعتباره كأن لم يكن، وإلغاء كافة الآثار المترتبة عليه، وإعادة المذكور إلى سابق عمله، بموجب قرار التعيين، ومنحه كافة حقوقه الوظيفية والمالية المستحقة له من تاريخ صدور قرار الاستغناء الباطل

لم يسلم الأغبري، الذي يتولى الدفاع عن نفسه، وعادت محاولات تنفيذ الحكم ثانية، عامي 2002 و2003، ليصدر أمر تنفيذ جبري في 2003/10/21، غير أن القاضي أعاد فتح باب الترافع من جديد استناداً على طعن مقدم من محامي الشركة، وفقا لقرار المحكمة الابتدائية بتاريخ 2004/9/15، وأبطل بموجبه إجراءات التنفيذ كلياً، ومن الطرافة الإشارة إلى أن فحوى الطعن المقدم من محامي الشركة، يدعي فيه بأن الحكم الابتدائي قد تم تنفيذه في 1996/12/22، أي قبل صدور الحكم الابتدائي في يونيو عام 1997!

طعن الأغبري في هذا القرار، وتم إبطاله بحكم محكمة الاستئناف في 2007/7/30، وقضت بإعادة ملف القضية إلى محكمة غرب الأمانة للسير في إجراءات التنفيذ للحكم الابتدائي الصادر عام 1997، والتقيد به نصاً وروحاً، وعلى هذا صادقت الشعبة المدنية في المحكمة العليا في 2009/5/16.

ومذاك لا زال الأغبري يتردد على محكمة غرب الأمانة طالبا التنفيذ لا أكثر.. صدرت الكثير من الأوامر خلال عامي 2009 و2010، ووجه قضاة التنفيذ عدداً من المذكرات إلى الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية، ممثلة برئيس مجلس إدارتها ومديرها العام ونائبه، وفي كل تلك المراسلات كانت المحكمة تؤكد على إلزام الشركة بتنفيذ قراراتها المتتالية السابقة بشأن تمكين المحاسب القانوني المخول من قبلها من الاطلاع على كافة البيانات والمستندات والكشوفات التي طلبها والخاصة بالمرتبات والمكافآت والإكراميات للوظيفة التي كان يشغلها طالب التنفيذ في الشركة، حتى يتسنى له احتساب المستحقات القانونية لطالب التنفيذ وفقا للحكم سند التنفيذ، علماً أنها كانت كلفت محاسبا قانونياً باحتساب مستحقات الأغبري في 2008/7/19.

● الاغبري

كذا لم تغفل المحكمة الوعيد بالشروع -فعلياً- في اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه كل من يعرقل الأوامر والقرارات والأحكام ضد الدولة وفقا للمادة 489 مرافعات وتنفيذ مدني. وبناء على ذلك توجه بصيغة الأمر مسؤولي الشركة بسرعة العمل على تنفيذ قرار المحكمة المذكور.. وفي رد على مذكرة المحكمة بتاريخ 2009/12/23، والتي تضمنت ذات التوجيهات السابقة، وقع على استلام هذا الخطاب محمد الكحلاني، وكتب تعليقا على المذكرة إن "تنفيذ المنفذ مستحيل، ونحن مستأنفون قرار المحكمة في هذه الجلسة".

المحكمة كانت وجهت البنك اليمني للإنشاء والتعمير في 2009/6/17، بحجز مبلغ مليون ريال من حساب شركة الأدوية وتوريده إلى خزينة المحكمة، وهو ما تم بالفعل، غير أن شيئا لم يتم على صعيد تمكين طلال الأغبري من حقه حتى اللحظة، حتى آخر محطة في قضيته التي بدأنا بها عرضنا هذا.. صدور أمر القبض القهري على مدير عام الشركة اليمنية لتجارة وصناعة الأدوية محمد عبدالله الغيلي.

لا تبدو القضية الآن متعلقة بالأغبري والشركة اليمنية للأدوية المملوكة للحكومة عبر المؤسسة الاقتصادية، بقدر ما هي متعلقة باستهتار طرف في الدولة في تنفيذ أحكام القضاء، وبقدر معاناة الأغبري في نضاله لاستعادة حقه... يبدو أكثر معاناة منه القضاء الذي يقف عاجزا عن فرض سلطته الدستورية على ما دونه، واستعادة حقه المسلوب في الإنصاف ورد الاعتبار اللذين يبدو هو ذاته في أمس الحاجة إليهما.

بعد أن قررت المحكمة العليا إيقاف التنفيذ قبل 5 أشهر

"يمن سبيس" تطالب المحكمة العليا بالفصل في الحكم بحق مؤسسة التلفزيون في الموعد المحدد بعد 9 أيام

● السماوي

لم يبقَّ على موعد تنفيذ الحكم القانوني الصادر ضد المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون سوى 9 أيام. وينتظر رئيس مجلس إدارة شركة الخير والوفاء "يمن سبيس" الإعلانية محمد الديلمي، تنفيذ الحكم الذي قررت المحكمة العليا إيقاف تنفيذه في 16 يناير الماضي، أي قبل 5 أشهر.

وبرغم أن المحكمة العليا لم تستند في قرارها إلى أية مادة قانونية، وبرغم أن المادة 335 من قانون المرافعات تنص على أن الأحكام التجارية، تكون مشمولة بالنفاذ المعجل فور صدورها وبقوة القانون، إلا أن الديلمي سلم أمره لقرار المحكمة وانتظر طيلة 5 أشهر، وفقاً للفقرة (ب) من المادة 294 من قانون المرافعات التي تنص أنه في حالة وقف التنفيذ: على المحكمة أن تفصل في الطعن خلال 5 أشهر.

مضت الفترة السابقة على طالب التنفيذ "يمن سبيس" ببطء، وهي الآن بانتظار قرار من المحكمة العليا بسرعة التنفيذ.

قضية "يمن سبيس" مع المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون تبعث على الأسى على واقع الاستثمار في بلادنا.

في 2004 رست مناقصة استغلال المساحة الإعلانية عبر الوسائل المرئية والمسموعة على شركة الخير والوفاء "يمن سبيس" الإعلانية، وتبلغ قيمة العقد 720 مليون ريال، وتم توقيعه مع المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون.

مضت نحو 10 أشهر بسلام. بعدها نقضت المؤسسة عقد الاتفاق، وعملت على إيقاف تنفيذه في مخالفة لبنوده وللقانون.

لجأت الشركة إلى القضاء. وفي 28 يناير صدر حكم المحكمة الابتدائية التجارية بأحقية الشركة في تلك المساحة الإعلانية، ومنحها 50% من تلك المساحة ولمدة 30 شهرا قادمة، وهي الفترة التي كانت متبقية للشركة.

الحاصل، أن وزارة الإعلام والمؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون رفضتا تطبيق الحكم، وأن المحكمة التجارية رفضت طلب الاستئناف المقدم من المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، وحكمت بتأييد الحكم الابتدائي وتمكين شركة الوفاء والخير "يمن سبيس" من المساحة الإعلانية. ويقول الديلمي إن وزير الإعلام حسن اللوزي هو من يتزعم المعركة الشرسة ضد تنفيذ الحكم.

وطبقاً لطلب استصدار قرار بوقف التنفيذ للحكم الذي تقدمت به المؤسسة إلى المحكمة العليا، فقد التمست من المحكمة إيقاف التنفيذ الجبري كونه يمثّل "مساساً بالمال العام وتقديم مصلحة خاصة على المصلحة العامة وبالمخالفة للقاعدة القانونية العامة المتعلقة بالنظام العام".

لكن هذا لا يتعلق بمصلحة عامة، لأنه عقد تجاري. والمطلوب هو تنفيذ حكم قضائي.

وكانت المحكمة التجارية أمرت البنك المركزي اليمني، في يوليو الماضي، بحجز حسابات وأرصدة المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون باستثناء بند الأجور والمرتبات، لكن البنك اعتذر متذرعا بأن تلك الخطوة ستوقف عمل المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، وسيترتب عليه نتائج وخيمة.

وأخيراً، ينتظر الديلمي أن تفصل المحكمة العليا في الحكم الصادر له في 16 من الشهر الجاري، وفقاً للقانون، ولكي تثبت المحكمة العليا عدم انحيازها "للمؤسسة" ضد الديلمي باعتبارها دولة، كما أشارت المؤسسة في طلبها إيقاف التنفيذ المقدم إلى المحكمة العليا.

وحري بالمؤسسة أن تعمل على تنفيذ الأحكام القضائية بدلا من الوقوف ضدها، بمبرر "أنها دولة ولا يجب أن تلتزم بالقانون".

يطالب الديلمي المحكمة العليا بتنفيذ الحكم الصادر بحق المؤسسة في الموعد المحدد للفصل في الطعن المقدم من المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون في 16 يونيو الجاري.

المسعد
الاثنين 24 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 7 يونيو 2010 العدد (239)
Mon. 24/6/1431 - 7 June 2010

بعد فشل الوساطة التي قام بها محافظ عدن

عمال ميناء الحاويات يواصلون إضرابهم والمحافظ يوقف مدير "موانئ عدن"

■ عدن - فؤاد مسعد:

أعلن عمال ميناء الحاويات بعدن مواصلة الإضراب عن العمل حتى تلبى جميع مطالبهم. وفي بيان أصدره العمال أمس الأول طالبوا بـ"عدم استقطاع رواتب العمال، وإعادة ما تم استقطاعه على العمال، إضافة لحقهم في التأمين والتطبيب الشامل، وإحلال الكوادر المحلية المتوفرة في الشركة بدل العمالة الأجنبية، حسب قانون العمل رقم 5 لسنة 1995.

وقال عبد ربه مجدع، القيادي في لجنة عمال الميناء، إن جهود الوساطة التي قادها محافظ عدن ومدير الأمن ومدير المنطقة الحرة، باءت بالفشل بعد رفض رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ عدن التوقيع على محضر اجتماع عقده المحافظ السبت، وهو ما أثار غضب المحافظ الذي واجه المدير محمد بن عيفان قائلا: اعتبر نفسك من الآن موقفاً.

وكان تم توقيع المحضر من قبل لجنة عمال الميناء ورئيس نقابة النقل ومندوب من وزارة العمل، إضافة للوسطاء، وهم المحافظ عدنان الجفري، ومدير أمن المحافظة عبدالله قيران، ومدير المنطقة الحرة بعدن عبدالجليل الشعيبي، فيما رفض بن عيفان التوقيع على المحضر لأسباب لم يفصح عنها حسب ما أكدت لـ"النداء" مصادر خاصة.

وقد جاء تدخل المحافظ إثر تصاعد الإضراب الذي بدأه العمال في 24 مايو الفائت، للمطالبة بحقوقهم المتضمنة تسوية مرتباتهم وزيادة الأجور بما يتلاءم والارتفاع المتصاعد للأسعار، حيث يرون أن مرتباتهم منذ إنشاء الميناء لم تطرأ عليها أية زيادة.

وقال العمال في بيان صادر عنهم إن الإضراب جاء من قبلهم لعدم التزام الشركة (موانئ دبي العالمية) وشريكها (مؤسسة موانئ خليج عدن) بتنفيذ مطالبهم، وأبرزها تنفيذ محضر نوفمبر 2008 الذي قضى حينها بمساواة أجور العمال في ميناء عدن بأجور أقرب ميناء تديره شركة موانئ دبي، وهو ميناء جيبوتي، ولكن لم يتم ذلك باستثناء ترقية بعض الموظفين المحليين والمجيء بعمالة من الهند.

في حديثه لـ"النداء" يقول عبد ربه مجدع إن الشركة المشغلة للميناء تضع العراقيل لأي اتفاق بشأن حل مشاكل العمال. وأعرب عن شكره للمحافظ الجفري، مؤكدا أن الجهود التي بذلها كان سيكتب لها النجاح لولا تعنت مدير الشركة ورفضه التوقيع على المحضر المتفق عليه. وأضاف: نحن كعمال في الميناء لا ندري لأية جهة نتبع، هل نحن تابعون للقطاع الخاص؟ أم موظفون حكوميون، أم نحن خاضعون لقانون الاستثمار، ويخلص إلى انه وزملاؤه يعيشون حالة "تيهان وظيفي"؟ حسب تعبيره.

يذكر أن التجار كانوا قد مارسوا ضغوطهم على إدارة الميناء بعد توقف العمل جراء الإضراب الذي أعلنه عمال الميناء قبل أكثر من أسبوعين، وبدل أن تسارع الشركة لاستيعاب العمال المضربين عن العمل، قامت باستقدام 6 عمال أجانب، 3 من ميناء دبي و3 من ميناء جيبوتي. وبحسب مصادر نقابية فإن العامل الواحد منهم يتقاضى راتبا يتجاوز 7000 درهم إماراتي، أي ما يقارب 2000 دولار.

يقول مجدع لـ"النداء" إنه يستغرب من الممارسات التي تقوم بها الشركة بحق العمال، ويضيف: هناك من يسعى لإخراج العمال عن طور المطالبة في إطار الميناء، حيث تم طردنا من أماكن عملنا، ويتساءل: هل يريدون أن يقذفوا بنا إلى الشارع، كي نرتمي في أحضان تيارات غير قانونية؟ ويستدل على ذلك بما حدث لهم من قمع لفعاليتهم التي أقيمت أمس الأول السبت، حيث يقول إنهم فوجئوا بسيارات عسكرية وجنود انهالوا عليهم بالضرب بالهراوات مما أدى لإصابة بعض المشاركين في الاعتصام بجروح، إضافة لاعتقال 9 من العمال، وهم: خالد عبدالرب، محفوظ محمد، عبدالله عامر، حسين الشبيلي، توفيق أحمد محمد، فضل الخضر، أرمن طه، محمد أمين، ومنير عبده. وقد أفرج عنهم بعد ساعات بناء على توجيهات أصدرها محافظ عدن، في سياق جهوده للتهدئة بين العمال والشركة.

وكان عمال الميناء البالغ عددهم 600 عامل، أقاموا عددا من الاعتصامات للمطالبة بتسوية أوضاعهم وزيادة مرتباتهم، وأدت تلك الاعتصامات المتوالية إلى شل حركة الميناء. وذكرت لـ"النداء" مصادر محلية أن إدارة الشركة منعت العمال، الأسبوع الماضي، من الدخول إلى الميناء بسبب مشاركتهم في الإضراب الذي دعا له اتحاد نقابات العمال الشهر الماضي.

وفي الأسبوع الفائت جدد عمال الميناء مطالبتهم السلطة بإلزام المشغل الجديد بتنفيذ الاتفاقيات واحترام حقوق العمال وإحلال العمالة اليمنية مكان العمالة الأجنبية. وطالبوا في بيانهم شركة موانئ دبي بتطبيق هيكل الأجور المتبع في أقرب الموانئ المجاورة الخاضعة لنفس المشغل بحسب ما تم الاتفاق عليه في المحاضر السابقة بين الشركة المشغلة والعمال، وأهمها محضر نوفمبر 2008.

تسبب في حجز بضائع التجار بداخله وتغيير مسار البواخر التي كانت في طريقها إليه إلى موانئ أخرى

تعطل العمل في ميناء المنطقة الحرة بعدن يدخل أسبوعه الثاني ملحقاً أضراراً كبيرة بالتجار وبالمستهلكين

للأسبوع الثاني والخطوط الملاحية البحرية متوقفة في ميناء المنطقة الحرة بعدن، نتيجة للرياح القوية التي ضربت الميناء، وأدت إلى اقتلاع جميع روافعه العملاقة، بالإضافة لإضراب العمال للمطالبة بحل مشاكلهم المرتبطة بالمشغل الجديد "شركة موانئ دبي العالمية".

وقال مصدر في ميناء الحاويات إن إصلاح الروافع التي تعطلت وعددها 4 يحتاج لمدة 20 يوما، كما أن الأمر بحاجة للجنة فنية تقوم بفحص المعدات المستوردة من الخارج.

وحسب الغرفة التجارية والصناعية بعدن في رسالتها لرئيس الوزراء، فإن تجاراً ومستثمرين ورجال أعمال يمنيين تعرضوا لأضرار كبيرة جراء حجز بضائعهم داخل الميناء وعدم تمكنهم من إخراجها بسبب تعطل العمل نهائيا في الميناء منذ 12 يوماً.

وأضافت أن الأضرار التي سيتكبدها التجار بسبب تعطل الحركة في ميناء الحاويات لم تقتصر على حجز بضائعهم داخل الميناء، بل زادت عندما غيرت البواخر التي كانت في طريقها إلى عدن ومحملة ببضائع تابعة لهم، مسارها إلى موانئ أخرى.

وذكرت مصادر أن تغيير حركة الملاحة عن ميناء الحاويات إلى موانئ أخرى سيترتب عليه خسائر فادحة تصيب الميناء، تتمثل في توقف العمل وإلغاء كافة الخطوط الملاحية.

ووصفت الغرفة التجارية الوضع في الميناء بالكارثة جراء تعطل العمل فيه والذي نتج عنه أضرار بالغة بخزينة الدولة والخدمات المرافقة لها، ناهيك عن الأضرار التي لحقت بمصالح التجار من جهة والمستهلكين من جهة أخرى.

وحسب شكاوى التجار للغرفة التجارية فإن تعطل العمل في الميناء وحجز بضائعهم بداخله ونقل البواخر المحملة ببضائع تابعة لهم إلى موانئ أخرى، سوف ينشأ عنه ارتفاع الأسعار، الأمر الذي لا يخدم الحكومة ولا القطاع الخاص ولا عامة المجتمع.

ونقلت مصادر عن العديد من التجار والمستوردين الذين بضائعهم محجوزة في ميناء الحاويات أو التي نقلت إلى الموانئ الأخرى، أن الشركات الملاحية طلبت منهم رسوماً وتكاليف نقل للبضائع من تلك الموانئ مرة أخرى عبر سفن صغيرة مزودة بكرينات الشحن والتفريغ، مما سيضاعف أسعار تلك السلع بشكل كبير جداً، خصوصا وأن تلك السلع خاصة بموسم رمضان، وسيلحق بالتجار خسائر مادية فادحة.

وناشدت غرفة تجارة عدن رئيس الوزراء التدخل العاجل بالتوجيه بإعادة تشغيل الميناء والإفراج عن بضائع التجار وحل الإشكاليات التي تسببت في توقيف العمل في الميناء لضمان عدم تكرار ذلك.

معلومات عن حجم الخسائر التي سيتكبدها الميناء بسبب تعطل العمل فيه تحفظ بالإدلاء عنها عادل السماك نائب المدير العام ومدير العمليات الأول في الميناء.

وقال السماك لـ"مأرب برس" إنهم يكتفون بإعداد تقارير يومية وإرسالها إلى قيادة الميناء، على أن يتمكنوا بعد ذلك من الإعلان عن حجم الخسائر في وقت لاحق.

ويشهد ميناء الحاويات منذ تشغيله من قبل شركة دبي العالمية تدهوراً، وإصابته بالشلل والعجز، وتراجع نسبة الإنتاج، زيادة على خسارته العديد من الخطوط الملاحية الكبيرة.

هل كان يمكن أن تقام بطولة كأس العالم لكرة القدم في جنوب أفريقيا هذا العام لولا نيلسون مانديلا؟

مانديلا "سيحضر افتتاح كأس العالم"!

تحوم شكوك حول عدم حضور الرئيس الأسبق نيلسون مانديلا الحفل الافتتاحي لكأس العالم 2010، حيث ستلاقي جنوب أفريقيا منتخب المكسيك في المباراة الافتتاحية في المجموعة الأولى الصعبة التي تضم أيضا فرنسا الفائزة باللقب العالمي في ما سبق، وأوروجواي. ويأتي هذا النبأ على الرغم من أن مانديلا قد استقبل مؤخراً أفراد منتخب جنوب أفريقيا لكرة القدم، مرتديا القميص رقم 4 الخاص بقائد الفريق، وذلك بهدف تشجيع وتحفيز اللاعبين قبل انطلاق منافسات بطولة كأس العالم التي ستبدأ الجمعة القادمة وتستضيفها البلاد.

وازدادت حالة الوهن التي انتابت رئيس جنوب أفريقيا الأسبق الذي سيكمل عامه الـ92 الشهر المقبل، في الآونة الأخيرة، وندر ظهوره في المحافل العامة. إلا أن مكانة مانديلا ساعدت على نطاق واسع في أن يصب التصويت على استضافة البطولة عام 2004 في مصلحة بلاده.

وقال جوزيف بلاتر رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا"، الأسبوع الماضي، إن ظهور مانديلا في المباراة الافتتاحية التي ستجرى في 11 يونيو الحالي، سيشكل علامة بارزة في البطولة.

وقالت مؤسسة مانديلا في بيان إن الأخير استقبل الفريق والطاقم التدريبي في منزله في جوهانسبرج. إلا أن مكتبه لم يقم مع ذلك بتأكيد تقارير بوسائل إعلام أن مانديلا الفائز بجائزة نوبل للسلام، والذي قاد جنوب أفريقيا لإنهاء حقبة الفصل العنصري في 1994، سيحضر حفل افتتاح البطولة. وقال سيلو هاتانج المتحدث باسم المؤسسة "لن تقوم مؤسسة نيلسون مانديلا بالكشف عن مواعيد مانديلا علنا لأسباب أمنية".

ونقل عن ماكينكيسي ستوفايل وزير الرياضة الجنوب أفريقي، قوله لصحيفة "ذا ستار" إن مانديلا يرغب في حضور كأس العالم، وإن مكتبه طلب الحصول على تذاكر للبطولة. كما قال حزب المؤتمر الوطني الحاكم إن مانديلا سيحضر منافسات البطولة.

وأوضح جاكسون ماثيمبو المتحدث باسم الحزب "المعلومات التي لدينا من مكتبه تفيد بأنه سيحضر حفلي الافتتاح والختام". وأضاف "نحن سعداء لأن ماديبا (وهو اسم مانديلا بين أفراد قبيلته) سيحضر، إذ سيضيف سحر ماديبا إلى الإثارة التي ستشهدها البطولة".

ومن جانبه، قال وزير الرياضة في جنوب أفريقيا ماكينكيسي ستوفايل، إن الرئيس الأسبق نيلسون مانديلا قرر حضور الحفل الافتتاحي لبطولة كأس العالم 2010 التي تستضيفها جمهورية جنوب أفريقيا.

وقال الوزير إن مانديلا، الذي يعتبر رمزا للنضال الذي خاضه الأفارقة الجنوبيون ضد الفصل والتمييز العنصري، قد طلب تزويده بتذاكر لحفلي الافتتاح والختام.

مانديلا.. مفتاح فوز جنوب أفريقيا بحق استضافة كأس العالم!

لا يبدو أن جوزيف بلاتر رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا"، كان يعتقد أن هذا كان يمكن أن يحدث عندما قرأ اسم الدولة الفائزة بحق تنظيم المونديال في 15 مايو 2004 بمدينة زيورخ السويسرية، حيث قال بلاتر وقتها: "إنك المهندس الحقيقي لبطولة كأس العالم هذه، فوجودك والتزامك كانا سببا في تحقيق هذا الحلم" مخاطبا مانديلا المبتسم ذا الشعر الأبيض الكثيف بعد إعلان فوز جنوب أفريقيا بشرف تنظيم المونديال في محاولتها الثانية.

وبالنسبة لمانديلا، الذي كان تنحى عن منصبه الرئاسي قبلها بـ5 أعوام، ولكنه كان ما يزال يتمتع بتأثير كبير، فقد جاء إعلان الفيفا كاعتراف مدوٍّ بقيادته.

وخلال 10 أعوام من سقوط نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، فازت دولة قوس قزح، كما يعرف عن جنوب أفريقيا، التي قادها مانديلا إلى الديمقراطية، بشرف تنظيم المونديال، وقال مانديلا (85 عاما آنذاك) في سعادة غامرة لدى سماعه هذا الخبر: "أشعر أنني شاب في الـ15 من عمري".

وشن زعيم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي حملة قوية لتفوز بلاده بشرف تنظيم كأس العالم 2010، مؤمنا بأن مفتاح الصلح بين السود والبيض في جنوب أفريقيا يكمن في بناء هوية مشتركة، وهو الهدف الذي يمكن تحقيقه عن طريق عيش اللحظات المشتركة في الأحداث الرياضية.

إنها الوصفة التي جربها مانديلا من قبل وحققت نجاحا كبيرا عندما استضافت بلاده بطولة كأس العالم للرجبي العام 1995، بعد عام واحد من خوض جنوب أفريقيا أول انتخابات ديمقراطية بالبلاد.

ويتناول الفيلم السينمائي "إنفيكتس" للمخرج الأميركي كلينت إيستوود الذي أنتج عام 2009، قصة نجاح مانديلا في حشد الجماهير السوداء لتشجيع فريق "سبرينغبوكس"، في بادرة للنوايا الحسنة تجاه مواطني جنوب أفريقيا البيض المحبين لرياضة الرجبي.

وتبادل السود والبيض الأدوار في العام التالي عندما أحرز المنتخب الوطني لكرة القدم الذي يتكون غالبيته من اللاعبين أصحاب البشرة السمراء لقب بطولة كأس الأمم الأفريقية.

وبحلول عام 2000 كانت جنوب أفريقيا، بفضل مانديلا، قد اكتسبت خبرة واسعة في استضافة البطولات الرياضية الكبيرة، تمكنها من تقديم طلب استضافة كأس العالم.

ورغم أن مانديلا جاب بنفسه دول العالم لجمع الأصوات لبلاده، فقد خسرت جنوب أفريقيا بفارق ضئيل أمام ألمانيا بعدما غابت نيوزيلندا بشكل مفاجئ عن التصويت لاختيار الدولة المضيفة لكأس العالم 2006، مع العلم أنها كانت تعهدت مسبقا بدعم جنوب أفريقيا.

وبعد 4 أعوام فقط تقدمت جنوب أفريقيا بملف جديد لاستضافة المونديال تحت عنوان: "حان وقت أفريقيا، وجنوب أفريقيا مستعدة".

ولم يترك مانديلا شيئا للصدفة هذه المرة، وقال: "لقد مر 28 عاما على اتخاذ الفيفا موقفه ضد كرة القدم المقسمة بسبب العنصرية، فيما ساعد على استلهام القصة الأخيرة في الصراع ضد الفصل العنصري"، مذكرا الفيفا بقراره عندما استبعد جنوب أفريقيا التي كان يحكمها نظام الفصل العنصري من سجلاته العام 1976، وهو العام نفسه الذي شهد عمليات القمع الدموية ضد الطلاب المتظاهرين في مدينة سويتو.

وواصل مانديلا حديثه مشيرا إلى أنه في سجن "روبن آيلاند" الذي أمضى فيه 18 عاما من إجمالي فترة اعتقاله التي امتدت إلى 27 عاما خلف القضبان "كانت كرة القدم هي البهجة الوحيدة التي يحظى بها المسجونون".

وإن كان هذا الأمر ليس صحيحا كليا لأن بعض المسجونين الآخرين كانوا يلعبون الرجبي، أو، كما في حالة مانديلا نفسه، كانوا يلعبون التنس أحيانا أو الشطرنج، أو يساعدون في تشجير حديقة السجن، ولكن كرة القدم مع ذلك كانت تتمتع بمكانة متميزة على هذه الجزيرة بوصفها اللعبة الشعبية الأولى للغالبية من السود، والتي لا يطيق الاتحاد الدولي الخاص بها العنصرية. كانت مباريات كرة القدم على روبن آيلاند تلعب وفقا للوائح الفيفا بينما كان المساجين يتزاحمون حول الراديو للاستماع إلى مباريات كأس العالم.

وباتت جنوب أفريقيا مستنقعا للعقوبات الرياضية مما حرم البلاد من المشاركة في جميع البطولات الرياضية الكبيرة، ما أوجع دولة التمييز العنصري وضغط على نظامها الحاكم للتفاوض بشأن رحيله من السلطة.

وفي فبراير 1990، أعلن رئيس جنوب أفريقيا السابق إف دبليو دي كليرك بشكل مفاجئ أنه قرر إطلاق سراح مانديلا بشكل غير مشروط، ورفع الحظر المفروض على حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

وفي غضون 4 أعوام فقط تولت حكومة جديدة بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي السلطة في جنوب أفريقيا، ولم تعد البلاد بعدها "بغيض العالم" على حد قول مانديلا نفسه.

ولكن رائحة التشاؤم بدأت تفوح من جديد في جنوب أفريقيا في الأشهر القليلة الماضية. فقد عاد التوتر بين المحافظين البيض والوطنيين السود للظهور على الساحة من جديد، وأبدى كلا الطرفين خيبة أمله بسبب بطء التحول الذي كان من المفترض أن تشهده البلاد في فترة ما بعد سياسة الفصل العنصري. أما الغالبية المعتدلة في جنوب أفريقيا فتأمل في إحياء تراث مانديلا المتعلق بالتسامح والصلح.

وتقديرا للمناضل المحنك الذي سيبلغ عامه الـ92 بعد أسبوع واحد من نهائي كأس العالم في 11 يوليو المقبل، فقد طالب جاكوب زوما رئيس جنوب أفريقيا، مواطنيه بالمساعدة على إنجاح بطولة كأس العالم "تكريما له (مانديلا)".

● الزنزانة التي عاش فيها مانديلا

نسيم حميد سيشجع "اليمن" في كأس العالم!

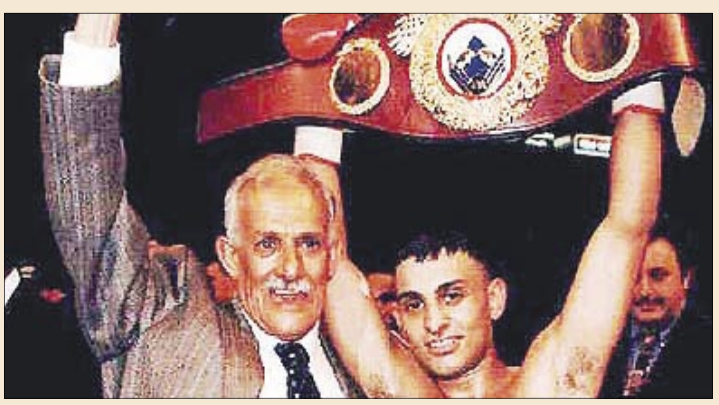

قال أسطورة الملاكمة العالمية البريطاني الجنسية اليمني الأصل نسيم حميد، إنه سوف يشجع المنتخب الجزائري في نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2010 التي ستقام في جنوب أفريقيا، خلال الفترة من 11 يونيو وحتى 11 يوليو.

وقال حميد، في تصريح صحفي: "لن أشجع إنجلترا في نهائيات كأس العالم.. ولم أفكر في هذا الأمر، لكن ما يجب قوله إنني أشجع اليمن منتخب بلادي الأصلي".

وأضاف "سوف أشجع المنتخب الجزائري في المونديال ما دام كل العرب سوف يساندونه".

وتوقع الملاكم اليمني الأصل أن يفوز المنتخب البرازيلي "السامبا" بلقب كأس العالم 2010 بجنوب أفريقيا، مشيرا إلى أنه منتخب قوي جدا، ودائما هو المرشح الأول للفوز بهذا اللقب.

وكشف حميد عن أنه قبل أن يحترف الملاكمة كان يلعب كرة القدم، وكان مميزا فيها بشكل كبير.

الشريعة تنتهك حقوق المرأة (9)

إلهـام مانـع
elham_manea@bluewin.ch

القانون يجب أن يكون عادلاً.
وعندما لا يكون عادلا، يتوجب تغييره.
هذا كل ما أطالب به.

أكاد أجزم أننا كففنا عن الإيمان بالله.
وأننا استبدلنا هذا الإيمان بأصنام صنعناها لأنفسنا.
نعبد هذه الأصنام بدلاً من الخالق، أو الصانع.
نعبد أصناماً جلبناها من أفكارنا. وعندما يأتي من يقول "لكنها أصنام، نحن من وضعها"، ينقلبون عليه أو عليها ويقولون "كفر هذا الفاسق/الفاسقة".
مسكين أيها العقل. كم تعاني.
الصنم الذي وضعه الإسلام السياسي اسمه "الشريعة": "هذه هي الشريعة، نطبقها أو لا نؤمن". كأن "الرحمن" هو "الشريعة".
والدول العربية لأنها مأزومة بغياب شرعيتها، تجاري مد الإسلام السياسي والتأسلم الشعبي، تحني رأسها، ثم تشيح بوجهها، وتصمت.
ونحن أبناء وبنات هذه المجتمعات نخاف أن نفتح أفواهنا.
نخاف أن نشير إلى التناقضات التي نراها، إلى غياب مفهوم العدالة واحترام معايير حقوق الإنسان والمساواة في الشريعة الإسلامية، وإلى ضرورة استبدالها بقوانين وضعية مدنية علمانية عادلة.
نخاف أن نفتح أفواهنا، لأن من يطلق لسانه بكلمة الحق يواجه التسفيه ثم التكفير.
فنقرر أن الأسلم أن نصمت.
وهذا بالتحديد ما يراهن عليه تيار الإسلام السياسي.
هذا بالتحديد ما يريده. أن نخاف، ثم نبحث عن السلامة في الصمت، وبعده الموت.

أفضل مثال على ذلك قوانين الشريعة الإسلامية في تعاملها مع المرأة.
في الحلقة الماضية وضعت إطاراً للمبادئ التي يقوم عليها القانون السويسري للعائلة. وكان واضحاً أنه قانون مدني علماني عادل.
قانون لا يفرق بين الذكر والأنثى، يحترم كيانهما كبالغين راشدين، ويحترم حقهما في المساواة في الحقوق والواجبات.
واختياري للقانون السويسري لم يأت اعتباطاً.
لم أخترِه كما أشارت قارئة كريمة، غاضبة، كي أدلل على تخلفنا. بل اخترته عامدة متعمدة لأن سويسرا لم تكن إلى عهد قريب النموذج الذي يحتذى به في قضية المساواة بين الرجل والمرأة. هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي لم تبادر إلى منح المرأة حقوقها السياسية في التصويت والترشيح إلا عام 1971. واضطرت المحكمة السويسرية الدستورية أن تجبر كانتون أبنزلر إنرهودن عام 1990 على السماح للمرأة بالدخول في العمل السياسي، لأن هذا الكانتون (أو الولاية) ظل مصمماً على رفض مبدأ حق المرأة في المشاركة السياسية.
نفس النسق نجده عندما يتعلق الأمر بقانون الأسرة السويسري قبل تعديله. قبل تعديله كان القانون متحيزاً ضد المرأة. كان لا يسمح للمرأة بالعمل إلا بموافقة زوجها. وكان الرجل هو الذي يحدد مكان إقامة زوجته. كان الرجل بكلمات أخرى هو الوصي.
لكن لأن القوانين تتغير مع تغير رؤية الإنسان وطبيعة المجتمع، وصل المشرع والمشرعة السويسريان إلى قناعة أن مثل هذه الوصاية تنتهك آدمية المرأة. تتعامل معها على أنها قاصر. ولذلك تغير القانون عام 1988.
أنا إذن على قناعة أن مسألة حقوق المرأة مسألة إنسانية، وانتهاك هذه الحقوق متواجد في كل الثقافات والأديان والمجتمعات.
مشكلتنا في ثقافتنا العربية الإسلامية هي إصرارنا على التمسك بقواعد تنتهك حقوق الإنسان، ونبرر هذا الإصرار بالدين.
ثم نزيد على ذلك بالقول "الله يريد هذا".
الله بعزته هو الذي يريدنا أن ننتهك آدميتنا؟
بل هم رجال ونساء، تشربوا بثقافة تمييزية، من يريدون.
الله لا دخل له في الموضوع.

أقول إن قوانين الشريعة الإسلامية تنتهك حقوق المرأة.
وأدري أن قولي هذا يصدم الكثيرين. وبعضكن سيصرخ في وجهي أني جانية، عميلة، أخدم مصالح "الأجانب"، وأني جزء من مؤامرة لتدمير مجتمعاتنا العربية الإسلامية.
كل هذا قيل لي في الرسائل الإليكترونية التي تلقيتها منذ بدئي لهذه السلسلة عن الإسلام الإنساني. كل يوم.
أقرأها ولا أغضب، رغم ألمي. فأنا أدرك أننا اعتدنا منذ تفتحت أعيننا على الحياة على ثقافة تصر على أن "الشريعة" رديفة "للعدالة".
وعندما نستمع إلى هذا القول ليل نهار، ليل نهار، ليل نهار، سيكون من الصعب علينا أن نستمع لرأي مغاير. سيكون من الصعب علينا أن نستمع إلى جملة "الشريعة ليست رديفة للعدالة".
رأي لا يعتمد على صفة العموم، الصفة العزيزة على قلب مروجي الإسلام السياسي أو الداعمين لرؤية كلاسيكية أرثوذكسية لمفاهيم الإسلام الحنيف.
أحدد ملامحه أمامكما.

لو نظرنا إلى الكيفية التي تتعامل بها آيات القرآن الكريم مع المرأة، يمكننا أن نحدد مستويين. الأول يشير إلى أن المرأة والرجل يقفان متساويين أمام الخالق عز وجل. وهو اتجاه برز واضحاً عندما بدأت بعض النساء في عهد الرسول الكريم في التساؤل عن سبب تخصيص القرآن خطابه للذكور من أتباع النبي، فجاءت آيات قرآنية تطمئنهن بأن عملهن مساوٍ لعمل الرجل، وأن هذه المساواة ستكون في الآخرة. لن أتطرق إلى أن كثيراً من الآيات القرآنية في أحاديثها عن متع الجنة كانت موجهة للذكور، هذا موضوع آخر. المهم، أن هناك مستوىً يمكن تحديده يقول إن المرأة مساوية للرجل أمام الله عز وجل.
المستوى الثاني في الآيات القرآنية في المقابل يرى أن المرأة غير متساوية مع الرجل في الحقوق والواجبات أمام القانون. عدم المساواة هذه تتبدى في قواعد الطلاق، في قضية تمتع الرجل بالمرأة جنسياً "أينما شاء"، وفي الزواج بأكثر من امرأة (4 إضافة إلى الجاريات، أي العبيد، لا تنسيا عبارة "ما ملكت أيمانكم")، في الميراث، في شهادة المرأة، وفي استخدام الضرب لتأديب المرأة "الناشز"... الخ. هذا مستوى يعكس واقع القرن السابع الميلادي لشبه الجزيرة العربية، وبالتحديد المناطق التي صيغت فيها آيات القرآن. لا يتعامل مع المرأة على أنها والرجل متساويان أمام القانون في الكرامة والحقوق، وهو التعبير الذي نستخدمه اليوم عند حديثنا عن حقوق الإنسان. بل رفع الرجل درجات درجات. وجعل المرأة في مرتبة اجتماعية أدنى.
والمشكلة أن الاتجاه العام للفقهاء المسلمين على مدى القرون الـ14 الماضية، مع بعض الاستثناءات، عمد إلى ترسيخ المستوى الثاني لعدم المساواة بين الرجل والمرأة.
تجاهل المستوى الأول كأنه لم يكن، ثم عمد إلى تعميق الهوة بينه وبين المستوى الثاني. لأن الفقهاء، وأنتما أدرى، يتحدثون بلغة مجتمعهم، مجتمع قبلي، تسود فيه عادات وتقاليد ذكورية أبوية تكاد لا ترى للمرأة دوراً سوى كونها بضاعة متعة، ثم زوجة وأماً.
النتيجة هي قواعد وقوانين تتعامل مع المرأة على أنها قاصر تحتاج إلى الحماية... من يوم مولدها إلى يوم دفنها.
سأتخذ من جديد محاور الزواج والطلاق والميراث في قواعد الشريعة الإسلامية أساساً للمقارنة.

الرؤية الفقهية للزواج تتعامل معه على أنه عقد بين رجل وولي أمر المرأة (باستثناء المذهب الحنفي المعمول به في مصر) يحل به للرجل ممارسة الجنس مع المرأة. رؤية تحول الزواج، الذي يفترض فيه أن يكون علاقة مودة ورحمة وشراكة بين شخصين، إلى عقد بيع وشراء، يتمتع فيه الرجل بالمرأة. لم أسمع تعريفاً للزواج يحدده بعقد تتمتع فيه المرأة بالرجل. ولاحظا أن مجرد طرح الموضوع بهذه الصياغة سيثير الكثير من صرخات الانزعاج والغضب والإدانة، لأن المسألة مقلوبة. الرجل هو من يتمتع بالمرأة. هكذا هي القناعة السائدة. أما المرأة فعليها أن تلبي طلبات زوجها الجنسية، متى شاء، أينما شاء، أرادت هي أم لم ترد.
والرؤية الفقهية للزواج تجعل من موافقة ولي الأمر محوراً وشرطاً جوهرياً لزواج المرأة. المرأة هنا ليست شخصاً بالغاً قادراً على اختيار شريك حياته دون وصاية. بل قاصر. قاصر يتوجب عليها الحصول على موافقة ولي أمرها كي تتزوج. وإذا لم تحصل على هذه الموافقة ستواجه الكثير من المشاكل والعراقيل، وستضطر إلى اللجوء للقضاء كي تثبت أن ولي أمرها يعضلها، كي يزوجها القاضي.
هل هذا عدل؟
موافقة الفتاة أو المرأة على الزواج في المقابل تم تحديدها وفقاً للشريعة بصمت الفتاة إذا لم يسبق لها الزواج (وهي ستصمت فعلاً إذا كانت خائفة)، لكنها اشترطت موافقة المرأة قولاً إذا كانت ثيباً، أي سبق لها الزواج.
لكن موافقة الفتاة أو المرأة لا تعني في الواقع شيئا إذا لم يكن ولي الأمر راضيا عن زواجها. لأنه إذا أراد ولي الأمر تزويج الفتاة غصباً عنها، فإنه قادر على فعل ذلك. هذه هي المشكلة، في الواقع هذه هي الطامة. فمعظم المذاهب الإسلامية (باستثناء المذهب الحنفي) عندما ترجمت هذه القواعد على أرض الواقع، خاصة في بلدان شبه الجزيرة العربية، تركت المجال لولي الأمر كي يزوج الفتاة حتى دون علمها. قانون الأسرة الكويتي –على سبيل المثال– لا يشترط وجود الفتاة عند عقد الزواج. كل ما يطالب به هو وجود الزوج وولي الأمر. كأن الفتاة لا علاقة لها بالأمر. بضاعة تتحول ملكيتها من الأب إلى الزوج.
أليس هذا ظلماً؟
ولهذا نسمع كثيراً عن حالات مفجعة يتم فيها تزويج فتيات في اليمن والسعودية والكويت، دون علمهن، ليكتشفن بعد عدة سنوات أنهن متزوجات! تزوجن غيابيا!
هل هذا عدل؟
لن أسهب كثيرا في اشتراط أن يكون زوج المرأة المسلمة مسلماً، ومنعها من الزواج من أهل الكتاب. فهذا الشرط، الذي لم يرد في القرآن، أجمع عليه الفقهاء لسبب بسيط: هو إجماع يعكس رؤية أغلبية مسلمة ترغب في تذويب كل الأقليات الدينية المتواجدة في مجتمعاتها. ولذلك لا يجد الفقهاء مانعاً من تزويج المسلم من غير المسلمة. فقناعتهم أن المرأة ستتبع رجلها في الدين في كل الأحوال، تماماً كما يتصورون أن المرأة هي تبع للرجل.
كما لن أتحدث عن مبدأ "الكفاءة" الذي خرج به علينا الفقهاء، كي يلتفوا على حق المرأة في اختيار شريك حياتها. إذا كان هذا الشريك "غير كفء"، مذهبياً أو قبلياً أو اجتماعياً، يمكن لولي الأمر أن يطالب بفك عقد زواج المرأة.
ولن أتحدث عن ضرورة أن "تطيع" المرأة زوجها. وهي طاعة ربطها الفقهاء بنفقة الزوج على زوجته. كأن المرأة "عاملة" تأخذ "أجراً"، وعليها لذلك أن "تؤدي واجبات"، منها "الطاعة". و"الطاعة" تشمل الجانب الجنسي. ولم أسمع عن امرأة تطالب زوجها العاطل عن العمل بأن يطيعها جنسيا.
أظن، والرحمن أعلم، أن الفقهاء لن يوافقوها على هذا التفسير.
كما لن أتحدث عن سن الزواج، الذي حدده الفقهاء بشرط البلوغ، تاركين المسألة للاعتباط، فلو بلغت المسكينة وهي في التاسعة ستتزوج. طفلة نزوجها، ولا نجد غضاضة في ذلك؟ بل الأغلبية منا ترفض ذلك، لكنها صامتة.
لن أتحدث أكثر عن هذه الجوانب. يكفي فقط القول إن الرؤية الفقهية الشرعية للمرأة لا تعتبر المرأة إنساناً عاقلا راشداً بالغاً ومستقلاً، مستقلاً، قادراً على اتخاذ قراراته باستقلالية، ثم على تحمل مسؤوليتها.
طفلة. يحملونها من مهدها إلى كفنها. وعندما تصرخ معترضة، يقولون "طفلة تصرخ. كفي عن الصراخ أيتها الطفلة".

ماذا عن الطلاق؟
من جديد يبدو تحيز الشريعة للرجل وظلمها للمرأة واضحاً.
الرجل له الحق في تطليق زوجته بـ3 كلمات، طالق طالق طالق.
3 كلمات ينطق بها، يهدم بها كيان أسرة.
والرجل له الحق في أن يطلق زوجته دون أن يبدي سبباً لذلك. مزاجه أن يطلق. طلق.
كبرت المرأة، هرمت، وتعبت. طلق القديمة.
زوجته الجديدة شابة وملاعبة، تريده لها. طلق القديمة.
"صوتها ارتفع علي". طلق القديمة.
ليس مجبراً على إبداء أي سبب. ولذا إذا أراد أن يطلق سيطلق. الشريعة تقول له "هذا حقك". والحق إذا جاء مطلقا يتحول إلى تعسف وجبروت.
أليس هذا ظلماً؟
المرأة في المقابل، كي تحصل على الطلاق، أمامها 3 خيارات: إما أن يكون الرجل إنساناً فيوافق على الطلاق، وحينها ستكون المسألة محسومة، أو يتوجب عليها أن تثبت أن زوجها يسيء معاملتها، وهنا عليها أن تتحول إلى القاضي، الذي قد يكون متعاطفاً معها أو متحيزاً ضدها، هي وحظها.
هي وحظها.
هل هذا عدل؟
الخيار الثالث، هو الخلع، الذي يعطي للمرأة الحق في طلب الطلاق دون إبداء أسباب، لكن عليها أن ترد له المهر، وتتنازل عن حقوقها المالية، أي المؤخر. عادة ما تلجأ المرأة إلى هذا الحق بعد أن تكون قد ذاقت الأمرّين، وعندما تلجأ إليه يتوجب عليها أن تتنازل عن الضمانة المالية الوحيدة التي وفرتها لها الشريعة؟
هل هذا عدل؟
والأدهى أن بعض قوانين الأسرة العربية، كالقانون اليمني على سبيل المثال، يشترط موافقة الزوج على الخلع، وكأنك يازيد لا رحت ولا جيت.
هل هذا عدل؟

ما هي الحقوق المالية للمرأة بعد الطلاق؟
3 أشهر نفقة (لن ننسى نفقة المتعة، تمتع الرجل بالمرأة، كأنها شيء يتم استخدامه، استهلاكه، ثم التعويض عنه)، والمؤخر الذي تم الاتفاق عليه في عقد الزواج. ولن يكون هناك فرق بين 3 أشهر زواجاً أو 30 عاماً من الزواج. فالمبلغ هو هو، 3 أشهر نفقة!
مادامت المرأة لم تكن "ذكية" وأقنعت الرجل بكتابة البيت أو نصفه باسمها، فإنها عند الطلاق ستخرج إلى الشارع، أو تعود عالة على أهلها.
هل هذا عدل؟
تكون المرأة محظوظة إذا كان لديها أطفال، لأن على الرجل أن يدفع نفقة لأطفاله، إذا كانوا يعيشون لديها. لكن الوصاية تظل دائماً للرجل، حتى لو كان الأطفال لديها. ولذلك نسمع عن حالات ترفض فيها مستشفيات دخول الطفل إليها دون وجود إذن من الأب المطلق، حتى لو كان مسافراً في الخارج.
كأن الأم لا شيء.
شيءٌ لا يُعتد بوجوده.

حق المرأة في الميراث يظهر من جديد الرؤية القبلية العشائرية للمرأة في الشريعة الإسلامية.
آيات القرآن الكريم في مسألة الميراث جاءت لتعكس رؤية قبلية عشائرية للمرأة تفترض أن الرجل هو من سيتحمل مسؤولية النساء في عائلته/قبيلته. وهي رؤية متطورة في وقتها، لأن النساء في بعض مناطق شبه الجزيرة العربية (وليس كلها) كن لا يرثن أزواجهن، والفتاة لا ترث أباها. لكنها اليوم لا تعبر عن عدالة، بل عن تمييز لصالح الذكر في الأسرة. الذكر يرث ضعفي ما ترثه أخته، والزوجة ترث الثمن من زوجها. وافتراض أن الأخ أو الابن سيعيلهن لم يعد مقنعاً اليوم. لأن المسألة في النهاية ستتحول إلى منة يقدمها الذكر أو يمنعها، فتضطر المرأة إلى اللجوء إلى القضاء.
هل هذا عدل؟

الشريعة تنتهك حقوق المرأة لأنها ترفض مبدأ حق المرأة في التمتع بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الرجل أمام القانون. هكذا، دون شروط.
دون شروط.
بل تتعامل دائما من منطلق يصر على أن المرأة مساوية للرجل في الكرامة وليس في الحقوق. انتبهنا، في الكرامة وليس في الحقوق. رغم أن الاثنين يأتيان معاً، الكرامة والحقوق. إذا تغاضينا عن واحدة دون الأخرى، انتهكنا حقوق الإنسان.
الاثنان يأتيان معاً: ولد الإنسان حراً في الكرامة والحقوق.
الإنسان. رجلاً كان أو امرأة. متساويان في الكرامة والحقوق.
ولأن الشريعة لا تقر بهذا المبدأ، فإنها غير عادلة.
والقانون يجب أن يكون عادلاً.
وعندما لا يكون عادلاً، يتوجب تغييره.
هذا كل ما أطالب به.

● في المقال القادم من هذه السلسلة أقدم لكما مثالاً آخر عن الكيفية التي تتعامل بها الشريعة الإسلامية مع الأقليات الدينية.

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً - 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

للمنفي بطائرة رئاسية

وليد البكس
alboox@gmail.com

توشك 4 سنوات على انقضائها منذ اتخذ قرار منفاه. الطائرة الرئاسية التي أقلته إلى لندن تعود إلى صنعاء بدونه. منذ ذلك الوقت لم يعد اسم خالد إبراهيم سلمان يتردد بعيدا عن فضيحة الوفد الرئاسي الرفيع. في نهاية العام 2006 حظيت القصة بترويج فضائحي لا بأس به، أطلقته آلة الدعاية والمكيدة الرسمية بمختلف أدواتها. كالت ما يطيب لها من القدح في حق الزميل الودود.

الآن وفي مثل هذه الأيام نشهد 8 يونيو، يوم الصحافة اليمنية؛ الذي اتفق عليه طرفا الوحدة عام 90، أن يكون بمثابة يوم مشهود للصحافي اليمني. اليوم نسترجع زميلاً مهنياً بمعيار خالد سلمان، أحس بأن كل هذا اليمن لن يتسع له، فتبع خطاه. ببساطة لم يكن قابلاً للتطويق، لأنه صحافي نادر. في طبيعتها الأشياء النادرة تمثل قيمة عليا. وخالد من خامة تلك القماشة النادرة. صحافي ورئيس تحرير يتحول في غمضة عين إلى خبر؛ إلى قصة خبرية. جعل من ذاته مادة صحافية صافية نقية. تماهى والمهنة بلا خوف. عندما طالت محنته وهو يشغل منصب رئيس تحرير، تناوب على مقر صحيفة "الثوري" سعاة المحاكم ورسلها. ألغام الصحافة في الشارع والمكتب.

بعد 4 سنوات من حكاية تأخذ كل يوم طريقها للنسيان، لم يعد أحد يتذكر الرجل. الأمر لم يعد يمثل شيئاً مهماً على ما يبدو لأحد. إن رقماً صعباً انتزع من رصيد المهنة المرتفع كان يمثله صحافي محترم، غير قابل للاستنزاف، يرفض الصحافة الناعمة طيلة سنوات العمل. تحتاج أن تستجير به الصحافة مجددا كما فعلت ذات يوم، ونحتاجه كما لو أننا سنشيعها غداً أو بعد غد، ليحول بينها وبين النهايات السيئة؛ نحتاجه كما لو أن الدرج الملتوي المؤدي إلى مقر الطابق الثاني من صحيفة "الثوري" يتهاوى، والسلالم ترحل سقوطها من مساء الأربعاء إلى آخر. طبعة "الثوري" الصادرة من هناك كانت بمثابة الضوء مع كل عدد نشرق به صباح الخميس. بصحبة رئيس تحرير يفتح للأمل جميع النوافذ في عز الاختناق. حفر اسمه هنا خالد إبراهيم سلمان، ومضى، في لحظة خاطفة من الدكتاتور ضاق به المكان؛ وهل يضيق المكان إلا بالصحافي الماكر، ليتسع له المنفى. أراد إعادة إطلاق الأحلام ولو في المنفى، حيث الحرية متجددة في لندن. تخلى خالد عن كتيبة الوفد الرئاسي، بعد أن كان تلقى دعوة من القصر لحضور مؤتمر المانحين، وبصحبة الرئيس. تشبه دعوة خالد سلمان حينها إلى حد كبير، استقالة المجبر من وطنه، فعلا كان لابد منه، فكان. أحدثت همسة قرصان بربطة عنق انفجاراً مدوياً. لم يعد مرغوبا بك في هذه الحياة يا خالد: قال له أحدهم هكذا؛ وأضاف: سيتآمرون على رأسك عندما تعود إلى صنعاء. قلقنا على زميل رائع. أزعجنا اصفرار الكلمات المتداولة على إثر مؤامرة حقيرة بحتة ضد صحافي، اعتدنا عليه يكنس دعوات القصر، ويتفاءل كلما اقتادوه إلى المحكمة. 13 قضية استقطعت منه الجهد والوقت، فكتب لنا حينها "تشاطرتني المحاكم وأنتم تضحكون"، وقال لنا جلاوذة النظام بعدها بأنك كنت تراجع قاموس الرصاص خلف مكتبك البسيط.

قبل 4 أعوام وما سبقها كنت تنتقي طلقات كلماتك، تصوبها بعناية فائقة. من لم يقرأ "غداً نطوي الجحيم"، لم يقرأ خالد سلمان أصلا. كان هذا بالنسبة لي واحدا من أهم عناوين الصحافة اليمنية؛ حملت إلينا افتتاحية ذلك العدد من صحيفة "الثوري"، ما يكفي من اخضرار الأمل لمرحلة الانتخابات الرئاسية 2006؛ تجربة هامة، زلزلت الكرسي، كانت شديدة الوضوح لكل اليمنيين. إنها مناورات ناجحة لشعب ضعيف حاول تليين مواقف العسكر عبر الصندوق، وتعاملنا جميعا وفقها مع القساة. وقتذاك كنت تحاول أن تقول لليمنيين من خلال كتاباتك، بأن الصحافة هي المسؤولة عن تحقيق أحلامكم، والصحافيين هم بطاقات التغيير الحقيقية، هم الشهود الذين لا يشك في شهادتهم، وأنت واحد منهم. حكايتك لا تشبه سوى حكايتك. جئت إلينا من الضالع؛ المحافظة المتمرسة على الحرية، العصية على التهديد. ألم تكن أنت ابنها الحر البسيط المتواضع الخجول. كنت المسكون بزخم مهنتنا الصحافية وخيبات الزملاء. وكنا لا نفرط بالمرونة سوياً ونحن نناهض لصوص وطن. لكنك فاجأتنا. ذهبت إلى أبعد مما لا نتوقع، لندرك حينما سمعنا الخبر؛ أنهم لم يخطئوك. ساعتها قبلنا بالخسارة شرط أن تبقى لابنك عمرو وإخوته. وها نحن نطمئنك بأننا اقتنعنا بحرية اختيارك، ونخبرك أن لا شيء استجد يا خالد سوى كبرت ضيعة المتفيدين وأضحت موحشة بما يكفي.

عن احترام الأمريكيين لبريان هاف واحترامنا لناصر محسن

جمال التركي
alturki21@hotmail.com

"إلى الولد الذي سيصبح عملاقا، لقد فقدت أبا ولكنك ترى الآن بجانبك 3 آلاف أب آخر، لا أعلم إن كنت تريدنا جميعا ولكنا جميعا نريدك".

السيد وارن أيفانز قائد شرطة ديترويت

"السيدة ليسا هاف، الولد بلير: نحن عائلتكم، جرحنا لا يقل عن جرحكم، كلنا فخورون بالخدمة العظيمة والمشرفة التي قدمها الضابط هاف لمجتمعنا".

السيد شارلز بف رئيس المجلس البلدي لديترويت

بمثل هذه الكلمات التي تجيش بالمشاعر وتمتلئ بالوفاء، جرى تأبين الضابط بريان هاف الذي فقد حياته وهو يؤدي واجبه مع زملائه في تلبية استغاثة تلقتها شرطة ديترويت مع ساعات الصباح الباكر للاثنين قبل الماضي.

منذ اللحظة الأولى التي أصيب فيها هاف وحتى لحظة مواراته مثواه الأخير، كل شيء يلف الحدث يخبرك بأن هناك سورة ترتل فيها أسمى آيات الاحترام لأي شخص يسقط وهو يؤدي واجبه، دونما حاجة لأن يكون هذا الشخص قريبا بنسب أو مصاهرة، أو أن يكون من ذوي الرتب العالية، فخلال دقائق كان قائد شرطة المدينة على مسرح الواقعة، وفي أقل من ساعة -الرابعة فجرا- ينتقل حاكم المدينة إلى المستشفى لمساندة عائلة المصاب، قنوات التلفزيون ومحطات الإذاعة تتابع تفاصيل الحادثة أولاً بأول، كذلك الشأن في الصحف تجدها تحبر صفحاتها طوال المدة الفاصلة بين الواقعة ويوم الدفن بتأريخ الفقيد ومناقبه وآراء أصدقائه وزملائه، فضلا عن تعريف الجمهور بأفراد عائلته، بالإضافة إلى ذلك يجري تحليل الواقعة أمنيا وقانونيا واجتماعيا على نحو يجعل الأمر يبدو بسمنار يجريه المجتمع ككل ليخرج بنتائج يستفاد منها في قابل الأيام. وليس ذلك فحسب، بل إن الصحف ما تفتأ عن التذكير بالفقيد مع كل مرة يسقط فيها ضابط آخر.

"نحتاج لإلقاء نظرة صعبة إلى أنفسنا لنسأل عما يمكننا القيام به لهؤلاء الرجال والنساء الذين يستيقظون كل صباح ليخاطروا بحياتهم من أجلنا، لا ينبغي أن نسمح للخوف أن يقعدنا في المؤخرة دون أن نقدم لهم الدعم الذي يمكنهم من إكمال عملهم".

بهذه الكلمات القوية التي تنضح بالإحساس العالي بالمسؤولية، خاطب حاكم ديترويت السيد ديف بينج أكثر من 3 آلاف شخص تقاطروا إلى أحد الميادين التاريخية لديترويت، ليعبروا عن احترامهم العميق للضابط بريان هاف.

في ذات الأسبوع الذي فقدت فيه أمريكا البطل بريان هاف، فقدت اليمن بطلا ينتمي إلى الفئة التي تسمى بالشهداء الأحياء، وهي وحدة البرنامج الوطني لنزع الألغام، هذا البطل هو الشهيد ناصر محسن الضالعي، الذي جاد بأغلى ما يملك في سبيل غسل العار الذي خلفته حفنة تخلت عن شرفها في اللحظة التي قررت فيها أن تزرع وطنها بالألغام.

مرت حادثة استشهاد ناصر محسن دون اكتراث من أحد، فسلطات الحكم المحلي لم تقم ولو بعُشر ما قامت به ديترويت لبريان هاف، بينما تجاهلت أغلب الصحف والمواقع الإخبارية الحدث، ولم تأبه به في صورة تدل على نقص كبير يكتنف احترامنا لأنفسنا.

الأدهى والأمر أن مظاهر هذا الخلل في المشاعر والأحاسيس لم يقتصر على الجانب الرسمي والإعلامي، بل انتقل إلى الجانب الاجتماعي، فقد نقل لي أحد الأصدقاء الذين ينتمون إلى المنطقة التي حصلت فيها الواقعة، أن الأهالي قد عزموا القدوم إلى الضالع لتقديم واجب العزاء، غير أن أهل الشهيد خشوا عليهم من التصرفات غير المحترمة التي بدأت بالظهور بعد أن ظهر ما يعرف بالحراك، ولذلك اقترحوا أن يتم لقاء العزاء في قعطبة.

يبدو أن جهلنا بحقوق أنفسنا علينا هو السبب في جهل حقوق غيرنا علينا، وبسبب هذا الجهل المركب تتضاعف صعوبة الحصول على حلول لمشاكلنا.

من جنوب لبنان إلى سجون صنعاء

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

في الوقت الذي اتجه عشرات الآلاف من الشباب للجهاد في أفغانستان، لتحرير فلسطين عبر كابول، في ثمانينيات القرن الماضي، اتجه الشاب اليمني بجاش الأغبري إلى لبنان للالتحاق بالمقاومة الفلسطينية واللبنانية لتحرير الأراضي العربية المغتصبة من قبل الكيان الصهيوني الغاشم، الذي مارس ومازال يرتكب أبشع الجرائم الإنسانية.

كان الشاب اليمني وثلة من رفاقه أذكى من الأنظمة العربية وعشرات الآلاف ممن صدقوا أن تحرير الأراضي العربية سيتحقق عبر كابول، فانشغلت الأنظمة العربية في حشد الشباب لمحاربة الشيوعية وإسقاط الاتحاد السوفيتي الذي كان من المناصرين للقضايا العربية وحقوق الشعب الفلسطيني. وفيما تحررت كابول من الغزو السوفيتي حل محله الغزو الأمريكي بكل بشاعته، وزادت سيطرة العدو الصهيوني وهمجيته، وتحولت الجيوش العربية في البلدان المجاورة إلى شرطي لحماية أمن إسرائيل، والمجاهدون الأفغان إلى إرهابيين.

بجاش الأغبري رغم صغر سنه آنذاك، وعدد محدود من الشباب العربي هم من نجوا من وهم وأكذوبة أن تحرير الأراضي العربية والمقدسات الإسلامية لن يكون إلا عبر كابول، فذهبوا لمقاتلة العدو الصهيوني في الجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية، قبل إحكام الأنظمة العربية السيطرة على الحدود الفلسطينية لحماية أمن إسرائيل، في ظل القطب الواحد.

ورغم نجاة بجاش من تلك الأكذوبة وعودته إلى موطنه اليمن، بعد إصابته أثناء قيامه بعملية فدائية ضد العدو الصهيوني في الجنوب اللبناني، وتحول رفاقه في الجهاد إلى شخصيات لها مكانتها في بلدانهم، غير أن بجاش لم ينجُ من حكم بسجن لمدة 20 عاماً قضى منها 16 عاماً. حكم لم يراع صواب تفكيره المبكر ونظرته الثاقبة وموقفه النضالي ضد العدو الصهيوني الذي يتقافز القادة العرب للتنديد بجرائمه بين الحين والآخر.

خطأ بجاش الأغبري وقيادته مجموعة من الجنود وتحريره عدداً من المساجين في محافظة المهرة عقب حرب 94، وتمرده لن تكون أكبر من أخطاء القادة العرب الذين جيشوا شعوبهم للجهاد في أفغانستان وإسقاط الاتحاد السوفيتي سابقاً، أو الذين يحمون اليوم حدود إسرائيل التي شارك بجاش الأغبري في إرغامها على الخروج من لبنان.

يدرك المقربون من الرئيس صالح وأصحاب العقول السليمة، ومن يعرفون المواقف القتالية لبجاش الأغبري، وتوسل عميد الأسرى في السجون الإسرائيلية لدى الرئيس صالح بالعفو عنه، أنه من غير المنطقي أن يظل في سجنه في حين أن الخطاب الرئاسي في الأعياد الوطنية والدينية لا يخلو من الحديث عن القضية الفلسطينية وضرورة التصدي للعدو الصهيوني ودعم المقاومة، وأن استثناءه من العفو الرئاسي الذي شمل أشخاصاً تكررت جرائمهم وتعدد ضحاياهم في الأرواح والمقدرات الوطنية، دون أن يلحقهم أي عقاب أو يقدموا أي اعتذار، ينفي عن الحاكم صفة التسامح والمواقف الإنسانية التي يتغنى بها المقربون منه، ويؤكد أن مبادرات العفو العام المتكررة ليست إلا ضرورة تفرض على النظام،خاصة وأن بجاش الأغبري قدم اعتذاره ونشرته العديد من وسائل الإعلام.

أنور خالد المناضل المؤرخ الخبير الإنسان

محمد صداعي علي*

خسرت هذه الأرض الطيبة فارساً من فرسانها، وقيادياً بارزاً ونادراً أنجبته عدن التاريخ والحضارة والثقافة، عدن المحبة، عدن ذلك الينبوع الذي لا ينضب، عدن الحاضنة لكل أبناء البشر، لا تميز بين هذا أو ذاك من أين هذا أو ذاك ولا هذا أسود ولا هذا أبيض ولا هذا قبيلي وذاك بلا قبيلة، كل أبناء المعمورة لديها سواء لأنها الأرض التي كرمها الله في كتابه العزيز وحباها وأعطاها موقعاً متميزاً بمناخ شتوي رائع لا يوجد له شبيه في أية مناطق أخرى، ولهذا تجد كل من جاء إلى عدن بأي فكر متخلف تنقله عدن إلى الحضارة والثقافة والأصالة والمحبة، ومن عاش فيها وشرب من مائها تجده على الدوام يحن إليها، ومنها ارتفع البعض إلى قمة المجد، فلله درك يا عدن يا ثغر هذه الأرض الطيبة، ولله درك يا عدن عندما أنجبت مثل هذا الفارس المغوار الأخ العزيز المناضل الوطني الكبير المرحوم أنور خالد عضو اللجنة التنفيذية للجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل، أو الرفيق عبدالعزيز، وهذا اسمه التنظيمي أو الحركي.. وغيره من رجال عدن البواسل الشهداء منهم أو الأحياء أطال الله في أعمارهم.

نعم لقد رحل هذا الفارس المغوار ابن عدن المدينة التي على كل من عاش فيها لها دين على الجميع أحياء أو أموات، داخل هذه الأرض الطيبة أو خارجها. وبرحيله خسرت هذه الأرض رجلاً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، رجلا اجتمعت فيه كل الصفات: المناضل والمؤرخ والخبير والإنسان. ولا اعتراض على إرادة المولى عز وجل، فهم السابقون ونحن اللاحقون، ولكل نفس أجل مسمى، والبقاء لله وحده، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

منذ أن تخرج من الجامعة وكان اسمه لامعاً في عدن وفي باقي مناطق الجنوب، وعندما أصبح رئيس مؤتمر الخريجين زادت شهرته، وخلال مرحلة حرب التحرير كان الرجل من القيادات ذات الوزن الثقيل. وأول مرة تم لقاؤنا به في بداية 67، وبالذات بعد أن تم اعتقالنا في السلطة الفضلية، وتم فصلنا من أعمالنا، وتسفيرنا من السلطنة الفضلية إلى مستعمرة عدن. التقينا به في منزل الأخ المناضل الوطني المرحوم الحمادي في القاهرة في الشيخ عثمان، وتم تقديمه لنا بالرفيق عبدالعزيز، ليشرح لنا كل المستجدات على الساحة بتكليف من اللجنة التنفيذية للجبهة القومية، ويقدم لكل رفيق منا دينارين، وذلك بسبب الحصار المفروض على الجبهة القومية.

ثم التقينا آخر مرة في مجلس الوزراء في صنعاء في مكتب الأخ العزيز الأستاذ القدير نجيب عبدالحميد، وكان يتحدث حول التاريخ دوماً، ويعد بحوثاً وكتابات أتمنى أن تكون قد أنجزت وأتمنى على أبنائه خالد والآخرين أن يحافظوا عليها، فالرجل لم يكن بالشخص العادي، فهو الخبير في منظمة الزراعة والأغذية في الأمم المتحدة (الفاو)، وهو القيادي في ثورة 14 أكتوبر 63 العظيمة، ومن أبرز قادتها كعضو في اللجنة التنفيذية قبل الاستقلال في 67، وهو رئيس مؤتمر الخريجين في عدن، وهو الإنسان المتواضع الذي عانى مثل غيره من الممارسات الخاطئة التي حصلت بين رجال الثورة.

ومثل هذا الرجل ينبغي أن تعرف الأجيال الحالية والقادمة تاريخه ومواقفه وأدواره، وعلى رجال ثورة 14 أكتوبر 63 الأحياء أن يقولوا كلمة حق تجاه بعضهم البعض، وأن يسجلوا تاريخ الثورة ليكون مرجعية، وحتى لا تتطاول الأيادي العابثة والحاقدة بتشويه تاريخ هؤلاء الرجال، الذين لولا مواقفهم وأدوارهم وتضحياتهم لما حصلنا على الاستقلال المجيد.

أسكنك الله فسيح جناته أيها الفارس المغوار، وألهم أهلك وذويك الصبر والسلوان، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

* وكيل محافظة المهرة

كنتَ وجعي
وثيابي التي ألَمُّ بها العابرين
ومسافاتي المتوعكة
سأضمكَ طاقة دلال
وألثمك كغيمة
تعال يا حبيبي

نَعدُّ دموع الشمس
وعثرات الليل السكران
تعال نمزق أقدارنا المملة
ونثمل
نرقص
ونتألم

كجبل هَرم
يتثاءب
كيوتوبيا نزقة ترسم قلبها
لسكان الفلامنج
وعند ولادة المطر.

وجهات أخرى "ميسون الإرياني"

المحرر: محمد الشلفي
alshalfi@hotmail.com
الاثنين 24 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 7 يونيو 2010 العدد (239)
Mon. 24/6/1431 - 7 June 2010

الخطوة التي لم يتجاوزها اتحاد الأدباء والكتاب

■ المحرر

يبدو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين كرجل بعمر يخوله حل مشاكله بمفرده، لكنه في الوقت ذاته رجل غير راشد، فهو بحاجة إلى وصي ليعيد له الأمور إلى نصابها. فبعد أن عقد المؤتمر العاشر لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في مدينة عدن، ولمدة يومين، بعد تأجيله من 8 – 11 مايو إلى 24 مايو، بسبب ظروف مادية صعبة بحسب هدى أبلان، وفيما بدا أن الاتحاد يتجاوز أزمة، ونجح في انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، وأسفر عن فوز 31 عضوا، أخفق مجلسه التنفيذي المنتخب في انتخاب الأمانة العامة للاتحاد. ليتم تأجيل انتخابات الأمانة العامة لـ10 أيام قابلة للتمديد. ويترك مصيره بيد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. يقول خبر نشرته وكالة سبأ: "أمهلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المجلس التنفيذي لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين أسبوعا آخر بعد تعثر حسم مسألة الانتخاب أو التوافق حول أعضاء الأمانة العامة للاتحاد في الأسبوع المنصرم، عقب انفضاض الاجتماع الأول للمجلس دون انتخاب أو اختيار أعضاء الأمانة العامة الـ11 من بين أعضاء المجلس التنفيذي الجديد الواحد والثلاثين.

وأوضح مدير عام الجمعيات والاتحادات بالوزارة حميد معوضة أن الوزارة أمهلت الاتحاد أسبوعاً آخر، وهي بانتظار ما سيصل إليه المجلس التنفيذي حول الآلية التي يرتضيها ما لم سيتم تطبيق القانون الذي ينص على انتخاب أعضاء الأمانة العامة بالاقتراع السري المباشر من بين أعضاء المجلس التنفيذي، كما يشير البند السادس من المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي".

لقد تدخلت الشؤون الاجتماعية قبل ذلك إذ نشرت الصحافة خبرا في يناير 2009 عنوانه "الشؤون الاجتماعية تحسم خلافات أدباء صنعاء".

ليست هذه المرة الأولى التي يدب فيها الخلاف بين أعضاء الاتحاد، وهذا ما لا يحدث في الاتحادات في الدول إلا في إطار "الطبيعة البشرية" كما يعلق أحدهم، فيمكن الاستدلال سريعا بما تناقلته الصحف في ديسمبر 2009 "اتحاد الأدباء يقر عدم شرعية مؤتمر أبين ويدين تصرفات رئيس فرع تعز السابق".

يفضل الكثير من المعلقين إيجاد تفسير للأمر بهذه الطريقة "لقد تدخلت السياسة". ويقول الكاتب والمفكر عبدالباري طاهر عضو المجلس التنفيذي للاتحاد، لـ"نيوز يمن" إن أعضاء المؤتمر الشعبي العام في المجلس أرادوا فرض قيادة جديدة للأمانة العامة للاتحاد من طرف واحد دون موافقة جميع أعضاء المجلس التنفيذي، الأمر الذي أدى إلى انسحاب 15 عضوا وتأجيل الانتخابات.

ويقدم طاهر تفسيرا: إن تلك القائمة المغلقة المعدة من أعضاء المؤتمر الشعبي ستؤدي لنتيجة سيئة جداً غير صالحة للحياة السياسية والأدبية بشكل عام، وهدفها إقصاء كافة ألوان الطيف من المشاركة والانفراد بأمانة الاتحاد.

لقد شهد طاهر، وهو أحد المؤسسين لاتحاد الأدباء، خلال فترة عمله لـ40 عاماً، اتحادا موحدا محددا مواقفه، وأصبح أساساً في الوحدة، ورؤيته أسست الوحدة اليمنية.

لكن ما الذي سيحدث بعد انتهاء المهلة وحسم الخلاف بطريقة ما؟ تشير بعض الكتابات التي وجهها أعضاء الاتحاد من الكتاب والأدباء إلى المؤتمر العاشر قبل انعقاده، إلى أنهم بحاجة إلى من يجيب على هذا السؤال، وأن الخطوة الثانية لا الأولى، والتي بدا صعباً على الاتحاد تجاوزها، هي التي يتصورون اتحادهم أن يكونها. يتساءل مقال في الموقع الإلكتروني "عناوين ثقافية" ما السبيل إلى إخراج الفروع من عزلتها عن المحيط الاجتماعي؟ ماذا عن العلاقات الخارجية للاتحاد؟ وأين تذهب مطبوعاته؟ بل ماذا أنجز في حقل الطباعة والنشر؟ وهل استطاع أن يواكب المستجدات الحديثة في عالم النشر الالكتروني؟ وأين موقعه على شبكة الانترنت؟ فبدون استراتيجية ثقافية واضحة سيظل الاتحاد بيت أشباح!

ويكتب الشاعر فتحي أبو النصر "الاتحاد بلا فاعلية مؤسسية حقيقية حتى الآن، كما أنه مازال غير مواكب للابتكارات الأدبية الحديثة وتطورات العمل الثقافي.. ويبدو معلوماً كذلك أنه بلا موقف واضح من انهيار الطبقة الوسطى "حاضنة الثقافة"، وهو الانهيار الذي صيّر المجتمع اليمني منهك الحس إبداعياً، خصوصاً مع فسح السلطة عديد مجالات في المجتمع لتقدم الشروط السلفية على الوعي والتفكير. ثم إن تطور الثقافة يعد مرادفا لعدم تسطيح المعاني الإنسانية والأخلاقية والجمالية أو الاستخفاف بها".

وترى الشاعرة ابتسام المتوكل أنه "حان الوقت لننهي تشييع ذلك الحلم ونلتفت للاستحقاق الانتخابي القادم؛ الذي يضعنا أمام أطروحات تنادي بفعل ثقافي أكثر جدية وجدوى، وأمانة عامة تليق بـ40 سنة كان الاتحاد فيها مقرونا بأسماء منقوشة بأحرف من نور في قلب الوطن وذاكرتنا جميعا".

لقد كانت تلك فرصة أخيرة ليبحث الكتاب والأدباء عن خطوات تتخطى كيفية حسم الانتخابات، ليعلن الاتحاد من خلالها عن دوره الحقيقي. لكن، وبحسب عبدالباري طاهر، يقدم الاتحاد نفسه بطريقة لا تشبهه، ليقع في الحفرة التي تحدث عنها الشابي.

غلاف

كتاب «العلماء والاستبداد»

صدر حديثاً عن "دار التيسير للنشر والتوزيع"، كتاب "العلماء والاستبداد"، للباحث وضاح عبدالباري طاهر، في 253 صفحة من القطع المتوسط.

يحتوي الكتاب على: تمهيد، مقدمة، 3 مباحث، وخاتمة.

المبحث الأول: تهمة الزندقة بين الدين والسياسة.

المبحث الثاني: أحلام الفقهاء والمتكلمين.

المبحث الثالث: وقفات مع العلماء.

تتناول مباحث هذا الكتاب وتؤكد على: تمازج الديني والسياسي في فكر طائفة من مدرسة أهل السنة والجماعة. ففي هذه الفصول تتلاشى جدلية الديني والسياسي وتذوب الحواجز والفوارق القائمة بينهما؛ إذ إنَّ رجل الدين هنا يتحدث بمنطق السلطان، والسلطان المستبد يحتج بالقرآن.

في هذه الفصول يتماهى رجل الدين ورجل السلطة ويتناغمان على إيقاع الاستبداد الذي يبدأ مع بداية الانحراف عن خط الشورى والاختيار إلى التأسيس لفكرة الغلبة والتوريث والاستئثار؛ حيث يوظف رجل السياسة الدين ورجاله لمصالحه الخاصة، كما أنك –أيضاً– ستجد الفقيه يلعب ويتقمص نفس الدور الذي يلعبه المستبد مثلاً بمثل، بل ويربو عليه ظلماً واستبداداً وانتهازية وغروراً وصلفاً.

فالعلاقة بين الفقيه والسلطان علاقة وثيقة، فهما صنوان يتفقان في العنف الديني والسياسي الذي يمارسه كل منهما، وكلٌ من الفقيه والسلطان يستمد من الآخر أسباب بقائه وديمومته. فالفقيه يشرِّع للسلطان أفاعيله، ويعظ الرعية بالإذعان له ويحثهم على الطاعة، ويحذر الناس من الفتنة والشقاق. كما أنه يعد أي إنكار للفساد السياسي الذي يمارسه السلطان فتنةً وخروجاً على ولي الأمر وتفريقاً للجماعة وشقاً لعصا الطاعة. وفي مقابل ذلك يقوم السلطان بمكافأة الفقيه بإجزال العطايا وبذل الجوائز الثمينة له. وهكذا يقتات كل منهما على الآخر. وهما في حقيقة الأمر يتغذيان على دماء الأمة التي تبقى –بحسب تعبير الأستاذ محمد المختار الشنقيطي– محصورة بين سيف الحاكم المتجبر وسُبحة الدرويش المتملق، فكلاهما كارثة على مستقبل الأمة والملة، كما قال الشاعر محمد إقبال:

فإلى متى صمتي وحولي أمةٌ يلهو بها السلطان والدرويشُ
هذا بسبحته وذاك بسيفه وكلاهما مما تكدُّ يعيشُ

وفي مبحث "تهمة الزندقة"، يتم استعراض بعض الحوادث التاريخية التي يلاحظ فيها كيف يتم توظيف الديني لصالح السياسي.

أما "أحلام الفقهاء والمتكلمين"، فيغوص في البنية العميقة الدفينة في عقلية الفقيه والمتكلم، التي تتبدى في أحلامه ليظهر بوضوح مدى هيمنة الاستبداد في الرأي وعدم القبول بالرأي الآخر في ذهنية الفقيه والمتكلم، وإلى أي مدى بلغ التحالف والتعاطف والتماهي برجل السلطة حتى في الأحلام.

في هذه الأحلام ستصادف هذه المفارقة العجيبة؛ ستجد عمرو بن عبيد المعتزلي، وأبا حنيفة والأحناف، وبعض الفلاسفة المسلمين، وبعض الفرق الإسلامية كالأشعرية وغيرهم يُدانُون ويُحكم على بعضهم بالنار، في الوقت الذي يُحكم على بعض ملوك الجور والقتلة كيزيد بن معاوية والحجاج بن يوسف والمتوكل العباسي بدخول الجنة!

وفي المبحث الأخير "وقفات مع العلماء"، يتم الوقوف على أطلال 7 علماء من أبرز هذه المدرسة، وعرض مقالاتها ومقارنتها في سياقين مختلفين: سياق المختلف معه في الرأي الذي يعامل بقسوة شديدة وغلظة غير متناهية، وسياق رجل السلطة الذي يعتذر له ويبرر له وينافح عنه بصلابة وقوة، مع ضرب كثير من الأمثلة والشواهد التي تؤكد هذه المفارقة الجديرة بالدراسة لاستبطان ظاهرة الاستبداد وتبصر جذوره في الفكر العربي الإسلامي.

موضوع الكتاب تلخصه صورة الغلاف التي تُظهر فقيه السلطان بعمامته وهو ينظر للمرآة ليظهر في المرأة في صورة ملكَ بعينين عديمتي الضمير وابتسامة شريرة، يعلوه تاج مرصع بالجواهر. فالفقيه والسلطان في هذا التصوير الكاريكاتوري في لحظة وحدة صوفية؛ بحيث لا تكاد تميز أحدهما عن الآخر إلا بالمظهر الخارجي فقط. وكأنَّ فقيه السلطان في هذه اللحظة النادرة يخاطب نفسه (الملك) بمقالة الحلاج، فيقول له:

أنا أنتَ بلا شك
فسبحانَكَ سبحَاني!
وتوحيدُكَ توحيدي
وعصيانُكَ عصياني
وإسخاطُكَ إسخاطي
وغُفرانَكَ غُفراني

النظرية النحوية

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: "النظرية النحوية"، تأليف جيفري بوول، ترجمة الدكتور مرتضى جواد باقر.

يرسم هذا الكتاب الخطوط الكبرى لدراسة نحو اللغة، ضمن إطار نظري تأسست عليه مدرسة القواعد التوليدية، وهي إحدى أهم المدارس اللسانية المعاصرة.

لقد أراد المؤلف أن يعرض، في تبويب واضح، وبدقة، مسائل النحو: أسسه، مناهجه، وأدواته، وأهدافه البعيدة، بوصفه أحد أساليب التفكير المنطقي والنقدي، وأحد ميادين الإبداع والتطوير اللغويين، ولعل من أبرز ميزات هذا الكتاب هو أنه إذ يعرض فرضيات النحو ويقلبها على وجوهها الكثيرة، يؤكد في الوقت نفسه أن ليس هناك فرضية نهائية لا تقبل التغيير، وهذا ما يجعله، على تخصص موضوعه ولغته، كتاباً محفزاً على التفكير والبحث.

● جيفري بوول: دكتور في اللسانيات من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة. أستاذ اللسانيات في جامعة نيوكاسل في بريطانيا.

● مرتضى جواد باقر: دكتور في اللسانيات من جامعة إنديانا في الولايات المتحدة. أستاذ زائر في جامعة ظفار في سلطنة عمان.

يقع الكتاب في 672 صفحة.

وثمنه 20 دولاراً أو ما يعادلها.

توزيع مركز دراسات الوحدة العربية.

دليل السوسيولسانيات

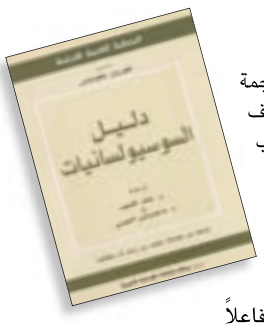

وصدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: "دليل السوسيولسانيات"، تأليف فلوريان كولماس، ترجمة خالد الأشهب وماجدولين النهيبي.

يعد هذا الكتاب مرجعاً وافياً في مجال السوسيولسانيات (أو علم اجتماع اللغة)، فهو إذ يتعمق في رصد المصادر الأساسية، يقدم في الوقت نفسه نظرة تحديثية واسعة، يمكن أن تكون دليلاً فاعلاً في توجيه البحوث الجديدة في هذا العلم.

ولا يخفى أن دراسة الأبعاد اللغوية للمجتمع، والأبعاد الاجتماعية للغة، هي دراسة مثمرة، نظرياً ومنهجياً، في حقول متنوعة. وهذا ما تزداد الحاجة إليه في عصرنا الذي يشهد تداخل الميادين المعرفية وتفاعلها، وفي الكتاب قائمة مراجع واسعة.

● فلوريان كولماس: أستاذ اللسانيات والدراسات اليابانية في جامعة غيرهارد ميركيتر (Gerhard Mercator)، في دويزبرغ (Duisburg) في ألمانيا.

● خالد الأشهب: أستاذ في معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس –المغرب.

● ماجدولين النهيبي: خبيرة في معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، وأستاذة باحثة في كلية علوم التربية –المغرب.

يقع الكتاب في 1116 صفحة. وثمنه 30 دولاراً أو ما يعادلها.

توزيع مركز دراسات الوحدة العربية

فعالية

الدراما اليمنية في العفيف

● غداً الثلاثاء تقيم مؤسسة العفيف فعالية بعنوان "أزمة المفقود في الدراما اليمنية" يشارك فيها الدكتور حسين جغمان، الدكتور فضل العلفي، المخرج مجاهد السريحي، المخرج سمير العفيف، والأستاذ علي سبيت، وسيقدمون أوراقاً يتناولون فيها واقع الدراما اليمنية وأسباب موسميتها والخروج برؤى وتصورات لتجاوز الأزمة.

المتحف الوطني يستضيف جان لوبيز

● يستمر المتحف الوطني بصنعاء باستضافة معرض "اليمن ما وراء الأخبار" للفنان الفوتوغرافي الفرنسي"جان لوبيز". يقدم المعرض 42 لوحة فوتوغرافية عن اليمن بجماله الإنساني والثقافي. وهو نتاج تجربة 3 سنوات عاشها الفنان في اليمن.

الاثنين 24 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 7 يونيو 2010 العدد (239)
Mon. 24/6/1431 - 7 June 2010

آمنة النصيري لـ«النداء»:

لا توجد نخبة في اليمن والاقتصاديون محدثو نعمة

عن الرسم والاقتصاد وأشياء أخرى

منذ أشهر ذهبت الفنانة التشكيلية آمنة النصيري إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لإخراج ترخيص لمرسمها "كون"، لكن لم تكن الوزارة قد منحت مرسما من قبل ترخيصا، ولم يشمل القانون أعمالا من هذا النوع. لقد اضطرت لتغييره إلى مؤسسة كإجراء قانوني بحت، لكنها تقوم بما يقوم به المرسم.

تتحدث النصيري في الحوار التالي عن المرسم، وعن علاقة الفن بالاقتصاد، وعن النخبة والمشكلة الثقافية في اليمن.

محمد الشلفي

■ كيف جاءتك فكرة "كون"؟

– قبل "كون" كان عندنا أتيليه صنعاء في باب اليمن، كنا أنا ومجموعة من زملائي، لكن بعد هذا بدأت أشعر أنني بحاجة إلى استقلالية، أيضا فالفنان محتاج –بغض النظر عن كون هذه الجماعة كانت ناجحة جداً– جماعة "الفن المعاصر". فـ"كون" افتتحته كمرسم لممارسة نشاطي الشخصي، لكني مؤمنة أن الفنان لا بد أن يكون له دور اجتماعي "غير مباشر" في تنمية الذائقة والثقافة البصرية.

ولسبب بسيط حولناه إلى مؤسسة، وكان يمكن أن يبقى تحت مسمى مرسم، لكن إذا احتجنا لتقديم مشروع لأية جهة كتنظيم ورشة عمل للأطفال أو أي عمل آخر، لا يتم التجاوب معك إلا إذا كنت تعمل في إطار مؤسسة. وتصور أن المرسم في القانون اليمني، في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الثقافة، لا يوجد له أي بند، فعندما ذهبت من أجل أن أحصل على تصريح من وزارة الشؤون الاجتماعية للمرسم، قيل لي: لابد أن تكون مؤسسة فلا يوجد شيء اسمه مرسم. لهذا السبب حولناه إلى مؤسسة تستطيع أن تمارس ذات النشاط. العملية قانونية أكثر منها ربما إبداعية.

نحن نتبنى كثيراً من الأنشطة، للتواصل مع الحركة الثقافية في اليمن، تواصل حقيقي مع الكتاب والنقاد والمثقفين والشعراء، ليكون لك تجارب ناتجة عن هذا التواصل بين الصورة والكلمة أيضا. واحد من الأشياء التي أستمتع بها جداً، العمل مع الأطفال، أنا مهتمة، أعود من جديد لتبني مجموعة من المواهب الصغيرة. الطفل مخيلة خصبة نحن نستفيد منها كفنانين. الطفل بحاجة إلى أن يعتنى بموهبته، لأن المدارس الخاصة والحكومية تقتل الموهبة تماماً، فلا يوجد اهتمام بالعملية الإبداعية على الإطلاق. كثير من الأطفال الذين أعتبر أنني تبنيتهم أصبحوا مهندسين وأطباء في مجالات بعيدة تماماً عن الفن، لأن الناس تشعر أن الإبداع غير مفيد، وهذه مسألة خاطئة، فمشكلة البلد غياب الإبداع حتى على المستوى العادي اليومي بالنسبة للإنسان. لقد تعودنا العيش على النقل في كل شيء، لا على العقل. لهذا السبب نحن مستهلكون للحضارات الأخرى في كل جوانبها، وبالأخص في الجوانب السلبية.

المرسم أنشئ لممارسة دور إبداعي حقيقي ليتبنى المواهب والقيام بأنشطة جادة، والابتعاد عن الشعارات وعن الأحزاب وعن كل عمل المنظمات والمؤسسات التي كثير منها تقدم عملاً زائفاً، وهي تشارك السلطة في جوانب دعائية بشكل آخر، حتى على الجانب المعارض في بعض الأحيان. وبالتالي أنا أحرص أن أكون بعيدة عن كل هذه التوجهات، وأن يكون الإبداع هو الأساس في عملنا.

■ قبل أن تنفذي هذه الفكرة، ألم تتخوفي من أن المجتمع لا يهتم بمثل هذه المشروعات؟

– لا، لم أخف لأني لو تخوفت لن أرسم. أنا بالعكس أشعر أنني إلى حد كبير قد نجحت بدرجة أساسية كآمنة النصيري... أكون سعيدة جداً عندما يتعرف عليَّ صاحب دكان، وهذا أهم جداً من أن يعرفني مثقف.. أتعرف لماذا؟ لأني لست مغنية ولا ممثلة ولا وجهاً سياسياً حاضراً على الشاشة كل يوم، مع ذلك الناس تتابعني، وهذه مسألة أنا أعتبرها نجاحاً غير عادي.

الآن الناس تعرف أن هذه المرأة لديها مشروع جاد حتى لو لم تفهم طبيعة المشروع. الناس تحضر معارضي بأعداد كبيرة، وهذا شجعني أن أفتح "كون" بدون تخوف من ردود أفعال الناس. بل بالعكس ألاحظ الناس تأتي وتحضر أطفالها ليرسموا أو يكتبوا الشعر، وهم حريصون جداً أن يعرف أبناؤهم المرسم لأنهم متأكدون أن أولادهم سيتأثرون بالمكان.

الشيء الآخر، الفن التشكيلي، وهذه مسألة غريبة جداً، على رغم تقليدية اليمني يحظى باحترام كبير جداً، وأنا متأكدة حتى الفنانين والفنانات الشباب سيحظون بتقدير من الناس. الناس لديها قناعة أن الفن عالم معقد جداً، وليس فيه استرزاق، ولا يمتهنه إلا مجنون ليس غرضه المال بقدر ما يكون هدفه الفن. وبالتالي هذه المسألة تدفع الناس لاحترامك لأنهم يعرفون أن الفن ليس تجارة، وليس لدينا إلا اثنان أو ثلاثة تجار في الفن.

والحمد لله نحن محظوظون لأن استخدام الفن كسلعة كتزيين الصالونات ورسم وجوه سياسية أو وجوه اقتصادية، ليست موجودة عندنا. وكفن تجاري لا يوجد لدينا عدا الفن السياحي.

ما يخيفني كثيراً المسألة المادية، فأنا مستأجرة شقة للمرسم، وأخرى كسكن في نفس العمارة. فعليّ أن أدفع إيجارين، وهذه صعوبة، لكن أتمنى أن يغطي المرسم مصاريفه. من خلال الأنشطة وبيع اللوحات طبعا.

■ بمعنى أن هناك من يشترون اللوحات؟

– بالطبع، لكن لدينا مشكلة كبيرة أن رجل الأعمال اليمني لا يقتني لوحات وأعمالا تشكيلية، وهذه كارثة. المسألة الثانية، كان الأجانب هم الذين يشترون اللوحات، وأجانب مثقفون لديهم ذائقة عالية؛ مع الاختطاف وحركة التطرف والأحداث التي حصلت في البلد في الفترة الأخيرة، قلوا كثيراً. حتى الوفود التي كانت تزور اليمن للأعمال أو زيارات رسمية وكانت تشتري، لم يعد لها وجود. وهذا يؤثر على نشاطنا، فأنا لا يمكن أن أتسول من دولة أو من مسؤولين أو أبحث عن هبات، هذا مستحيل، أنا أعيش طول عمري من فني بشكل جيد، حتى أنشطتي وسفرياتي أغطيها من جيبي. أنا مهما واجهت من صعوبات، حريصة على استقلالية المرسم.

■ ما الأنشطة التي سيقوم بها المركز؟

– نحن أولاً ما ثبتناه إلى الآن أول خميس من كل شهر سيكون لدينا محاضرة عن تجربة عالمية مع الصور عن فنان عربي أو عالمي، حتى يكون هناك فائدة داخل المرسم. وهو جزء من التثقيف الفني والجمالي. أيضا تبني مجموعة من الندوات الجادة يكون موضوعها الأساسي الفن، حتى لو كانت الموسيقى، الشعر، علاقة الموسيقى باللوحة.. موضوعات كثيرة.

أنا مهتمة كثيراً بالموسيقى المحلية، فالموسيقى للأسف تتدهور مع تدهور الوضع، والكلمات تهبط. كان معروفا عن الأغنية اليمنية أنها راقية للغاية، وأنها مميزة، وأن الشعر الحميني بالذات لا يختلف عن شعر الحداثة، في بعض معانيه. لكن اليوم أغاني الفنانين الشباب غاية في الإسفاف من مفردات الشارع. نحن بحاجة للوقوف عندها، والمرسم سيقف عند أنشطة أبرزها هي التثقيف البصري، وإثارة القضايا الجمالية والفنية، ثم التركيز على ندوات نوعية ثقافية سواء في الشعر أو في الثقافة اليمنية. لكن يجب أن تكون نوعية وغير ما هو سائد في النشاطات الأخرى.

■ برأيك أين تكمن مشكلة الفن والثقافة في اليمن؟

– أكثر من مرة تحدثت عن هذا الموضوع، فالمشكلة مشكلة بنية تقليدية. ولو لاحظت كم أن الثقافة التقليدية تلفظ الفنون، لأنها جديدة عليها، ليست إقصاء وتهميشا متعمدا، ولكن المسألة تقف عند مشاكل اقتصادية واجتماعية، ولطبيعة البنى التقليدية، وبالتالي الثقافة البصرية والفنية ليست جزءاً مهماً من تشكيل هذه الثقافة. لو دققت كثيرا في العالم ستجد أن السائد في العالم كله ثقافة الصورة، القنوات تعتمد على الصورة أكثر مما تعتمد على التعليق.

لكننا مازلنا في ثقافة الكلمة حتى على المستوى الخارجي، فالعمارات مثلا كلها أسمنت لها لون واحد، لا يمكن أن ترى عمارات تستخدم الفسيفساء أو الزخرفة. باستثناء الزخرفة التقليدية. المشكلة في سيادة الطابع التقليدي. لا يمكن أن ترى مؤسسة حكومية ضخمة أو مؤسسة اقتصادية خاصة مزينة بلوحات، حدث معي أن أحد الفنادق كانوا قرروا أن يزينوا الجدران باللوحات، ثم تغير رأيهم لأن اللوحات غالية، وسوف يقومون بشراء لوحات فوتوغرافية، فالمفروض أن يكون في الفنادق 3 نجوم، لوحات أصلية، فما بالك بـ5 نجوم. هذه هي نظرة المجتمع للفنون، نظرة لا زالت قاصرة غير مدركة أهمية الفنون في الحياة.

الشارع الغربي وحتى الخليجي أصبح شارعاً الصورة في كل أجزائه، الإعلانات أساسية في وصول السلعة إلى المستهلك. هذه وسيلة جديدة لجذب المستهلك، لم تعد الإعلانات مكتوبة، لكن يكفي أن يضع لك صورة عملاقة لموبايل لتشتريه. السينما تعتمد على الصورة، حتى الفستان والحذاء، يضع له صورة حتى تشتريه. كل مناحي الحياة أصبحت عبارة عن صورة. الصورة تخدم الاقتصاد، هذا أيضا جزء من حياتنا في الاقتصاد، لكن الاقتصاد عندنا لا زال بعيداً تماماً عن هذه التصورات الجمالية، وهو متدهور ومتخلخل، نتيجة لعدم إدراك أهمية الفن. وما هو معروف في العالم أن اللوحة هي السلعة الوحيدة في العالم التي يزيد سعرها ولا ينقص.

لدينا مشكلة أخرى: المؤسسة الرسمية غير مهتمة، حتى وزارة الثقافة –مع احترامي للكل– ألاحظ أنها مدركة لهذه القضية، ولكن ميزانية الدولة المخصصة لوزارة الثقافة ميزانية مضحكة، وفي نفس الوقت المؤسسة الخاصة ليست مدركة لأهمية الفن. مازلنا بحاجة لوقت طويل لنصل إلى قناعة بأهمية الفن. مثلا يأتي رجل أعمال ليحدثك ساعات أن البلد بحاجة إلى الفن، لكنه لا يكلف نفسه شراء لوحة. فأقصد المشكلة متعلقة بوعي المجتمع.

وهذه إشكالية الثقافة في اليمن كالشعر، مثلاً أستغرب أن كثيراً من الندوات الشعرية والثقافية المجانية لا أحد يحضرها. في الغرب لا شيء مجاني، لأنها تعتبر مصدر دخل للفنان والشاعر. لا يوجد هناك شيء مجاني، عندما تنتهي من الأمسية التي تحييها تستلم مبلغاً هو قيمة للأمسية.

عندنا يضطر الشاعر أن يكون تاجرا أو موظفا حتى يعيش لأنهم يعتبرون أن الفن ليس وسيلة للحياة. مثلا عندما تحاضر في الخارج يكون ذلك بمقابل، عكس ما يحدث لدينا فإنك تحاضر طوال الوقت مجاناً.

■ ما موقف المثقفين والنخبة في اليمن؟

– أنا واحدة من الذين لديهم قناعة أنه لا وجود لنخبة في اليمن، نحن بلد غائبة فيه النخبة، لا توجد نخبة سياسية ولا ثقافية ولا اقتصادية. دعنا نتحدث عن النخبة الاقتصادية ومن هي؟ فهي لا تشكل أرستقراطية رجل تري كان أبوه عاملا أو مزارعا. هناك سؤال أطرحه دائماً من هو الأرستقراطي؟ –هذا مثل إنجليزي– فيجيب الأرستقراطي هو الذي درس جده في السوربون، وجد جده في كامبردج، وجده الأخير في أكسفورد، وهو يدرس في هارفارد.. جامعات من أماكن متعددة. الأرستقراطية الاقتصادية هي أيضا أرستقراطية ثقافية. عندما نتحدث عن طبقات نتحدث عن ثقافة، لا نتحدث عن جذور اقتصادية فقط. فالنخبة في اليمن على المستوى الاقتصادي، هم محدثو نعمة، كما أسميهم. أين هو الشخص النخبوي الموجود على المستوى الاقتصادي غير موجود على المستوى السياسي؟ لا توجد أسر لها علاقة بالسياسة متوارثة مثل لبنان مثلاً. فالسياسي عندنا كان موظفا ثم أصبح وزيرا، أو عسكريا تحول مسؤولاً. والمسألة تعني غياب النخبة السياسية، ولهذا ستلاحظ اختفاء المسؤول بعد يومين من الحياة السياسية. أين النخبة السياسية إذن؟ غير موجودة! ومثلها النخبة الثقافية، لدينا مجموعة أسماء متفرقة في حياتنا الثقافية، هذه ليست نخبة، والدليل أنها لا تعيش حياة نخبوية، بمعنى أن لها قراراتها واستقلاليتها في حياة المجتمع، فهم مثل عامة الشعب. والدليل على ذلك لو كان نخبوياً، لوجدنا أنه حياته مختلفة، لكن زوجته مثقفة وتكون غير متعلمة، وحياته لا تختلف على حياة شخص أمي في داخل المنزل. إذن أين النخبة؟ النخبة هي سلوك قبل أن تكون مسميات. أنا مؤمنة بغياب النخبة في اليمن.

■ ميزانية الدولة المخصصة لوزارة الثقافة مضحكة ■ الاقتصاد عندنا لازال بعيدا تماما عن التصورات الجمالية

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com
الاثنين 24 جمادى الآخرة 1431هـ
الموافق 7 يونيو 2010 العدد (239)
Mon. 24/6/1431
7 June 2010

انتباه!

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

استفزتني بشارة الرئيس القائد بقرب إنزال واستخدام باكورة "نوعية" من التصنيع الحربي (المحلي)، والمتمثلة بـ300 عربة ومدرعة كدفعة أولى، مثلما أغضبني تماماً استعراض القوة العسكرية قبل عام في ساحة السبعين، وكان العرض المقدمة الطبيعية لحرب صعدة الأخيرة، وليست بآخر الحروب!

توقيت إعلان التصنيع المذكور كان يفترض أن يرد -تخميناً- في خطاب الرئيس يوم 22 مايو الماضي، ولكنه كما يبدو أُرجئ لأحد اثنين، إما وأن (حفظه الله) تلقى نصيحة عابرة أقنعته في لحظة صفاء بأن المفاجأة الموعودة لو تمت ستكون بمثابة فاجعة، حيث إن الناس ينتظرون خيراً مدنياً مفرحاً لا "شراً" عسكرياً مستطيراً، فذاكرتهم طرية تستحضر فاجعة صعدة التي تلت استعراض ميدان السبعين، الذي أنبأ بقدوم كارثة فكانت، أو أن احتمال تأجيل المفاجأة /الفاجعة تلك يرجع إلى عدم انتهاء وزارة الحربية من تجهيز دفعة الإنتاج في الموعد المحدد، بحيث يتواكب استعراض المركبات العسكرية مع محتوى خطاب المناسبة، كما يفعل بتعمد بعض زعامات العالم، والرئيس الإيراني مثال على ذلك!

ما لفت انتباهي توضيح المشير بأن الإنتاج العسكري (المحلي) المذكور تم بتكنولوجيا أجنبية وكذلك الخبراء، ولا علاقة لليمن بالموضوع إلا من جهة توفير القوى العاملة (الشقاة) الذين هم كما قال من أرض الوطن!

صراحة ما كان للقائد أن يذكر التفاصيل "الصغيرة" الفاضحة لو كان لديه مستشارون نجباء، لأن التصنيع الحربي، وخصوصاً في بداياته، يتطلب كتماناً نظراً لطبيعته الأمنية الخاصة من جهة، ولستر واقع حال افتقار البلاد لأهم مقومات العمل ذاته (التكنولوجيا والعلماء)، وإن كانت فكرة العون والمساعدة الخارجية مقدمة ضرورية للاستيعاب والتنفيذ مستقبلاً!

ما يخيف هنا أكثر، تباهي السلطة بما وصلت /توصلت إليه من "تقدم" في آليات وأدوات القمع، رغم تواضعها، مقارنة مع ما تصنع دول متخلفة أخرى، والقلق ينتاب المواطنين، وخصوصاً المعارضين، من أن تصعد المهسترة عنفوان قوتها، في مواجهة العزل المسالمين المناهضين لسياساتها العرجاء، لاسيما إذا ربط المقموعون الإنتاج الحربي المذكور بخطابات وكتابات التخوين المتواصلة، على خلفية كل فشل عسكري أمني ذريع في حل المشاكل!

خلال شهر مايو الماضي

"الشقائق" يتلقى ويرصد 17 شكوى باعتداءات عنيفة وجنسية ضد أطفال ونساء

من إجمالي 8 شكاوى تلقاها منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، عبر خط الأمان (الخط الساخن)، خلال الشهر الماضي، تعلقت 7 منها بأطفال، فيما الشكوى الأخيرة كانت لامرأة ومتعلقة بحالة ضرب.

شكاوى الأطفال توزعت ما بين 4 حالات اغتصاب، وواقعتي تحرش جنسي، وحالة واحدة زواج قاصر.

منتدى الشقائق، وإلى جانب الشكاوى التي تلقاها عبر الخط الساخن، قام أيضاً برصد 9 حالات عنف في الصحف والمواقع الالكترونية، خلال شهر مايو، تعرضت لها نساء وأطفال.

الحالات التي رصدها الشقائق في وسائل الإعلام جاءت 6 منها حالات قتل: 4 أطفال وامرأتين، وحالتا زواج قاصرات، وحالة واحدة منع من السفر.

وكان "الشقائق" أعلن عن 12 شكوى تلقاها عبر خط الأمان في شهر أبريل الماضي، عن اعتداءات عنيفة وجنسية، إضافة إلى 8 حالات بين عنف واغتصاب وقتل تعرضت لها نساء وأطفال، تم رصدها في الصحف والمواقع الالكترونية خلال الشهر نفسه.

وتوزعت الشكاوى التي أبلغ عنها عبر الخط الساخن في شهر أبريل، بواقع 4 نساء تمثلت جميعها بحالات ضرب، و8 ضد أطفال تعلقت 4 منها بزواج قاصرات، وحالتا اغتصاب، وحالتا خطف.

للمرة الثانية.. استجابة للرئيس بدعوته للحوار وطي صفحة الماضي

مظلوم يعرض رأيه ومظلمته

بعد مرور 3 سنوات من الظلم والقهر والتنكيل والعنصرية والانفصال الذي مورس ضدي من قبل النيابة العامة، فإنني وللمرة الثانية أستجيب لدعوة فخامة الأخ رئيس الجمهورية من خلف قضبان الظلم والاستبداد بالسجن المركزي بصنعاء، وكانت دعوته الأولى التي دعا فخامته في يوليو 2009 للتصالح والتسامح، وقد وجهت استجابة له عبر عدد من الصحف ومنها على سبيل الحصر: "الطريق" العدد 627 تاريخ 30 يوليو 2009، صحيفة "الزمان" العدد 77 بتاريخ 29 يوليو 2009، وكذا صحيفة "الشارع" العدد 104 الصادرة في تاريخ 1 أغسطس 2009، وصحيفة "الثوري" العدد 2062، في 30 يوليو 2009... والتي من خلالها عرضت رأيي، وكنت أول من استجاب لدعوته، وقلت إن كان فخامته جاداً بدعوته فأنا خلف قضبان الظلم والاستبداد والذي مورس ضدي ظلماً وعدواناً ولم أجد أي تجاوب.

وها أنا للمرة الثانية أستجيب لدعوته الثانية في بيانه الهام بمناسبة الذكرى الـ20 لقيام الوحدة اليمنية المباركة، والتي كانت بالنسبة لي كابوساً أعيشه خلف القضبان بسبب ممارسة الانحياز الكلي وممارسة العنصرية والانفصال من قبل النيابة العامة وأجهزة الدولة المختلفة من ضبط وغيرها... وباسم الوحدة اليمنية.

سيادة فخامة الأخ الرئيس؛ أنا المواطن اليمني الأصل ذو المنشأ الجنوبي الوحدوي، تعرضت لاعتداء غاشم في وضح النهار يوم الثلاثاء الأسود 12 فبراير 2008، من قبل مجموعة مسلحة بزعامة ضابط في الشرطة العسكرية يدعى أحمد الحضاري، على مبنى ومسكن الناشرين الأستاذين هشام وتمام باشراحيل ومقر صحيفة "الأيام" في قلب العاصمة صنعاء، وتحديدا في شارع الستين الجنوبي الذي رد كيدهم في نحورهم وجعل الدائرة تدور عليهم، وذلك من خلال مقتل أحدهم وإصابة آخرين حسب ما قالته النيابة، التي قدمتني إلى المحاكمة كجانٍ ومعتد، مع أنني مجنى عليه، وأنا حارس صحيفة "الأيام"، وأجير أعول أسرة كبيرة، وبريء براءة الذئب من دم يوسف بن يعقوب عليه السلام.

إلا أنني أنتمي إلى المنشأ الجنوبي، والمعتدين والقتلة ذوو المنشأ الشمالي وكل من له صلة بالقضية ابتداء من القبض حتى المحاكمة كلهم يرجعون للمنشأ الشمالي، وهم متعصبون ومنحازون، فأين العدالة؟ وأين المساواة؟ وأين القانون بين أبناء هذا الوطن...؟

فخامة الرئيس: أما آن لك أن ترفع الظلم عني من خلال دعوتك بالمساواة بين أبناء الوطن وأنت المسؤول أمام الله عز وجل، والظلم ظلمات يوم القيامة.

علما أن ابني وجه لك رسالة عبر صحيفة "الطريق"، وهي الثانية تحت عنوان "وما زال أبونا في السجن"، بتاريخ 12 مارس 2010، وكذا أخي وجه لك مناشدة عبر صحيفة "الطريق" العدد 652 بتاريخ 9 نوفمبر 2009، وأيضا مناشدة مني للنائب العام أطالبه بالإفراج عني، عبر صحيفة "الطريق" العدد 633 وتاريخ 20 أغسطس 2009.. ولكن يا فصيح لمن تصيح..!

فخامة الرئيس أنت على اطلاع على قضيتي، وأطلب منك وعبر هذه الرسالة أن تطلب صورة من الملف الخاص بالقضية من محكمة جنوب غرب الأمانة لكشف الحقيقة من واقع الملف وعدم تصديق المغرضين. قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين" صدق الله العظيم.

يا سيادة الرئيس: نطلب منكم التجاوب معنا لاسيما وأنكم دعوتم الشعب بكافة شرائحه لطي صفحات الماضي وفتح صفحة جديدة. وأملنا فيكم كبير بعد الله أن تنظروا إلى قضيتي بعين الحق والعدل والمساواة. علما أن هناك متنفذين في السلطة يعملون على تمزيق وتشتيت اللحمة الوطنية وممارسة العنصرية والانفصال، ويقودون الوطن إلى الهاوية، وأنت المسؤول أمام الله فينا وفي أسرنا المشردة ولا ترضون بظلم بريء.

السجين ظلما وعدوانا
أحمد عمر العبادي
السجن المركزي -صنعاء
04/06/2010

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

الإشارات السابقة إلى هذا الانفجار

■ إلى العزيز أبو بكر السقاف

نعم تحولت المشاكل إلى معضلات، واندفعت البلاد نحو الهاوية، وأفضت سياسة العنف المعتمدة رسمياً من يوم 7/7/1994، إلى انفجار كافة عوامل البلقنة في وجوهنا إعصاراً مدمراً يدهمنا ويعصف بنا من جميع الجبهات والجهات.

ذلك ما ارتسم في أفق توقعاته وتقديراته، وما كان يحذر منه الرائع أبو بكر السقاف منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، فهو لاحظ أن السلطة لا تبرع في أي شيء أكثر من براعتها في الدفع بعوامل البلقنة، وهندسة الحروب الصغيرة والكبيرة والمستدامة على اعتبار أنها متوحدة بالقوة ومكرسة كدولة حرب على المحكومين وعلى المجتمع.

وهو قال: "إن دولة الحرب على المجتمع لا يمكن أن تستحق اسم الدولة، إنها تقوض أسس وجودها، فلم يبقَ إلا أن يقرر الناس مصيرهم". وفيما لاحظ أن توحد الدولة بالقوة يلغي كافة وظائفها الأخرى التي هي أساس قيامها، بل إنها تثبت أن القوة والحرب هما وسيلة أصحابها إلى المال والثروة.. ولذلك تكون لهذه الحروب وظيفة اقتصادية واضحة، فهي غنيمة مستمرة بالنسبة لنظام هش جاء بالحراب "والحراب وحدها هي التي تحميه، ولابد أن تكون، في تقديره، لا الوسيلة المثلى في هذا المجال بل والوحيدة".

وكما قام بتشريح آليات السلطة في ممارستها لعملية بلقنة الواقع والناس "باعتمادها على سياسة تفكيك الجغرافيا والسكان"، فقد خلص، في ما خلص، إلى أن "مبدأ فرق تسد، ليس اكتشاف المستعمر، فهو أصيل في كل استبداد، لأنه يشترط تشتيت المحكومين وتشرذمهم، وإلى أن "كل استبداد يحتاج إلى صورة عدو، وإلى افتعال المعارك، والحكم بالأزمات"، وإلى أن "كل شيء له طابع وملامح الحملة العسكرية"، وأن "كل أنواع العنف تتراكم فوق بعضها كما في الجحيم الأرضي، من إهدار نزق ولاإنساني لحق الحياة وحرمتها، إلى إلغاء حرية التنقل، ودعس حرمة المنازل ونزع الملكية و... الخ".

وقال: لم يكن اليمن بعيداً عن الدولة الحديثة كما هو اليوم.

- لم يكن اليمن بعيداً عن مقومات الاندماج الوطني كما هو اليوم.
- لم يكن اليمن بعيداً عن مبادئ الألفة الجامعة كما هو اليوم.

وقال: الأفكار الجيدة لا تفرض بقوة السلاح.

- إن عجز الدولة التسلطية عن إنتاج الحكم الرشيد أو الصالح، يجعل تراكم المشاكل، المرحلة من فترة إلى أخرى، وعدا بانفجار قادم.
- القوة لا تصنع حقاً ولا حقيقة، بينما يمكن أن يصنع الحق قوة.
- إن تدمير الجنوب يلحق كل يوم ضرراً قاتلاً بكل أصقاع اليمن.
- إن توقع تنازل المنتصر عن غنيمته -جزئياً أو كلياً- ضرب من تربيع الدائرة، فهو لا يجد سنداً لا في الطبيعة البشرية ولا في تاريخ السياسة.

وهنالك الكثير من المفردات والإشارات التي طالما استوقفتني ولفتتني بشدة كلما أعدت تقليب صفحات سلسلة كتابات ومقالات هذا المفكر العزيز من أواخر تسعينيات القرن الماضي حتى اليوم، فهو يثير فضولي وخيالي، ويحرض عقلي ويستفزني كلما عاودت قراءته واكتشفت أني لم أصل بعد إلى الكثير من الزوايا والجزر المضيئة المتوارية في نصوصه، وأني لم أفهمه كما كنت قد توهمت في المرة السابقة، وأن جملته لم تزل طرية، طازجة، وخضراء، وقادمة من غد لم نصل بعد إلى عتباته.

نعم إنه انفجار البلقنة في وجوهنا، وإعصارها المجنون والمدمر، وذلك ما تطالعنا به ساحات الاحتراب والتقاتل في شمال اليمن وشرقها وجنوبها، حيث لا صوت يعلو فوق صوت لعلعلة السلاح.

لك المحبة أيها الجميل: أبو بكر السقاف.